

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون



الجلسة ٧٦٥٨

الاثنين، ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة ديلغادو/السيد غاسبار مارتنس	(أنغولا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زاغايونوف
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد ليو جياي
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد محمود
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيدة شوالجر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون
	اليابان	السيد أوكامورا

جدول الأعمال

المرأة والسلام والأمن

دور المرأة في منع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها

مذكرة شفوية مؤرخة ٧ آذار/مارس ٢٠١٦ موجهة من البعثة الدائمة لأنغولا لدى

الأمم المتحدة إلى الأمين العام (S/2016/219).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1608517 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

المرأة والسلام والأمن

دور المرأة في منع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها

مذكرة شفوية مؤرخة ٧ آذار/مارس ٢٠١٦ موجهة من البعثة الدائمة لأنغولا لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام (S/2016/219).

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إثيوبيا، أستراليا، إسرائيل، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بنغلاديش، بولندا، تايلند، تركيا، الجزائر، جنوب أفريقيا، جورجيا، رواندا، سلوفاكيا، السويد، كازاخستان، كندا، المغرب، الهند، هنغاريا، هولندا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم للمشاركة في هذه الجلسة: السيدة فومزيلي ملامبو - نغوكا، المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والسيد تايي - بروك زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، وسعادة السيد ماشاريا كاماو، الممثل الدائم لكينيا ورئيس لجنة بناء السلام، وسعادة السيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، والسيدة باليكي أيانغ، المديرية التنفيذية لشبكة تمكين المرأة في جنوب السودان.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إيوانيس فريلاس، نائب رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم للكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت وممارسة المجلس السابقة في هذا الصدد. لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/219 التي تتضمن مذكرة شفوية مؤرخة ٧ آذار/مارس ٢٠١٦ موجهة من الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة ملامبو - نغوكا.

السيدة ملامبو - نغوكا (تكلمت بالإنكليزية): لقد حدد الأمين العام في العام الماضي أربعة مواضيع ذات أولوية مشتركة بين جميع الاستعراضات الثلاثة بشأن السلام والأمن التي أجريت في عام ٢٠١٤. ويتناول المجلس هذه المناقشة العلاقة بين موضوعين من هذه المواضيع الأربعة، بل تحديدا ضرورة التركيز على منع العنف والاهتمام بالأهمية البالغة للمساواة بين الجنسين.

ويزداد الاعتراف بالدور الحاسم الذي تضطلع به المرأة في منع نشوب النزاعات على الرغم من أنه لم يبدُ جليا بعد. فهو كثيرا ما يغيب عن المناقشات التي تُجرى على أرفع المستويات بشأن السلام والأمن الدوليين. ولهذا السبب فإنني أعرب عن تقديري العميق لهذه الإحاطة الإعلامية. واليوم، يسرني أن أتشاطر أمثلة محددة عن منع نشوب النزاعات بقيادة المرأة من جميع أنحاء القارة الأفريقية. وتعلق هذه الأمثلة بالمنع المتعمد لأعمال العنف فضلا عن ضمان المساواة بين الجنسين، وهي ليست قاصرة على أفريقيا وحدها. فقد أسهمت المرأة في

وتكرس المنظمات النسائية في المناطق الفقيرة في كينيا جهودها للعمل على تحديد مكان التظرف ومنع انتشاره. وتستخدم الأمهات نفوذهن لمساعدة أبنائهن وأقراهم على مقاومة تجنيدهم من قبل الجماعات المسلحة. ويساعد النجاح الذي يحققه في إنقاذ الأرواح. وفي بوروندي تواصل المئات من النساء القيام بجهود الوساطة دون كلل بهدف التصدي للتراعات المحلية ووقف تصاعد التوترات ومنعها. ويسهم تمكين المرأة في حماية أنفسنا من التزعة العسكرية والتظرف العنيف، وهو يقتضي منا المزيد من الدعم والاستثمار فيه.

وفي عام ٢٠١٥، تعلمنا من الدراسة العالمية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، التي سلطت الضوء على أن البلدان ذات المستويات المنخفضة من عدم المساواة بين الجنسين هي الأقل عرضة للجوء إلى استخدام القوة وأن أمن المرأة يمثل أحد أكثر المؤشرات الموثوقة على تمتع الدولة بالسلام. وتعلمنا أيضا أن أنماط إنفاق المرأة تسهم بشكل مباشر في الانتعاش الاجتماعي بعد انتهاء النزاع. والمرأة هي أول من يشعر بالاعتداء على حقوقها وحرياتها، إلى جانب شعورها بنشر التظرف والتزعة العسكرية بين أفراد أسرتها ومجتمعها المحلي. ولدى المرأة أفكار ومهارات استخباراتية هامة يؤدي كلاهما دورا رئيسيا في عملية صنع القرار.

إن تحديد وتعزيز العمل الوقائي للأمم المتحدة يجب أن يشمل مداولات أكثر تواتراً للمجلس تسترشد بمنظورات وتحليلات النساء على أرض الواقع. ولهذا السبب يسرني إحاطة المجلس اليوم مع السيدة أنيانغ، وهي من شركائنا في المجتمع المدني للصمود ومنع نشوب النزاعات بين النساء في جنوب السودان. إن ممارسة الاستماع إلى ممثلي المجتمع المدني باتت شائعة في المناقشات المواضيعية للمجلس، وهذا أمر مهم. بيد أنه ينبغي توسيع نطاقها إلى مشاورات بشأن حالات قطرية محددة، وعمل الهيئات الفرعية للمجلس، وخلال البعثات الزائرة للمجلس.

الشرق الأوسط وأوروبا الوسطى والشرقية، وآسيا وأمريكا اللاتينية بأدوار مماثلة.

وسأبدأ بغرف عمليات المرأة المعنية برصد العنف المتصل بالانتخابات ومنع حدوثه. وفي السنوات الخمس الماضية أنشئت غرف عمليات المرأة هذه في أوغندا، السنغال، سيراليون، غينيا - بيساو، كينيا، ليبيريا، ومالي. ويجري تكرار هذا النموذج - بدعم منا - في عدد أكبر من البلدان في جميع أنحاء القارة الأفريقية. وقد أنشئت هذه الآليات خلال الفترة الانتخابية بهدف تدريب ونشر المراقبات وتلقي وتحليل المئات من الشكاوى والبلاغات عن أعمال العنف أو التخويف، علاوة على إحالتها إلى السلطات المختصة لأغراض المتابعة. وفي كثير من الأحيان، تجري تعبئة النساء المشهورات على الصعيد الوطني للتعاون مع رؤساء الأحزاب السياسية ومؤسسات القطاع الأمني وقادة الكيانات الدينية لأجل الاستجابة لحالات العنف الناشئة. وتسهم مشاركة المرأة هذه في إنقاذ الأرواح وتهدئة الأوضاع الخطرة والحيولة دون تصعيدها. وتسهم المرأة في دعم المرشحات ومكافحة التمييز ضد المرأة في العمليات الانتخابية والعنف الجنساني المرتبط بالانتخابات، فضلا عن منع التحرش الجنسي.

وتبين تلك البحوث أيضا أن المرأة تضطلع بدور رئيسي في تخفيف حدة التوترات ومنع التظرف في نطاق الأسرة. وفي مالي، كان للدور الذي تضطلع به المرأة في نطاق مجتمعها المحلي الأثر الأكبر والأهم في إعادة إدماج الكثير من المقاتلين السابقين بصورة ناجحة. وتم في منطقة الساحل على نطاق أوسع تعزيز دخل المرأة وقدرتها على التحمل بواسطة البرامج المعنية بسد الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بامتلاك الأراضي والأصول المنتجة الأخرى. وقد وقر ذلك الوضع والقدرة معا الضمان اللازم لمنع التظرف والصدمات المناخية والاقتصادية والسياسية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد زيريهون.

السيد زيريهون (تكلم بالإنكليزية): أشكرك، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة هذه المناقشة المفتوحة بشأن دور المرأة في منع نشوب النزاعات والوساطة في أفريقيا، نيابة عن إدارة الشؤون السياسية.

لقد جعل الأمين العام النهوض بالمرأة أولوية قصوى منذ توليه منصبه وقد أمر الإدارة العليا للأمانة بوضع هذه القضية في صلب عملها. وكان هذا التركيز على نطاق المنظومة إيذاناً ببدء عملية إعادة توجيه هامة تسترشد بالحقيقة الأساسية وهي أن النساء اللاتي يعشن في أماكن النزاع لديهن معارف وشبكات استراتيجية يمكن أن تسهم في حلها. كما أثبتت البحوث الأخيرة أيضاً أن مشاركة المرأة في محادثات السلام لا تيسر إبرام الاتفاقات وتنفيذها وحسب ولكنها تيسر أيضاً - بصورة حاسمة - استدامة السلام.

وبالنسبة لإدارة الشؤون السياسية، فإن تعزيز المشاركة الفعالة للمرأة في الوساطة لحل النزاعات ومعالجة احتياجاتها الخاصة في جهود صنع السلام كان أولوية منذ قطعت الإدارة ١٥ من التعهدات الخاصة بالمرأة والسلام والأمن في عام ٢٠١٠. وكما يعلم العديد من أعضاء المجلس، تقوم الإدارة بالرصد وتقديم تقارير سنوية إلى مجلس الأمن عن التقدم المحرز في تنفيذ هذه الالتزامات.

وبفضل الموافقة من القيادة العليا والمشاركة المؤسسية، إلى جانب المشاركة في جهد منهجي لإدماج هذه الالتزامات في عملها، أصبح عمل الإدارة لمنع نشوب النزاعات أكثر شمولاً. ومنذ عام ٢٠١٢، شملت جميع أفرقة الأمم المتحدة لدعم الوساطة نساء في صفوفها. شاركت الأمم المتحدة في قيادة عمليات الوساطة والتشاور مع ممثلي المرأة في وفود الأطراف المتفاوضة. وأدت هذه التطورات الإيجابية إلى تحسين إدراج

فعلى سبيل المثال، ينبغي للجنة مكافحة الإرهاب التشاور بانتظام مع المنظمات النسائية لكفالة أن جهودنا لمكافحة التطرف العنيف لا تغلق المساحة والتمويل أمام فعاليات المجتمع المدني التي هي مفتاح الوقاية وإنقاذ الأرواح. وينبغي لأعضاء المجلس طلب تحليل جنساني متين في التقارير التي يتلقونها وفي جميع جهود منع الفظائع. إن فريق الخبراء غير الرسمي الجديد المعني بالمرأة والسلام والأمن، الذي عقد أول اجتماع له في الشهر الماضي، هو خطوة هامة في كفالة اتساق وتدفق المعلومات ذات النوعية الجيدة إلى المجلس. وتفخر هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأن تؤدي دور الأمانة للفريق الجديد.

وينبغي لنظم الإنذار المبكر القائمة إيجاد سبل للربط بشكل مباشر مع مبادرات الرصد والوقاية التي تقودها المرأة على المستوى المحلي، التي يسعدنا تسييرها. وللنساء أهمية حاسمة في جمع المعلومات الاستخبارية. وتحتاج النساء إلى الموارد بحيث يقمن بالمزيد. إن الالتزام بتخصيص ما لا يقل عن ١٥ في المائة من أموال بناء السلام للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يجب أن يصبح واقعاً، وتوسيع نطاقه ليشمل جميع الجهود الرامية إلى منع التطرف العنيف ومكافحته. ويجب أن تتلقى المنظمات النسائية الدعم السياسي والمالي اللازم للانخراط في منع العنف والوساطة والدبلوماسية. والاستثمار في المساواة بين الجنسين كجزء من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) هو أفضل وصفة للوقاية الهيكلية على المدى الطويل.

ويتخذ عمل النساء صانعات السلام أشكالاً عديدة في أفريقيا وفي أماكن أخرى، ولكن التزامهن متسق ويعول عليه وعالمي. كما أنه يرتبط ارتباطاً مباشراً بتعزيز الجهود المبذولة في منع نشوب النزاعات، وهو أمر ضروري في مواجهة بيئة السلام والأمن المعقدة اليوم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة ملامبو - نغوكا على إحاطتها الإعلامية.

والأمن التي أجريت في العام الماضي، لم يكن إعطاء الأولوية للوقاية والحلول السياسية الشاملة أكثر إلحاحاً مما هو الآن. ولن تتمكن من تعزيز المبادئ التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة إلا بتوحيد جهودنا.

وتتيح عمليات السلام فرصاً فريدة من أجل تعزيز المشاركة الفعالة للمرأة. لذا تدعم الأمم المتحدة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية عن طريق تعزيز وتقوية القدرات الإقليمية في مجال الوساطة الشاملة من أجل السماح بمشاركة أكثر فعالية للمرأة على جميع مستويات صنع السلام. وهذا التعاون يستند إلى معرفة أن المشاركة الفعالة للمرأة في العمليات التحويلية لصنع القرار ستتناول أوجه التفاوت والانقسامات الاجتماعية الكامنة. وهو يلي أيضاً الاحتياجات المحددة للنساء ويساعد على إدراج منظور جنساني أقوى في مجالات التعمير والمصالحة وبناء السلام بعد انتهاء النزاع.

وخلال العقد الماضي، شهدنا شحذ الأدوات الوقائية وتحقيق بعض التقدم. وقد أسفرت المساعي الحميدة للأمين العام ومكاتبنا الإقليمية وتعاوننا مع المنظمات الإقليمية عن نتائج إيجابية. واليوم، ينطوي حوالي ٨٥ في المائة من الوساطة في الأمم المتحدة على العمل عن كثب مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وعلى سبيل المثال، ما برحت إدارة الشؤون السياسية تعمل بشكل وثيق جداً مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي عقب توقيع إطار للتعاون بين المنظمين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، والذي يركز على الحاجة إلى تعزيز الشراكة في مجال الوقاية وصنع السلام والوساطة. وبالتنسيق الوثيق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، لا تزال إدارة الشؤون السياسية تكمل جهود الجماعة الإنمائية للنهوض بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن في المنطقة.

وثمة مبادرات إضافية في مجال السياسة العامة تشمل وضع إطار لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في بنية السلام والأمن

أحكام أقوى ذات صلة بالجنسانية في اتفاقات وقف إطلاق النار واتفاقات السلام.

ولتعزيز هذه الجهود، وضعت إدارة الشؤون السياسية تدريباً رفيع المستوى على مهارات الوساطة. كان نصف المشاركين فيه من النساء ويهدف التدريب إلى تعزيز التكافؤ بين الجنسين وصياغة الطابع والشكل المقبلين لصنع السلام على الصعيد الدولي. ولبناء القدرات المؤسسية، تجري الإدارة تدريباً نصف سنوي على المسائل الجنسانية/المرأة والسلام والأمن. ونتيجة لذلك، شارك ١٦٤ من المبعوثين والجهات العليا الفاعلة في الوساطة في سلسلة الحلقات الدراسية الرفيعة المستوى بشأن الجنسانية والوساطة الشاملة للجميع.

وتواصل الإدارة أيضاً تنفيذ استراتيجيتها المشتركة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن الجنسانية والوساطة. وهي تساعد على بناء قدرات الوساطة للمبعوثين وأفرقة الوساطة عن طريق توفير التدريب والخبرة في الشؤون الجنسانية، بينما تعزز هيئة الأمم المتحدة للمرأة قدرات النساء القائدات وتحالفات السلام على الصعيد الإقليمية والوطنية والمحلية، وتدعم فرص النساء في الوصول إلى مفاوضات السلام. ونوثق أيضاً الدروس المستفادة ذات الصلة ونضع مواد توجيه عملية للوساطة. إن توجيهات الأمم المتحدة بشأن الوساطة الفعالة والإرشادات للوساطة بشأن معالجة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات في اتفاقات وقف إطلاق النار والسلام تسفر عن نتائج ملموسة على أرض الواقع، حيث أهميتها أكبر من غيرها.

غير أننا يجب ألا ننسى أنه على الرغم من الجهود المتضافرة التي تبذلها المنظمات الدولية والإقليمية، وكذلك الحكومات الوطنية، من أجل القضاء على التمييز وتعزيز تمكين المرأة، إلا أن عدم المساواة في الوصول والفرص المتاحة لمشاركة المرأة في عمليات صنع القرار السياسي ما زالت مستمرة في جميع أنحاء العالم. وكما أبرزت جميع الاستعراضات الثلاثة للسلام

العمليات الانتخابية في المنطقة. وقد ساعد هذا الجهد منطقة وسط أفريقيا في إنشاء منبر لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية. وقبل إجراء الانتخابات في تشاد الشهر المقبل، يقوم المكتب باتخاذ خطوات لتيسير الحوار السياسي الوطني. وجرى تنظيم حلقة عمل حول مشاركة المرأة، من أجل الإسهام في توسيع نطاق الحوار مع منظمات المجتمع المدني.

وقضية الدبلوماسية الوقائية الشاملة للجميع هي قضية مقنعة. وقد أظهرت التجربة أنه، إذا كنا حاضرين، وبوجود مبادرات دبلوماسية مبكرة مع إشراك المجتمع المدني بنشاط، ولا سيما المنظمات النسائية - وبدعم من المجتمع الدولي والموارد اللازمة، تمنح لنا فرصة أفضل للمساعدة على منع نشوب الصراعات وحلها، وجعل الاستقرار السياسي والسلام أكثر استدامة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد زيريهون على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد كاماو.

السيد كاماو (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لي كي أطلع مجلس الأمن اليوم، بصفتي رئيس لجنة بناء السلام خلال هذه المناقشة المفتوحة الهامة والحسنة التوقيت، عن دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها في أفريقيا. كما أشكركم، سيدي، على تزويدنا بورقة مفاهيمية شاملة (S/2016/219، المرفق) لتوجيه هذه المناقشة.

إن لجنة بناء السلام تؤيد منذ إنشائها فكرة أنه يجب أن تشارك النساء في عمليات بناء السلام، وتساهم في اتخاذ القرارات لإعادة بناء بلدانهم. وتؤمن لجنة بناء السلام بإمكاننا قويا بأن مشاركة المرأة أمر هام لعمليات بناء السلام الشاملة والتشاركية والمستدامة. ويؤكد مجددا تقرير فريق الخبراء

التابعة للجماعة الانمائية للجنوب الأفريقي، واستراتيجية لمكافحة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في حالات الصراع وما بعد الصراع. وعلى الصعيد الإقليمي، رحبنا بتعيين الاتحاد الأفريقي، في عام ٢٠١٤، أول مبعوثة خاصة له بشأن المرأة والسلام والأمن.

وإن عملنا المتعلق بالانتخابات يؤكد أيضا أهمية مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار. ويعمد مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل إلى العمل بنشاط على تعزيز دور المرأة في منع نشوب الصراعات والمشاركة السياسية. وفي عام ٢٠١١، بدأ المكتب بأعمال التدريب والبناء في مجال قدرات النساء على الوساطة والتفاوض، وأنشأ شبكة من الوسيطات اللواتي بلغ عددهن ٣٢ امرأة وسيطة. وانتقلت أولئك الوسيطات إلى بناء القدرات لدى نساء أخريات في المنطقة، وساهمن منذ ذلك الحين في عمليتي الحوار الوطني في مالي وغينيا. كما ساعد المكتب على النهوض بمشاركة المرأة في العمليات الانتخابية في بنن، وكوت ديفوار، وغينيا، وغينيا - بيساو، ونيجيريا، وتوغو، عن طريق دعم اعتماد التشريعات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتوزيع الحصص الخاصة بالمرأة، بغية مساعدة النساء على تولي المناصب السياسية.

وقد بذل أيضا الاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرون في المنطقة جهودا ملحوظة من أجل كفالة مراعاة المنظور الجنساني بشكل أكثر انتظاما في العمليات الانتخابية، بما في ذلك عملية مراقبة الانتخابات. ومن المشجع ملاحظة أن متوسط معدل النساء الأعضاء في برلمانات أفريقيا هو حاليا أعلى بقليل من المتوسط العالمي.

وبغية تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في وسط أفريقيا، عمد مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا، بالتعاون مع شريكته الإقليمية - الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا - إلى تنظيم حلقة عمل جنسانية في عام ٢٠١٤ بشأن دور المرأة في

السلام والأمن، وهو ما يتوخاه القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فلم تتحقق بالكامل.

ولكن مع استمرار استبعاد المرأة عن دائرة السلطة والنفوذ في العديد من المجتمعات حول العالم، تواصل المرأة إسهامها الكبير في وضع نُهج شاملة للأمن وبناء السلام ومنع نشوب الصراعات بالطرائق الخاصة بها. وهكذا، لا تزال المرأة موردا لم يجر استخدامه أو تمكينه بشكل فعال من أجل بناء السلام المستدام.

والعوائق التي تحول دون مشاركة المرأة في تحقيق السلام والأمن تشمل الممارسات الثقافية الساخرة التي تحافظ على المواقف والقواعد في المجتمعات الأبوية؛ وعدم كفاية الإرادة السياسية على جميع المستويات من أجل تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات ذات الصلة تنفيذا كاملا؛ وعسكرة التدخلات والنهج لحل الصراعات على حساب المبادرات الأساسية المجتمعية الأخرى التي تساعد على بناء القدرات، وبخاصة أثناء عمليات حفظ السلام ومكافحة التطرف المصحوب بالعنف، مما يضع المرأة في وضع غير موات؛ وانعدام الانتعاش الاقتصادي المراعي للاعتبارات الجنسانية في أعقاب الصراع، الأمر الذي يشكل عائقا أمام تمكين المرأة أثناء الفترات الانتقالية. وبالمثل، فإن العمليات البيروقراطية التنازلية في تنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن قد أهملت جوانب الملكية المحلية للنهج التكميلي التصاعدي الذي يساعد على التنفيذ.

وهذه العقبات الواضحة قد حملت لجنة بناء السلام على الشروع في وضع أول استراتيجية جنسانية لها، بمؤازرة مكتب دعم بناء السلام وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وهذه الاستراتيجية، التي نتوقع أن نعتمدها قبل تموز/يوليه، تتضمن توصيات محددة لتعزيز الإدماج الموضوعي الشامل للمنظورات الجنسانية في جميع الأعمال المواضيعية والاستراتيجية القطرية للجنة بناء السلام. فهي تحدد المجالات المواضيعية ذات الأولوية،

الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام تأكيداً قويا على أن كفالة المشاركة الكاملة للمرأة في عمليات بناء السلام هي "حاسمة في نجاح الانعاش الاقتصادي وإضفاء الشرعية السياسية وتحقيق التماسك الاجتماعي" (S/2015/490، المرفق، الفقرة ٥٦).

وهذا الفهم لدور المرأة في بناء السلام هو موضع تشاطر على نطاق واسع. ومجلس الأمن، في قراره التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وفي القرارات اللاحقة، بما في ذلك القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) الذي اتخذته المجلس الحالي، قد وفّر لنا إطارا معياريا واسع النطاق، أعتقد أنه مدعوم عالميا من الدول الأعضاء. ومع ذلك، ووفقا للتقرير الصادر عن فريق الخبراء الاستشاري، وحسبما ذكرتنا به الدراسة العالمية حول القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في العام الماضي، لا يزال يتعين القيام عمليا بالشيء الكثير بغية تحويل الالتزامات العالمية إلى حقيقة على أرض الواقع.

وينطبق ذلك أيضا على العمل الذي تضطلع به لجنة بناء السلام. فخلال وجودها بالكامل، أظهرت اللجنة اهتماما كبيرا بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وإذ جسّدت اللجنة التطورات الدولية في مجال السياسات العامة، ولا سيما تقديم تقرير الأمين العام (S/2010/466) عن المرأة وبناء السلام لعام ٢٠١٠، بما في ذلك خطة العمل المؤلفة من سبع نقاط، فهي وضعت في عام ٢٠١٣ إعلانها الخاص بشأن تمكين المرأة اقتصاديا من أجل بناء السلام. وبالمثل، اتخذ مجلس الأمن قرارات متعددة حول المرأة والسلام والأمن منذ أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

وعلى الرغم من أن أدوات العمل القطرية المحددة التابعة للجنة بناء السلام تنوّه بدور المرأة في بناء السلام، فإن ترجمة الالتزامات الرسمية إلى إجراءات ملموسة على أرض الواقع لم تكن منهجية وفعالة بقدر ما كنا نريدها. أمّا التوقعات الكبيرة في مجال التغيير التحويلي وتعزيز مشاركة المرأة في مضمار

الأسرية والاجتماعية والمتعلقة بالأراضي على صعيد المجتمع، الذي يمكن بسهولة أن يصبح ميسرا ويشكل خطرا على استقرار المجتمعات. وتشجع الوسيطات على اللاعنف والحوار، ويعملن لمواجهة الشائعات والمخاوف المبالغ فيها بمعلومات يمكن التحقق منها. ومن الواضح أن إدماج المرأة أمر أساسي لتحقيق سلام دائم في بوروندي، وخبرات الوسيطات يمكن أن تكون مفيدة لجميع أصحاب المصلحة المشاركين في عمليات الحوار الجارية.

إن السلام لن يكون مستداما إلا بمشاركة جميع أصحاب المصلحة الوطنيين، بما في ذلك المجتمع المدني. واتخاذ مجلس الأمن مؤخرا للقرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بشأن الشباب والسلام والأمن، كان خطوة هامة نحو قدر أكبر من الشمولية في بناء السلام. وأخيرا يحصل دور الشابات والشباب في منع نشوب النزاعات وحلها وفي بناء السلام على التقدير الذي يستحقه. وتؤمن لجنة بناء السلام إيمانا راسخا أيضا بأن الشابات عوامل فاعلة أساسية، ليس بالنسبة لمستقبل بلدانهن فحسب، بل أيضا من أجل الحاضر - بدءا من الآن.

وفي الختام، أود أن أكرر أن لجنة بناء السلام ملتزمة بالدعوة باسم النساء والشباب لاستخدام النهج الذي تتبعه المنظمات الحكومية الدولية وسلطتها ونفوذهما لإشراك الشركاء الوطنيين، وإتاحة مساحة لمشاركتهم والمساعدة على ضمان حصولهم على الاعتراف والدعم المخصص للذين يستحقونه. إن استراتيجية لجنة بناء السلام للشؤون الجنسانية خطوة هامة في عملية تفعيل جدول أعمال المرأة والسلام والأمن.

وإن سمحتم لي، سيدتي الرئيسة، أود إضافة تأكيد شخصي خاص فيما يتعلق بمسألة الشؤون الجنسانية. لقد عدت توا من كينيا، ولقد شاهدت مرة أخرى الدمار الذي تسببت فيه ١٠٠ عام من السياسات الاستعمارية وسياسات ما بعد الاستعمار لمكانة المرأة في ثقافتنا وفي مجتمعنا. والنساء في كينيا حتى اليوم

من قبيل مشاركة المرأة في عمليات بناء السلام/الوساطة ومنع نشوب الصراعات. كما تحدد الحوكمة والقيادة في مرحلة ما بعد الصراع، وسيادة القانون، والتمكين الاقتصادي، وإمكانية الوصول إلى الهياكل الاجتماعية الأساسية - مع التشديد على أن الرجال والفتيان ينبغي إشراكهم في العمل كشركاء.

وسوف تواصل لجنة بناء السلام استخدام نفوذها الفريد كي تدعو بنشاط إلى استغلال الخبرات التقنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وبناء السلام، فضلا عن توفير التمويل ضمن إطار الأمم المتحدة، وكذلك من جانب شركائها الوطنيين والدوليين. وبوسع المزيج الذي يتألف من التزام القيادة العليا، والخبرات المتخصصة، والموارد المالية المكرسة أن يحدث فرقا حقيقيا.

ذكرتنا معالي السيدة جوليا دنكان - كاسل، وزيرة شؤون المساواة بين الجنسين والتنمية وشؤون الأطفال والحماية الاجتماعية في ليبيريا الأسبوع الماضي في كلمتها أمام لجنة وضع المرأة، أن ليبيريا قد تمكنت من اتخاذ خطوات كبيرة نحو استدامة السلام وتمكين المرأة اقتصاديا بفضل التزام السلطات الوطنية، والخبرة الفنية المحلية من المكتب القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والتمويل من صندوق بناء السلام. وينبغي ألا ننسى أن ليبيريا بلد تحكمه إمراة، وكان تلك المرأة التي قادت البلد من مرحلة انتقالية شاقة للغاية من الحرب إلى السلام، ونفس المرأة هي التي قادت البلد خلال مرحلة انتقالية أخرى، شاقة للغاية، من وباء مروع إلى الأوضاع الطبيعية.

وفي بوروندي، كما ذكرت المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة هذا الصباح، نفس تركيبة القيادة والتمويل الاستراتيجي من صندوق بناء السلام والخبرة المحلية أتاحت لهيئة الأمم المتحدة للمرأة دعم شبكة مكونة من ٥٣٤ إمراة وسيطة تعمل عبر جميع البلديات. ومن الناحية الإحصائية عاجلت الوسيطات أكثر من ٥٠٠٠ من النزاعات على المستوى المحلي في عام ٢٠١٥ وحده. فقد عاجلن النزاعات

تتيح مناقشة اليوم فرصة ممتازة يجب أن نغتنمها بغية إظهار التزامنا بالمضي قدماً بالتوصيات الطموحة المنبثقة عن استعراضات سياسة الأمم المتحدة مؤخراً بشأن قضايا السلام والأمن. إن دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها يجب أن يصبح حقيقة واقعة، بدلاً من أن يظل مجرد خطابة تعود إلى عدة عقود ماضية. ويجب ألا يشمل حوارنا بشأن هذه المسألة النظر إلى النساء كمجرد ضحايا، إنما الاعتراف بما ثبت من قدراتهن وتعزيزها لتكون جزءاً من الجهود من أجل تحقيق السلام والتنمية.

لقد أظهرت تجارب العديد من البلدان بوضوح أن السلام الدائم لا يمكن أن يتحقق وأن إعادة الإعمار لن تنجح أبداً، في ظل استبعاد نصف السكان وتمهيشهم. وكمثال، لعل الأعضاء يتذكرون الدور الحاسم الذي اضطلعوا به نساء ليبيريا في توقيع اتفاق أكرام السلام الشامل لعام ٢٠٠٣ من خلال الجهود التي بذلتها المرأة في ليبيريا في حملة نساء ليبيريا للعمل الجماهيري من أجل السلام. إن أفريقيا لا تستطيع أن تتجاهل دور المرأة إذا أردنا تحقيق الرؤية المتمثلة في قارة متكاملة ومزدهرة وسلمية. إن جمهورية أنغولا التي تمثلها اليوم، يا سيدتي، مثال آخر على ذلك. فلم تؤد المرأة الأنغولية دوراً حاسماً في تحرير البلد من الاستعمار فحسب، بل دعمت السلام وأظهرت الانتماء الأفريقي في السنوات الأولى لاستقلال البلد. وفي الواقع، نتذكر جميعاً أن البلد الذي تمثلونه اليوم، سيدتي، استضاف مقر المنظمة النسائية للبلدان الأفريقية في السنوات الأولى من الاستقلال.

وتظل مسألة المرأة والسلام والأمن أولوية، سواء في جدول أعمال مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي وكذلك في جدول أعمال مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. والواقع أن الاتحاد الأفريقي أعلن ٢٠١٠-٢٠٢٠ عقداً للمرأة الأفريقية، مع الموضوع الشامل للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وكان عام ٢٠١٥ سنة تمكين المرأة

بعد مرور ٥٠ عاماً على الاستقلال، في أسفل درجات التقدم الاجتماعي والتمكين. ولا يمكنني التشديد بما فيه الكفاية على أنني واثقة بأن نوع الجنس يشكل عاملاً محورياً في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) والمستقبل الأفضل الذي نصبو إليه جميعاً.

إن تحقيق الطموح في مستقبل أفضل وأكثر ثمناً وعالم مستدام يحقق التنمية المستدامة، مع السلام والأمن المستدامين للجميع في جوهره - سيتطلب أن نستجيب بحزم وبتصميم لمسألة وحالة النساء والفتيات في مجتمعاتنا. ولا يمكن إنكار الدور المركزي للقضايا الجنسانية داخل الأسر والمجتمعات المحلية، لا سيما فيما يتعلق بحماية النساء والفتيات وتعزيزهن. وهذا صحيح أيضاً داخل الدول وفيما بينها. ولهذا نجري هذه المناقشة هنا اليوم في مجلس الأمن. ولكن الكلمات بدون اتخاذ إجراءات أمر مخز وعقيم. السلام والوثائق العالميان يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بتعزيز وحماية حقوق الإنسان للنساء والفتيات في كل مكان. يجب علينا أن نعمل وفقاً لذلك. ويجب ألا يكون هناك شك في ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد كاماو على إحاطته الإعلامية.

أعطى الكلمة الآن للسيد أنطونيو.

السيد أنطونيو (تكلم بالإنكليزية): باسم مفوضية الاتحاد الأفريقي، أود سيدتي الرئيسة أن أبدأ بالإشادة بكم على عقد هذه المناقشة الهامة للغاية والحسنة التوقيت، كما أشكركم على هذه الفرصة لتقديم إحاطة إعلامية لمجلس الأمن وتبادل آرائنا بشأن مسألة بالغة الأهمية للاتحاد الأفريقي. إن حضوركم هنا لترؤس مناقشة اليوم يسلط الضوء على الأهمية الحاسمة لهذه المناقشة ويشهد على التزامكم الشخصي والتزام جمهورية أنغولا بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه الأساسية. كما تبرز عزم أنغولا على الإسهام بشكل كبير في أعمال مجلس الأمن. وأود أيضاً أن أشكر المتكلمين السابقين على بيانهم الثاقبة.

تعزيز السلم والأمن. كما يهدف إلى تعزيز حماية المرأة في حالات النزاع وحالات ما بعد انتهاء النزاع في أفريقيا.

أجرى الاتحاد الأفريقي أيضا تدريباً مع الدول الأعضاء لوسيطات السلام، ومراقبات الانتخابات، ومستشارات الشؤون الجنسانية، ونجح في نشر حفظة السلام من الإناث والشرطة النسائية في عمليات دعم السلام من قبيل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

على الرغم من التقدم المحرز حتى الآن، لا يزال يتعين فعل الكثير لضمان المشاركة المتساوية للمرأة في منع نشوب النزاعات وإدارتها وحل النزاعات، فضلاً عن بناء السلام بعد انتهاء النزاع. وتوجد العديد من السياسات القائمة في هذا الصدد، غير أننا مقصرون في تنفيذها. ومن هذا المنظور يعمل الاتحاد الأفريقي على وضع إطار نتائج للقارة لتعزيز عملية رصد تنفيذ الدول الأعضاء لالتزاماتها بشأن المرأة والسلام والأمن.

في رأينا، أن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود من جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في المجالات التالية:

أولاً، يجب زيادة نسبة النساء في عنصر الشرطة في عمليات حفظ السلام.

ثانياً، يجب علينا أن نكفل أن تتضمن بوضوح الاختصاصات المتعلقة بعمل الوساطة وعمليات بناء السلام عنصر مشاركة المرأة بوصفه أساساً للوفاء والمساءلة من أجل تنفيذ جدول أعمال المجلس المتعلق بالمرأة والسلام والأمن.

ثالثاً، يجب أن تكون البرامج التدريبية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إلزامية. لقد بدأ بالفعل الاتحاد الأفريقي بدمج هذا التدريب في برنامج القوة الاحتياطية الأفريقية.

ورابعاً، يجب علينا أن نزيد من استثمارنا في منع نشوب الصراع وفي مبادرات حماية المرأة.

والتنمية من أجل تحقيق خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، بينما كان عام ٢٠١٦ عام حقوق الإنسان، مع التركيز بصفة خاصة على حقوق المرأة. وسعى الاتحاد الأفريقي، من خلال اختيار وضع المرأة في صلب مداولات القارة، إلى تعزيز عزم القارة على إسقاط جميع أنواع الحواجز التي تعوق تحرير المرأة والفتاة في أفريقيا وتعزيز وكالتهن وحقوقهن، ولا سيما في المجالات ذات الأولوية مثل التعليم والصحة والمشاركة في صنع القرار على جميع المستويات، والتمكين الاقتصادي والسلام والأمن.

في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أصبح الاتحاد الأفريقي أول منظمة قارية تعين مبعوثاً خاصاً بالمرأة والسلام والأمن، مع ولاية محددة لضمان توفير منبر للنساء والأطفال، لا سيما المتأثرون منهم بالنزاع، والدعوة على أعلى المستويات للمشاركة والمساهمة الحقة للمرأة في حل النزاعات وبناء السلام.

بغية تعزيز حماية حقوق المرأة، يسعى الاتحاد الأفريقي إلى تعزيز الالتزامات الدولية والإقليمية بشأن السلام والأمن، وكذلك تعزيز مشاركة المرأة في جهود السلام والأمن من خلال إدارة السلام، والأمن ومجلس السلام والأمن، وفريق الحكماء في الاتحاد الإفريقي.

إن أفريقيا، بدءاً بقيادتها لمؤسستها القارية الفائزة الأهمية، اعتمدت مبدأ التكافؤ وتعمل على أساسه. وفي الواقع أن مفوضية الاتحاد الأفريقي حققت التعادل في قيادتها وتتحرك الآن نحو تكافؤ القوى العاملة بنسبة ٥٠/٥٠ تماشياً مع سياسة الاتحاد الأفريقي في المساواة بين الجنسين المعتمدة في عام ٢٠٠٩.

وعلاوة على ذلك، أطلقت مفوضية الاتحاد الأفريقي برنامج السنوات الخمس المعني بالمساواة بين الجنسين والسلام والأمن، وقد تم تصميم البرنامج ليكون بمثابة إطار عمل لتطوير استراتيجيات وآليات فعالة لزيادة مشاركة المرأة في

وجرى نشر جهود المرأة على جميع المستويات، ابتداء من المستوى الشعبي إلى الدولي. وكانت المرأة داخل جنوب السودان، تحتاز الصفوف القبيلة لتهدة التوترات ومنع نشوب المزيد من النزاعات. وفي موقع لحماية المدنيين يعزل بين قبائل الدينكا والنوير، انضمت امرأة من قبيلة الدينكا إلى امرأة من قبيلة النوير للبدء بتشكيل فريق تجتمع فيه النساء من القبيلتين لمناقشة كيفية وقف العنف. وفي حين كان الرجال يريدون القتال بسبب خلافاتهم القبلية، عملت النساء على سد فجوة الانقسام وخفضت من حدة التوترات داخل المجتمع.

أصبح نطاق العنف الجنسي في بلدنا مروعا. وكما أفاد أحدث تقرير لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان يوثق الجرائم المرتكبة في جنوب السودان، فإن "النساء يعشن في ظل حالة من انعدام الأمن الدائم، وهن مرغبات على ركوب مخاطر كبيرة" (A/HRC/31/49، الفقرة ٣٦).

للمساعدة في منع هذه الأعمال المروعة والتصدي لها، أنشأت شبكة تمكين المرأة في جنوب السودان التي أترأسها بوصفي المديرة التنفيذية لها، شبكات مجتمعية تعمل على منع العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس من خلال أنشطة إشاعة الوعي والتدريب على التوعية والدعوة. وكان يقود ويدير هذه الشبكات رجال. ويجب على الرجال المشاركة بصورة مجدية في هذه البرامج لضمان تخفيف وطأة العنف وتلاشي الوصم.

كما بدأت جماعات مناصرة المرأة تتشكل للتأكد من أن المفاوضين الذكور الذين يقررون مستقبل جنوب السودان يأخذون في الحسبان إلى حد كبير آراء وخبرات المرأة. وأنا عضو في إحدى هذه الجماعات التي تدعى فرقة العمل المعنية بمشاركة المرأة التي يدعمها معهد الأمن الشامل. وقد دعونا الأطراف المتحاربة والجهات المعنية الدولية الرئيسية إلى توقيع اتفاق لوقف الأعمال القتالية وتعزيز محادثات السلام الشاملة

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة أيانغ.

السيدة أيانغ (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيسة، على الدعوة إلى إتاحة منبر لآلاف من النساء في جميع أنحاء أفريقيا اللاتي يعرضن حياتهن للخطر من أجل منع نشوب النزاعات وإحلال السلام في مجتمعاتهن وبلدانهن. وبالرغم من الالتزامات المتكررة المقطوعة في هذه القاعة، أي في مجلس الأمن ووجود أدلة لدى الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي بأن المشاركة الواسعة للمرأة تظهر مرارا وتكرارا بأنها مجدية وفعالة، وتزيد استمرارية السلام، لا تزال مستبعدات من هذه الجهود. ينبغي للعالم، وأفريقيا بصفة خاصة، تجاوز الصور النمطية للنساء بوصفهن ضحايا في حالات الصراع، وبدلا من ذلك، يجب أن تؤخذ في الحسبان خبراتهن العميقة بوصفهن مناضلات وبانيات سلام، وحاميات، وقائدات في المجتمعات المحلية.

لقد شهدت مباشرة القوة التي تتمتع بها المرأة في منع نشوب الصراعات وحسمها في بلدي. في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، تبددت آمال وأحلام شعب جنوب السودان في العيش في بلد سلمي ومستقل. وأتذكر جيدا الليلة التي اندلع فيها الصراع وطغت علينا قذائف الأسلحة الثقيلة والمدفعية واخترقت الرصاصات جدار منزلي وأحدثت ثقبوا فيه. لقد عادت الحرب إلى بلدي. ولكنني كنت من بين المحظوظين، إذ تمكنت من وضع أسرتي المؤلفة من ستة أفراد في سيارة وقدتها إلى الحدود الأوغندية؛ غير أنني كنت أعرف بأنه يتعين علي العودة. ولحسن الحظ، لم أكن لوحدي في ذلك الأمر، إذ شاركت النساء اللواتي لديهن منظورات إيديولوجية وسياسية مختلفة في رفض الصراع والعنف وإنشاء منبر لاقتراح حلول سلمية للنزاعات. وقمنا بالتعبئة في جميع أنحاء البلد، وفي نيروبي وكمبالا وأديس أبابا، وبالدفق قدما بتلك الخطوة.

المحاصصة في البرلمانات بوصفها إحدى الآليات لمشاركة المزيد من النساء في أدوار صنع القرار.

وأحضر مجلس الأمن أيضا على زيادة الدعم من أجل إدماج المرأة في قوات الأمن والشرطة الوطنية، بما في ذلك في جميع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وعلاوة على ذلك، ينبغي للمجلس أن يتطلب مشاركة منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء في مشاورات الأمم المتحدة من أجل تعزيز الأولويات الجنسانية والمجتمعية في عمليات السلام والأمن.

بالإضافة إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، أريد من المجلس أن يطرح أمرين من ملاحظاتي اليوم.

أولا، يمكننا أن نواصل مناقشة استراتيجيات منع نشوب النزاعات وحلها، ولكنها لن تكون فعالة إلا إذا نالت اهتماما فوريا بمعالجة ومنع العنف الجنسي المنهجي والمتعمد والمتفشي في جنوب السودان وفي القارة.

إن حجم العنف الجنسي في بلدي قد دمر النسيج الاجتماعي للمجتمع المحلي، وهو يهدد بتقويض السلام الهش أصلا. ولذلك، فإنني أحث مجلس الأمن على اتخاذ إجراءات.

أولا، يجب على المجلس أن يصر على المساءلة عن الفظائع التي ترتكبها جميع الأطراف المتحاربة والجماعات المسلحة وقوات الأمن وقوات حفظ السلام. ويجب أن تغطي قضية المساءلة عن أعمال العنف الجنسي بالأولوية، ويجب بذل الجهود لكفالة مراعاة آليات العدالة الانتقالية، بما في ذلك البرامج التي يقودها المجتمع المحلي، مثل قول الحقيقة والمصالحة، للاعتبارات الجنسانية واستجابتها للاحتياجات الفريدة للنساء.

ثانيا، لا يُوجه سوى القليل من الاهتمام أو الدعم لكفالة مشاركة المرأة في ما يمكن اعتباره أكثر الجوانب أهمية في عملية السلام، وهو التنفيذ. ولذلك، فإنني أحث مجلس الأمن على

التي تعالج الأسباب الجذرية للنزاع. لقد كانت تلك النسوة من بين بعض الناس الذين كان يثق بهم كلا الحزبين مما مكنهن من إرسال رسائل ذهابا وإيابا بالنيابة عنهما.

وحيث تتجه أنظار مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى يوم ٣١ آذار/مارس، الموعد النهائي المحدد للأطراف لتقديم تقرير عن كيفية تنفيذ اتفاق السلام في آب/أغسطس ٢٠١٥، فإن الأخذ في الاعتبار دور المرأة في رصد وتنفيذ هذا الاتفاق أمر بالغ الأهمية. ويجب على النساء أن يعملن وسيطات، ومنسقات اتصال مجتمعية، ومراقبات في جميع مراحل هذه العملية، إذا ما أريد النجاح للاتفاق في نهاية المطاف، وأحث مجلس الأمن على بذل المزيد من الجهود لكفالة حدوث ذلك.

إن الدليل على قدرة النساء على منع نشوب الصراعات وتسويتها يعم القارة لأفريقية. وفي ظل محدودية الموارد، وعلى الرغم من التهديدات من مجتمعاتهن المحلية، وأحيانا الأسر، تقوم النساء بتنظيم المسيرات السلمية، ويحضن على تعزيز السلام والسياسات الأمنية، ويقدن جهود المصالحة عبر خطوط النزاع.

بغية دعم هذه الجهود، أحضر مجلس الأمن على القيام بما يلي:

أولا، يجب أن نستثمر في البرامج الرامية إلى زيادة إشراك المرأة في استراتيجيات منع النزاعات وتسويتها. وينبغي وضع هذه البرامج بالتشاور مع السكان المحليين المتنوعين، وهي برامج تستهدف معالجة الأسباب الجذرية للصراعات التي تقودها المرأة، وتعزيز آليات الإنذار المبكر.

أحضر أيضا مجلس الأمن على تعزيز إدماج المرأة بصورة مجدية في الانتخابات، بحيث يجسد ذلك على نحو أفضل الاحتياجات والشواغل عند وضع سياسات السلام والأمن. وينبغي تقديم الدعم للإصلاحات الدستورية التي تقتضي

أسباب جذرية هامة لتلك النزاعات. وتشكل هذه الحالات عبئا ثقيلا، ولا سيما على السكان المدنيين في البلدان المتضررة، وكذلك على المجتمع الدولي، الذي أصبح مُطالباً بالتدخل من أجل احتواء الآثار غير المباشرة للنزاعات.

ومن المتعارف عليه عالمياً أن الوقاية هي الوسيلة الأكثر فعالية لتفادي التكاليف البشرية والاجتماعية والمالية الناجمة عن النزاعات. ومن المفهوم أيضاً أن أفضل وسيلة لمنع نشوب النزاعات تتمثل في بناء مجتمعات تقوم على أساس مبادئ الشمول في ظل التساوي في الحقوق الممنوحة لجميع المواطنين دون إقصاء أو تمييز وغلبة سيادة القانون. ومن المفهوم أيضاً أن حل الصراعات ينبغي أن يتم من خلال قنوات الحوار والوساطة والتوافق بين المصالح المتباينة، الأمر الذي لن يكون ممكناً إلا عندما يفضي الحوار والوساطة إلى تسوية مجدية وصور مصالح الجميع.

ويتناول مجلس الأمن حالياً عددا كبيرا من تلك الصراعات - وينشر وسائل عسكرية من خلال عمليات حفظ السلام، بعد توقيع اتفاقات السلام وإدارة حالات ما بعد الصراع. وأنشأ المجلس أيضاً عددا من البعثات السياسية الخاصة ذات الطابع الوقائي، ويبدل الأمين العام أو مبعوثه مساع حميدة وجهودا للوساطة من أجل تفادي اندلاع الصراعات.

وخلال بحث الأمين العام عن وسائل أكثر فعالية للتعامل مع حالات الصراع، أطلق في عام ٢٠١٥ ثلاثة استعراضات رئيسية للسلام والأمن. وهي تشمل الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام وفريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام والدراسة العالمية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن.

واتفقت الاستعراضات على مقولة أن المسؤولية الكبرى للمجتمع الدولي تتمثل في منع نشوب الصراعات المسلحة،

المطالبة بأن تكفل اللجنة المشتركة للرصد والتقييم في جنوب السودان أية آلية رصد منشأة في مناطق النزاعات الأخرى، تمثيل المرأة ومشاركتها في جميع مراحل عملية رصد وتنفيذ اتفاقات السلام بالتنسيق مع ولايات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة أيانغ على إحاطتها الإعلامية.

أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية، وزيرة شؤون الأسرة والنهوض بالمرأة في أنغولا.

إنه لشرف عظيم لي أن أحاطب مجلس الأمن باسم حكومة جمهورية أنغولا وأن أعرض بعض الأفكار بشأن المسألة الهامة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، مع التركيز بشكل خاص على دور المرأة في مجال منع نشوب النزاعات وحلها في أفريقيا.

وأود أن أعرب عن امتناني وتقديري إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية على ما قدموه من إسهامات كبيرة بشأن الموضوع قيد النظر. وأرحب بوكيلة الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة فومزيلي ملامبو - نغوكا؛ وبالأمين العام المساعد للشؤون السياسية السيد تايي بروك زيريهون؛ وبرئيس لجنة بناء السلام السفير ماشاريا كاماو؛ والسفير تيتي أنطونيوي، المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي؛ والسيدة باليكي أيانغ، ممثلة شبكة تمكين المرأة في جنوب السودان.

لا تزال القارة الأفريقية غارقة في حالات نزاع، والتي يستمر بعضها منذ أكثر من جيل. وتؤثر الاضطرابات المدنية والصراعات الأخوية تأثيرا شديدا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية للقارة. وبالإضافة إلى الإرث الاستعماري، فإن سياسات الاستبعاد الاجتماعي والسياسي المقترنة بالتفاوتات الاقتصادية الواسعة النطاق وانتهاكات حقوق الإنسان، هي

بتناول الأسباب الجذرية للصراع، وهو ما يسهم في تغيير علاقات القوة في المجتمع.

إن النساء والأطفال هم الضحايا الرئيسيون في النزاعات المسلحة اليوم. ولذلك، فإن مشاركتهم في تلك العمليات تصبح مسألة حاسمة. ويجب سماع أصواتهم في منع نشوب النزاعات وفي التفاوض على التسويات السلمية وكفالة مراعاة مصالحهم في التعمير بعد انتهاء الصراع. ومن الأهمية الحيوية بمكان أن تشجع الآليات المؤسسية المنشأة في أفريقيا هئية بيئة مواتية للمشاركة المجدية للمرأة في السلام والأمن، مع إعادة تأكيد الالتزامات الكاملة للدول الأفريقية بهذا الهدف.

وتشمل الإنجازات التي تترجم الوعي المتجدد بالدور الأساسي الذي تضطلع به المرأة البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلقة بحقوق المرأة في أفريقيا والإعلان الرسمي للاتحاد الأفريقي بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا وبرنامج السنوات الخمس للمساواة بين الجنسين والسلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والتشديد على الدور القيادي للمرأة في القضايا المتصلة بالسلام والأمن.

وتشارك المرأة في أنغولا بشكل حاسم في جميع الجهود الرامية إلى تحقيق السلام. وشهدت الفترة التي أعقبت الصراع مباشرة مشاركة مباشرة للمرأة في بناء السلام والتعمير الوطني. وكان للنساء دور أساسي في توفير الدعم النفسي لضحايا النزاع المسلح كمستشارات للسلام والمصالحة الوطنية والتعافي الاجتماعي. وأنشأت الحكومة مراكز لإسداء المشورة من أجل التوعية بحقوقهن الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمدنية، وبوصفها أداة لمشاركة الأسر في تنمية البلد.

ومن خلال الشراكات مع منظمات المجتمع المدني، تُبذل جهود من أجل تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية للبلد. وقد أنشئت منظمة "جذور السلام" غير الحكومية بهدف الجمع بين النساء من كل الأحزاب السياسية

وأبرزت الحاجة الماسة إلى زيادة الاستثمار في استراتيجيات الوقاية. وعلاوة على ذلك، أكدت الاستعراضات القيمة المضافة لجدول أعمال المرأة والسلام والأمن في منع نشوب النزاعات وإمكانات الإنذار المبكر في إجراء تحليل مراعي للاعتبارات الجنسانية، وذلك من خلال تحديد العوامل المسببة للنزاع، مثل الديناميات المتغيرة، أي، العلاقات على مستوى الأسرة والمجتمع المحلي. وأبرزت أيضا أن منع نشوب الصراعات يمكن أن يتحسن تحسنا كبيرا من خلال إشراك المرأة، بالنظر إلى معارفها الشعبية، ولا سيما في توفير مؤشرات هامة للتعامل مع التهديدات التي يشكلها الصراع وتنفيذ تدابير وقائية.

وتسلم الدراسة العالمية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بأهمية تعزيز دور المرأة ومشاركتها في جميع مراحل عمليات السلام ومستوياتها، بالنظر للإمكانات التي توفرها من أجل تسريع إيجاد حلول للصراعات واستدامة السلام. ومشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها يمكن أن تتخذ أشكالا وأبعادا مختلفة، من بينها المشاركة المباشرة في مفاوضات السلام الرسمية واللجان الاستشارية والسياسات العامة وصنع القرار والحوارات الوطنية وبناء السلام والإصلاحات الشاملة، مما يفضي إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على العمليات.

وبالإضافة إلى ذلك، وإلى جانب ضمان إدراج لغة تراعي الفروق بين الجنسين في اتفاقات السلام، يمكن أن تكون للمرأة إضافات أخرى بخلاف القضايا الجنسانية على طاولة المفاوضات من خلال ترسيخ النهج الكلي الذي تستلزمه عملية السلام. وتشير الدراسة العالمية إلى حالات نموذجية في ليبيريا وكينيا وبوروندي، حيث حققت المنظمات النسائية نتائج هامة من خلال ممارسة تأثير قوي في عمليات التفاوض، بممارسة الضغط من أجل بدء المفاوضات واختتامها، وفي بعض الحالات، حشد الدعم للتوقيع على اتفاق السلام، أو كبديل، الترويج لتدابير ترمي إلى منع دورة جديدة من العنف،

ليبريا للعمل الجماهيري من أجل السلام“ بنجاح على تشارلز تايلور لحضور محادثات السلام. وقد قالت بعدها:

”إننا نتخذ الآن هذا الموقف من أجل تأمين مستقبل أطفالنا لأننا نعتقد، بوصفنا الأُمينات على المجتمع، أن أطفالنا سيسألوننا غدا: /ماما، ماذا كان دورك في أثناء الأزمة؟“

وإجابة الكثيرات جدا من النساء في أفريقيا على سؤال ”ماذا كان دورك في أثناء الأزمة؟“ ليست مفاوضة؛ وليست مبعوثة؛ وليست عضو وفد حتى. وثمة حاجة إلى تغيير ذلك. والمسألة ليست مجرد إنهاء التفاوت بين الجنسين. وهي ليست مسألة تتعلق بالمرأة فحسب؛ إنما هي مسألة تتعلق بالسلام. فعند سماع صوت المرأة في عمليات السلام وفي المفاوضات وفي بناء الدولة، تزيد فرص إحلال السلام الدائم. وإذا كنا جادين في حل الصراعات وصون السلام حقاً، ليس لساعات وإنما لأجيال، يجب علينا أن نصغي إلى كلمات ليماء غبوي ومقدمة الإحاطة الإعلامية إلينا باليكي أيانغ. إن كلمائهم تظهر إلى أي مدى يمكن أن يكون النشاط المجتمعي قويا. ولنفكر فحسب إلى أي مدى كانت أصوات هؤلاء النساء ستكون قوية لو كن حاضرات بالفعل في القاعة في المراحل الرئيسية لعمليات السلام. وبالتالي، سواء في أفريقيا أو في أي جزء آخر من العالم، علينا أن نتأكد من أن المرأة تضطلع بدور كامل في تسوية النزاعات. وإنني فخور بأن جميع المناسبات المتعلقة ببناء السلام التي ستستضيفها المملكة المتحدة مستقبلا ستكون سمع صوت المرأة. وإذا هذا ببقية أعضاء المجلس حذونا، فإننا سنبعث برسالة قوية إلى بقية العالم.

ودعما لهذا الجهد، يتعين علينا زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية وفي المجتمع. ويعني ذلك الوفاء بالالتزامات التي قطعناها على أنفسنا في القرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ٢٢٤٢ (٢٠١٥) والكثير غيرها من القرارات

المثلة في البرلمان للمشاركة في الجهود الرامية إلى توطيد السلام والديمقراطية. وانضمت أنغولا إلى حملة ”الرجل نصير المرأة“ التي تهدف إلى رفع مستوى الوعي لدى الرجال والفتيان من أجل القضاء على جميع أشكال العنف الجنساني.

وما برحت أنغولا تضطلع بدور في الحفاظ على السلام والأمن في أفريقيا، ولا سيما في منطقة البحيرات الكبرى وفي الترويج لثقافة السلام، استنادا إلى الخبرة المكتسبة في عمليات منع نشوب النزاعات، وفي تعزيز الحوار والمصالحة الوطنية. ولدينا حاليا الكثير من النساء في الجيش والشرطة على جميع المستويات. ويضم وفد بلدي امرأة برتبة عميد. كما تشارك المرأة في بعثات مراقبة الانتخابات.

وأخيرا، نتوقع أن يؤدي الوعي الجديد بالدور الرئيسي الذي تضطلع به المرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية إلى إيجاد عالم يمكن للنساء فيه الاضطلاع بمسؤولياتهن بفعالية والممارسة الكاملة لحقوقهن. ونحن واثقون بأنه في حال تفعيل الكامل للإرادة السياسية والالتزام القويين من أجل بلوغ هذه الأهداف، ستسهم المرأة إسهاما ملموسا في بناء عالم أكثر عدلا وسلاما.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):

أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على ما قدموه من آراء مستنيرة وأرحب بالسيدة باليكي أيانغ في المجلس. وينبغي لنا أن نستمع أكثر إلى أصوات ناشطات المجتمع المدني في هذه القاعة.

أود أن أبدأ بكلمات لناشطة أخرى، الحائزة على جائزة نوبل ليماء غبوي. ففي عام ٢٠٠٣، ضغطت منظماتها ”نساء

تضم الهيئة الرئيسية المسؤولة عن صون السلام والأمن الدوليين امرأة واحدة فقط من بين الممثلين الدائمين الـ ١٥ فيها. وما هي الرسالة التي نبعث بها إلى تلك الفتاة الصغيرة في الصومال التي تحلم بأن تصبح رئيسة، أو إلى النساء اللاتي يردن الإجابة على سؤال "ماذا كان دورك؟" بجواب مختلف عن "باقية على قيد الحياة؟" وإذا أردنا أن يكون لنصف سكان العالم رأي في منع نشوب النزاعات وحلها، فلنبدأ في هذا المبني. ولهذا السبب، تعلن المملكة المتحدة بوضوح أننا بحاجة إلى ترشح أكبر عدد ممكن من النساء الجديرات بالثقة لمنصب الأمين العام المقبل. ولدينا ثلاث مرشحات حتى الآن، وآمل أن نرى المزيد من المرشحات لاحقاً.

لقد حان الوقت لصنع التاريخ لتأتي اللحظة التاريخية التي طال انتظارها. وإذا تساوت جميع المؤهلات، نأمل أن يكون هذا العام هو العام الذي نعين خلاله امرأة في منصب الأمين العام للمرة الأولى. وعند سؤالها: "ماذا كان دورك؟"، فإنها ستكون قادرة على القول إنها كانت في صدارة عمل الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات وتسوية الأزمات ولتمثيل العالم بأسره وليس مجرد نصفه.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيسة، على ترؤس وتنظيم هذه المناقشة المفتوحة وأشكر وكالة الأمين العام ملامبو - نغوكا على إحاطتها الإعلامية وعلى قيادتها لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأود أن أتقدم بشكر خاص إلى السيدة باليكي أياغ على إحاطتها الإعلامية بشأن وجهة نظر المجتمع المدني. وفي الواقع، إنني أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية الخمسة بموجب المادة ٣٩ على آرائهم المفيدة جداً التي عرضوها في هذا الصباح.

إن مناقشة اليوم تتيح لنا جميعاً فرصة ممتازة لتقييم تنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن في أفريقيا. وبصراحة

لأن تخطيط الحواجز التي تواجه المرأة في محادثات السلام يتطلب تخطيط الحواجز التي تواجه المرأة في المجتمع ككل. وهذا يعني مساعدة الفتيات على الاستمرار في المدارس وتحسين الرعاية الصحية والتصدي للعنف الجنسي. والمسألة تتعلق في صميمها بإنهاء التمييز ضد المرأة. ولنا جميعاً دور يتعين أن نؤديه. وفي الصومال، تساعد المملكة المتحدة في إتاحة الخدمات الصحية لأكثر من مليون من النساء والأطفال الصوماليين. ولكنها تقدم أيضاً المساعدة القانونية لآلاف من النساء الصوماليات. وستدعم قريباً المبادرات الرامية إلى تعزيز مشاركتهن في الحياة السياسية أيضاً.

ولكن هذه المسألة لن يحلها بلد بمفرده. وهذا هو السبب في أن المملكة المتحدة ستساهم بمبلغ مليون دولار في الأداة التحفيزية العالمية في مجال المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني. ومن خلال تمويل هذه الأداة، يمكننا جميعاً أن نوفر الدعم المادي الذي يمكن أن يكسر تلك الحواجز. وفي بوروندي، تمكنت شبكة من الوسيطيات من التعامل مع ٢٠٠ نزاع محلي في عام ٢٠١٥. وهذا يعني أكثر من ١٤ نزاعاً في اليوم. وبفضل الأداة التحفيزية، فإن الشبكة توسع الآن نطاق أنشطتها. وفي الوقت الذي يشعر فيه المجلس بإحباط كبير إزاء الأزمة في بوروندي، فإن من المشجع أن نرى مدى قوة المجتمع المدني النسائي في جهود الوساطة المحلية.

ومع ذلك، فإن دعم هذا الجهد يتطلب أكثر من مجرد المال في نهاية المطاف. وعندما زار المجلس مالي وغينيا بيساو والسنغال في وقت سابق من هذا الشهر، لم تشارك أي ممثلة من أعضاء المجلس في الرحلة. وحتى هنا في المقر في نيويورك، تمثل النساء اثنتين فقط من البلدان الـ ١٥ الأعضاء في مجلس الأمن في هذه المناقشة. وبما أننا ندعو قادة أفريقيا إلى القيام بالمزيد من أجل إشراك المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها، فلنستجب نحن أيضاً لهذه الدعوة. فأني رسالة نبعث بها عندما

الديمقراطية والمنطقة يمثل وثيقة تاريخية. ولكن تم التفاوض بشأنه أيضا واعتماده دون مشاركة أي امرأة في المفاوضات. ولم تشمل أيضا اللجان التقنية المشكلة للإشراف على تنفيذ الاتفاق ورصده أي امرأة. وفي آذار/مارس ٢٠١٣، عقد المبعوث الخاص للأمن العام لمنطقة البحيرات الكبرى، اعترافا منه بغياب المرأة في العمليات الرسمية، مشاورات مع القيادات النسائية ومنظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء المنطقة، سعيا للربط بين جهودهن على مستوى المجتمع المحلي في مجال بناء السلام وجهود لجان التنفيذ الإقليمية والوطنية. وخلال شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أطلق المبعوث الخاص منبر إطار السلام والأمن والتعاون الخاص بالمرأة في منطقة البحيرات الكبرى، وهو يقدم منحا للمنظمات النسائية العاملة بالفعل لإحلال السلام في المنطقة. ونشيد بالقيادة المتفانية للأمم المتحدة وبلدان منطقة البحيرات الكبرى على اعترافها بغياب المرأة عن طاولة المفاوضات واتخاذها الخطوات اللازمة لتدارك ذلك.

ويتمثل مجال ثان نحن بحاجة إلى إعادة تركيزنا بشأنه في تحديد العنف الجنساني والتصدي له بطريقة هيكلية. فنجاح عمليات السلام يعتمد في الأجل الطويل على زيادة الاحترام لحقوق الإنسان وتحسين آفاق التنمية. وحيثما يشكل العنف الجنساني سمة رئيسية من سمات الصراع، أو يتصاعد في أعقابه، فإنه يشكل تحديا فريدا من نوعه لجهود بناء السلام. وبعبارة أخرى، ينبغي التذكير بأن المساواة بين الجنسين قضية أمنية، وبالتالي فإنها تشكل ضرورة استراتيجية لعمل المجلس. ونحن نواجه أكثر من أي وقت مضى أمورا يعجز عنها الوصف مثل: الاستخدام الفظيع من قبل الجماعات المتطرفة العنيفة، من على شاكلة جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، لأعمال العنف الجنساني، ناهيك عن عمليات الخطف والعبودية، والتي تُستخدم بشكل استراتيجي، لبلوغ

تامة، أمل أن تسفر جلسة اليوم عن أكثر بكثير من ذلك. فهذه المناقشة ينبغي أن تساعد أيضا المزيد من النساء في تولي مناصب قيادية وشغل مقاعد على طاولة المفاوضات حيث يتم اتخاذ القرارات بشأن قضايا السلام والأمن، لا سيما وأن النساء والفتيات يواجهن المزيد من التهديدات الناشئة والأكثر تعقيدا، بما في ذلك تلك التي يشكلها الواقع القاسي للإرهاب والتطرف العنيف.

ولا أحد ينكر أنه تم تحقيق بعض التقدم على صعيد جدول أعمال المرأة والسلام والأمن في جميع أنحاء أفريقيا منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في عام ٢٠٠٠. ونقدر الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية الـ ١٨ التي وضعت خطط عمل وطنية، تهدف إلى إضفاء الطابع المؤسسي على زيادة مشاركة المرأة في جميع قطاعات الحكومة والمجتمع.

لكن لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. وأود أن أقترح ثلاثة مجالات ينبغي أن نضاعف جهودنا فيها: أولا، مساعدة المرأة على التغلب على العقبات العامة التي تعترض مشاركتها السياسية؛ وثانيا، التصدي للعنف الجنساني؛ وثالثا، ترجمة قواعد المرأة والسلام والأمن، التي وضعها مجلس الأمن، إلى نجاح ملموس على أرض الواقع.

وعندما تشارك المرأة بنشاط على جميع مستويات صنع القرار السياسي، فإننا نعلم أننا جميعا أكثر أمنا وأن الجهود التي نبذلها في مجال بناء السلام أكثر متانة وأن الدساتير واتفاقات السلام في جميع أنحاء العالم أكثر شمولا وعدلا ودواما. لكن المرأة في أفريقيا لا تزال تواجه وتتجاوز عقبات عامة تعترض مشاركتها السياسية على جميع مستويات صنع القرار. ففي شباط/فبراير ٢٠١٣، على سبيل المثال، وقع ١١ بلدا في منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية اتفاق سلام يهدف لمعالجة عقود من العنف في المناطق الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن المؤكد أن إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو

بفعل الضغط المعياري الذي مارسه الجماعات النسائية ومؤيدوها على الصعيد الدولي. لذلك، فإن لكلماتنا وقراراتنا ومناقشاتنا تأثيراً على أرض الواقع، حيثما يكون ذلك ضرورياً للغاية. وسمحوا لي أن أقدم مثالا واحداً بسيطاً على مجال كان فيه للمجتمع الدولي تأثير قوي، وفي الواقع، ليس هذا بالمثال البسيط، بل هو مثال مهم. ففي سيراليون، أصبح برنامج ترعاه الولايات المتحدة لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة على المستوى المحلي وسيلة قوية لتمكين النساء خلال تفشي مرض الإيبولا في عام ٢٠١٤. حيث استفادت النساء هناك من صلاحيات عقد الاجتماعات المخولة لهن في استضافة جلسات توعية بالاشتراك مع مقدمي الرعاية الصحية والسكان المحليين بشأن مواجهة الإيبولا. وأسفرت الجهود في نهاية المطاف عن تقديم توصيات هامة فيما يخص تصدي المجتمع المحلي للوباء، وهي معايير اعتمدها حكومة سيراليون.

وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزناه في النهوض بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن في أفريقيا، لا يزال هناك ما يتعين القيام به. وكما قال وزير خارجية بلدي، جون كيري، فإن هدفنا بسيط بقدر ما هو عميق، ألا وهو، تمكين نصف سكان العالم كشركاء على قدم المساواة في منع نشوب الصراعات وحلها وبناء السلام في البلدان المهددة والمتضررة من الحروب وأعمال العنف وانعدام الأمن. وهذا هو أيضاً الالتزام الذي تعهد به المجلس، وهو التزام يجب علينا جميعاً السعي بجد أكبر للوفاء به.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية):
سمحوا لي، في البداية، أن أهنئ الرئاسة الأنغولية على عقد هذه المناقشة المفتوحة وعلى الورقة المفاهيمية (S/2016/219)، المرفق التي عممتها. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناننا لوكيلة الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وللأمين العام المساعد للشؤون السياسية ولرئيس لجنة بناء

أهدافها. ويظل اختطاف مسلحي بوكو حرام لأكثر من ٢٥٠ فتاة في شيبوك من مدرسة في شمال نيجيريا خلال شهر نيسان/أبريل ٢٠١٤ واستخدام تلك الجماعة المتشددة المستمر للنساء والفتيات للقيام بهجمات انتحارية تذكيراً بأساوي بالكيفية التي تتلاعب بها الجماعات المتطرفة بالعامل الجنساني لتحقيق غاياتها.

ومع تصدي المجتمع الدولي لتهديدات التطرف المصحوب بالعنف، بما في ذلك في أنحاء أفريقيا، يجب علينا ضمان إدماج احتياجات ووجهات نظر النساء والفتيات الأكثر تضرراً من التطرف المصحوب بالعنف في نهجنا الأوسع نطاقاً لمواجهة التطرف المصحوب بالعنف. وستكون جهودنا الرامية لدعم ضحايا العنف الجنساني في جميع أنحاء أفريقيا ناقصة ما لم نلتزم أيضاً بمكافحة الإفلات من العقاب. ولهذا السبب، تدعم الولايات المتحدة المحاكم المتنقلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما أدى إلى إجراء ٩٢٤ محاكمة وإصدار ١٣٣٦ حكماً بالإدانة في قضايا عنف جنساني، منذ عام ٢٠٠٩. كما دعمت المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة تدريب ٥٥٥٥ من مقدمي الخدمات للضحايا وعززت ١٠٣ منظمات محلية تقدم خدمات للسكان المتضررين من العنف الجنساني ووفرت لـ ٢٠١٢٥ من ضحايا العنف الجنساني، مجموعة شاملة من الخدمات القانونية.

وتتمثل النقطة الثالثة التي أود التأكيد عليها اليوم في أن مشاركة مجلس الأمن النشطة تظل حيوية للغاية من أجل تحقيق مكاسب حقيقية وملموسة للنساء اللائي يرغبن في إشراكهن في عمليات السلام، حتى ونحن ندرك أنه لا يزال أمامنا الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. وكشفت دراسة عن تقييم إدماج المرأة وتأثير ذلك على عمليات السلام، أجريت في إطار مبادرة السلام والتحول الشاملين التابعة لمعهد الدراسات العليا الدولية والإنمائية في جنيف، أنه عندما تم إدراج المرأة في عمليات السلام، كما هو الحال في بوروندي والصومال ودارفور وكينيا في السنوات الأخيرة، فإن ذلك قد تم أساساً

بدور نشط فيما يتعلق بحقوق النساء والفتيات وأعدنا التأكيد، في عدد من المناسبات، على ضرورة مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات المسلحة وحلها.

وقد أقر المجلس مرارا بالدور الهام للمرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وفي بناء السلام. ودعا في العديد من القرارات إلى زيادة مشاركتها وتمثيلها تمثيلا عادلا وكاملا وحقيقيا في أنشطة منع نشوب النزاعات والوساطة. ومنذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أخذ المجتمع الدولي على عاتقه التزامات فيما يتعلق بمجدول أعمال المرأة والسلام والأمن وأحرز تقدما كبيرا في هذا الصدد. وبناء على ذلك، يكتسي القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أهمية خاصة نظرا إلى أنه لأول مرة في التاريخ، يتم الاعتراف بالآثار المحددة للحرب على المرأة وبأن إشراك المرأة في محادثات السلام يضمن استدامة السلام. بمرور الزمن. ولذلك، تؤمن أوروغواي بإيماننا راسخا بوجود أن تكون المرأة في صميم الجهود الرامية إلى تسوية النزاعات.

وبالمثل، فإن ذلك القرار يعترف بحق المرأة في المشاركة النشطة في بناء السلام ومنع النزاعات العنيفة، بما في ذلك في مجالات صنع القرار وبعثات حفظ السلام وشدد، في الوقت نفسه، على الاحتياجات المحددة المتعلقة بحماية النساء والفتيات في حالات النزاع المسلح. وقد برهنت الدراسة العالمية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، التي طلب الأمين العام إجرائها قبل الاستعراض الرفيع المستوى الذي اضطلع به المجلس بشأن تنفيذ القرار، على التأثير الإيجابي للمرأة في عمليات التفاوض، وبالتالي تحسين فرص التوصل إلى اتفاق.

وترحب أوروغواي بالمعلومات المقدمة في الورقة المفاهيمية (S/2016/219، المرفق)، التي تُفصل مختلف الآليات والسياسات والهيكل التي وضعت في أفريقيا بهدف هتمة بيئة تمكن المرأة من الاضطلاع بدور أهم في السلم والأمن. غير أنه وكما تشير الورقة المفاهيمية، فإن العديد من العقبات

السلام وللمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة وللمديرة التنفيذية لشبكة تمكين المرأة في جنوب السودان على إحاطاتهم الإعلامية وبياناتهم المستنيرة.

أود أن أبدأ بياني اليوم بتسليط الضوء على حقيقة أن امرأة هي التي ترأس هذه الهيئة التابعة للأمم المتحدة في الوقت الذي نتناول فيه مسألة هامة تتعلق بدور المرأة في مجال منع نشوب النزاعات وحلها في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، فإن موضوع هذه المناقشة مناسب تماما من حيث التوقيت، حيث أنه رغم بعض الأحداث المواتية، لا يزال السلام والأمن في القارة الأفريقية يتعرضان لتهديد شديد جراء الصراعات الخطيرة التي تدمر العديد من بلدان المنطقة. ويعصف بالقارة الأفريقية عدد من النزاعات المسلحة ومنتشر فيها أكبر عدد من عمليات حفظ السلام. وهي أيضا أفقر قارة من الناحية الاقتصادية، ولكنها غنية للغاية بالموارد الطبيعية. وعانت أفريقيا على مر التاريخ من العديد من الصراعات والحروب بين الحكومات والجماعات العرقية والجماعات المتمردة، وهي تعاني الآن بسبب وجود منظمات إرهابية تستخدم العنف كسلاح حرب للسيطرة على السكان من خلال إشاعة الخوف في نفوسهم.

ولا يزال الرجال والنساء يعانون، من دون تمييز، أفضع انتهاكات حقوق الإنسان. غير أن النساء والأطفال هم الذين يعانون من هذا العنف الشديد على نحو شاذ وغير متناسب. وفي ذلك السياق، تتعرض النساء لمعاملة قاسية ولاإنسانية تسبب لهن معاناة كبيرة. فالعنف الجنساني والاستغلال الجنسي وتشويه أعضاء الإناث التناسلية والزواج والحمل بالإكراه وزواج الأطفال ما هي إلا بعض الحالات التي تواجهها الفتيات والنساء يوميا. وفي هذا الصدد، فإن المستوى العالي للإفلات من العقاب الذي يتمتع به مرتكبو أسوأ الجرائم ضد الإنسانية مدعاة لقلق كبير. وأشدد على الأهمية التي توليها أوروغواي لجدول أعمال المرأة والسلام والأمن. فنحن نواصل الاضطلاع

كوسيلة للسيطرة والقهر. ومن جانبنا، فإننا نفهم أن وضع استراتيجية فعالة لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف يجب أن يعزز مشاركة وقيادة وتمكين المرأة من أجل التصدي للعوامل التي تولد العنف من قبل تلك الجماعات المسلحة.

وتتفق أوروغواي مع فكرة أنه من الضروري كذلك أن تعين المنظمة المزيد من النساء في المستويات العليا لصنع القرار، ولا سيما في وظائف مثل المبعوثين الدائمين والممثلين الخاصين والوسطاء والمفاوضين. وعلى الرغم من الاتجاه نحو زيادة دور المرأة في جميع العمليات، بما في ذلك تعيين النساء وسيطات ومبعوثات، نعتقد أننا ما زلنا بعيدين عن بلوغ الهدف المنشود.

فمشاركة المرأة لا تزال غير كافية في مفاوضات السلام في أفريقيا وفي مناطق أخرى من العالم. ومما لا جدال حوله أن المرأة هي المتحدث الأكثر مصداقية للتعبير عن احتياجات المجتمعات المحلية. فهي تضيف أكبر قدر من الثقة في الحالات التي تتطلب جمع المعلومات والشهادات من ضحايا العنف الجنسي والجسدي. والمرأة لديها الكثير الذي تقوله بشأن قضايا من قبيل تلك التي تتعلق بالضحايا والتعويضات والشروط اللازمة لضمان عدم تكرار النزاع. والمرأة كذلك تأتي بـنهج جديدة للمفاوضات، وتقدم إسهامات بناءة لضمان سلام دائم. وفي ذلك الصدد، فإنها تضيف على عملية السلام مزيدا من الحساسية فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالأسرة والتعليم والقضايا الجنسانية والإنصاف، وهي مدعوة إلى الاضطلاع بدور حاسم في التحقق من الاتفاقات وتنفيذها.

وعلاوة على ذلك، فإن مشاركة النساء أساسية في بناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع وقائمة على المساواة واحترام حقوق الإنسان. وبالمثل، فإنهن يضطلعن بدور هام في حالات ما بعد النزاع كركيزة رئيسية لإعادة البناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للمجتمعات المحلية. ونشجع مشاركة المرأة الأفريقية في العمليات الانتخابية الوطنية. وقد شهدنا

لا تزال تعيق الإدماج الكامل لتلك الجهود ضمن المساعي الأكثر الرسمية الرامية إلى منع نشوب النزاعات وتحقيق سلام أكثر استدامة.

ويظل عدد النساء في البعثات السياسية الخاصة على أرض الواقع، لا سيما في المناصب القيادية، محدودا جدا، ولا تزال الحاجة إلى زيادة مشاركة المرأة قائمة، ولا سيما في جميع الآليات المتصلة بعمليات السلام والتعمير بعد انتهاء النزاع. وتقع المسؤولية الرئيسية عن إشراك المرأة في تلك العمليات على عاتق الدول الأفريقية نفسها. فعليها تطبيق ممارسات سلمية على المستوى الوطني والتشجيع على مشاركة أكبر للمرأة على جميع المستويات، لأن ذلك يساعد على زيادة الكفاءة التشغيلية وتقليل النزاعات. وتبين لنا التجربة في القارة العديد من حالات النساء اللواتي تمكنَّ بشجاعة من تعزيز الإنعاش في مجتمعاتهن.

وتشيد أوروغواي بالدور الرئيسي للمجتمع المدني، ولا سيما دور الجماعات النسائية المحلية التي تساعد الضحايا في مختلف جوانب الانتعاش، من الخدمات الصحية إلى الخدمات النفسية وإعادة التأهيل الاجتماعي والاقتصادي وإمكانية الوصول إلى العدالة. ومع ذلك ما زالت المرأة مستبعدة، في كثير من الحالات، من المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وفي حالات أخرى مؤسفة، تقع النساء ضحايا للعنف الجنسي أو الجنساني أو تنتهك حقوقهن الأساسية. غير أنه يجب ألا ينظر إلى النساء على أنهن مجرد ضحايا، بينما يشكلن جزءا من الحل وعناصر فاعلة هامة بإمكانها التأثير في تسوية النزاعات، وعوامل تغيير، وفي نهاية المطاف صانعات سلام.

ونلاحظ مع بالغ القلق العنف الموجه ضد فئات معينة من الناس وانتهاك حقوق النساء والفتيات النابع من الإرهاب والتطرف العنيف في أفريقيا. وتسعى الجماعات المسلحة العاملة داخل أفريقيا إلى قهر المرأة وقمع حقوق الإنسان

الجهود لإشراك المرأة في عمليات حل النزاع. وقد ثبت أن زيادة نسبة النساء في مكون الشرطة في بعثات حفظ السلام له أثر إيجابي على السكان، حيث أنه يحد من إساءة استخدام القوة أو الاستخدام غير الملائم للأسلحة والسلوك التعسفي فيما يتعلق بالمدنيين. وبكل تأكيد، فإن مشاركة أكبر للمرأة في كل جوانب عملية السلام أمر لا غنى عنه في الجهود الرامية إلى إرساء الأساس لسلام دائم في القارة الأفريقية.

ثمة قضية رئيسية أخرى نود تسليط الضوء عليها وهي مسألة تمويل تنفيذ جدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن بالشكل الملائم. فلا يمكننا تحقيق نتائج أفضل أو التأثير إيجابياً على حياة النساء والفتيات إن لم نلتزم بتقديم الدعم المالي المطلوب. وفي هذا الصدد، تود أوروغواي التشديد على الالتزام الذي يجب أن نتعهد به لتخصيص تمويل أكبر لبرامج التمكين والمساواة بين الجنسين.

أخيراً، نود التنويه باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) في العام الماضي. ونرحب بإدراج الهدف رقم ٥ بشأن المساواة بين الجنسين، والتي نعتبرها أساسية في ظل عدم المساواة القائم بين الجنسين، وخاصة في أفريقيا. ونحن نرى أن مسألة المساواة بين الجنسين لا تخص النساء دون غيرهن؛ بل هو صراع يؤثر علينا جميعاً، رجالاً ونساء. وفي هذا السياق، تؤيد أوروغواي التنفيذ الكامل للهدف ٥ بغية وضع حد لكل أشكال التمييز ضد النساء والفتيات، وكفالة المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة، مع هبة فرص متكافئة للقيادة على جميع مستويات صنع القرار.

ختاماً، أود أن أشيد بكل النساء اللواتي يعملن بشكل يومي - في مخاطر مجاهدين في كثير من الأحيان - من أجل تعزيز السلم والأمن في أفريقيا وجميع أنحاء العالم، معرباً عن تقديرنا لهن.

السيد ليو جياي (الصين) (تكلم بالصينية): ترحب الصين بمبادرة أنغولا لعقد هذه المناقشة، وتعرب عن تقديرها

عدداً من النجاحات في هذا الصدد في ليبيريا وملاوي والقيادة الحالية للاتحاد الأفريقي نفسه.

وتؤمن أوروغواي أيضاً بأن وجود موظفات في عمليات حفظ السلام أمر ضروري. ولا يزال بلدي في الطليعة فيما يتعلق بإدماج النساء في القوات المسلحة والشرطة الوطنية وضمن وحدات أوروغواي في بعثات حفظ السلام. وبقيامنا بذلك، فإننا نحافظ على نسبة مثوية أعلى من المتوسط في عدد الجنود من النساء المنتشرين في بعثات حفظ السلام. وفي الوقت الراهن، فإن ٩ في المائة من القوات المنتشرة في تلك البعثات من النساء. وتضطلع المرأة، الحاضرة دائماً بوصفها متطوعة، بدور بارز وتحقق معدلات مرتفعة على صعيد إعادة التجنيد، مما يدل على التزامها بالسلام.

ومن واقع خبرة أوروغواي في أفريقيا، بما في ذلك المشاركة في بعثات مثل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يمكننا أن نشهد على الدور الفعال الذي تضطلع به النساء من أعضاء وحداتنا. وفي هذا الصدد، فقد لوحظ أن المشاركة الفعالة للمرأة في عمليات حفظ السلام تكنسي أهمية خاصة، حيث أن استجابتها تختلف عن استجابة الرجال. كما تؤدي المرأة دوراً رئيسياً في بناء الثقة في المجتمعات المحلية، وخاصة بين النساء اللواتي عانين من العنف. وهي تقدم نموذجاً للسلوك لغيرها من النساء، وتسهم في جلب شعور متزايد بالأمن لدى السكان.

وفي الوقت الراهن، وبالرغم من الجهود المشار إليها آنفاً، لا بد أن نسلم بالفجوات القائمة فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). فلا تتولى النساء إلا قيادة ١٩ في المائة من البعثات الميدانية التابعة للأمم المتحدة؛ ولا يشكلن سوى ٣ في المائة من أفراد حفظ السلام من العسكريين، و ١٠ في المائة من حفظة السلام من عناصر الشرطة. وبالتالي، فإن أوروغواي تقلقها الفرص والقدرات التي تهدر نتيجة لعدم بذل المزيد من

بشكل كامل. ويمكن لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أيضاً زيادة نسبة الوظائف بشكل مطرد حتى يتسنى تحسين التفاعل مع النساء والفتيات المحليات.

ثالثاً، ينبغي إعطاء المرأة دوراً أكبر في بناء ثقافة الوثام والشمول. وعلى المجتمع الدولي أن يشجع المرأة على القيام بدور أكبر في الحياة الاجتماعية، وأن يُعنى بتثقيف الشباب حتى يمكنهم مقاومة التأثير الأيديولوجي للتطرف العنيف والخطاب الغوغائي للجماعات المسلحة والإرهابيين. وينبغي تمكين المرأة من المشاركة الكاملة في كل مراحل إعادة الإعمار بعد النزاع، وتشجيع عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين على نحو فعال، وتقديم المشورة والدعم المجتمعي لضحايا العنف.

رابعاً، لا بد من تمكين المرأة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي القضاء على الأسباب الجذرية للنزاعات. وعلى المجتمع الدولي أن يكتنف جهود تمكين المرأة الأفريقية اقتصادياً، ومساعدة البلدان الأفريقية على الحد من الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية. وينبغي هيئة تدريب أفضل للمهارات المهنية للمرأة الأفريقية مع توفير دعم تمويلي أكبر لأرباب الأعمال من أجل التحسين الشامل للدخل وسبل العيش، بهدف تشجيع التصنيع والتحديث الزراعي للقارة، وبالتالي القضاء على الأسباب الجذرية للنزاع.

وفي أيلول/سبتمبر الماضي، عقدت القمة العالمية للمرأة في إطار مبادرة مشتركة للصين والأمم المتحدة. وشارك في تلك القمة الرئيس الصيني شي جين بينغ وممثلون من أكثر من ١٤٠ بلداً، بما في ذلك ٨٥ من رؤساء الدول والحكومات. وكان لذلك الحدث أثر كبير وبعيد المدى على تطور قضية المرأة عالمياً. وقررت الصين المساهمة بمبلغ ١٠ ملايين دولار لصالح هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وعلى مدى السنوات الخمس المقبلة، ستعتمد الصين سلسلة من

لحكم، الوزيرة ديلغادو، على ترؤس هذه الجلسة. كما أود أن أشكر للسيدة ملامبو - نغوكا والأمين العام المساعد زيريهون والسفير كاماو والسفير أنطونيو على إحاطاتهم الإعلامية. وقد استمعت الصين باهتمام أيضاً إلى البيان الذي أدلت به ممثلة شبكة تمكين المرأة في جنوب السودان.

إن الوضع الأمني الدولي الحالي معقد وصعب. ومنذ فترة طويلة، تعصف الحروب والنزاعات بمناطق مثل أفريقيا والشرق الأوسط بصورة خاصة. ويعاني الكثير من النساء من العنف وتهديد الإرهاب. ومن جهة أخرى، أضحت النساء أطرافاً ذات أهمية متزايدة في منع نشوب النزاعات الإقليمية وتسويتها. وينبغي للمجتمع الدولي تعزيز حماية حقوق المرأة ومصالحتها في حالات النزاع وإسناد دور أكبر لها في الوقاية من النزاعات وحلها.

أولاً، ينبغي تعزيز حماية النساء في حالات النزاع، ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير فعالة لتهيئة أكبر قدر من الضمانات الأمنية للنساء المتأثرات بالنزاع. وفي سياق تقديم المساعدة الإنسانية لمناطق النزاع، ينبغي أن نركز خصوصاً على احتياجات النساء والفئات المستضعفة الأخرى. ويجب أن تنفذ أحكام قرارات المجلس ذات الصلة بشأن حماية المرأة في حالات النزاع حرفياً. وينبغي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، في نطاق ولاية كل منها، مساعدة البلدان المضيئة في الحفاظ على أمن النساء في النزاعات وأن تنفذ بفعالية سياسة عدم التهاون مطلقاً إزاء العنف الجنسي.

ثانياً، ينبغي أن تُبذل جهود أكبر من أجل إيجاد حلول سياسية للقضايا الإقليمية الحيوية، وإيلاء أهمية أكبر لدور المرأة في حل النزاعات. وعلى المجتمع الدولي أن يعمل جاهداً للمساعدة في تصميم حلول سياسية للنزاعات وتجاوز الخلافات من خلال الحوار. وينبغي تشجيع المرأة لكي تصبح طرفاً مهماً في الوساطة والاستفادة من مزاياها في الدعوة إلى ثقافة السلام

والاجتماعية كي تتمكن من الإسهام بقدر أكبر من الإيجابية في تحقيق السلام والتنمية والرخاء في القارة الأفريقية، فضلا عن إسهاماتها الهامة الخاصة الأخرى.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): تعرب أوكرانيا عن تقديرها لمبادرة أنغولا بعقد هذه المناقشة المفتوحة. وبداية، أود القول أن أوكرانيا تؤيد البيان الذي سيُدلى به باسم الاتحاد الأوروبي بشأن هذا الموضوع.

وأود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية الذين يدل حضورهم اليوم على أهمية الموضوع الذي اختارته الرئاسة الأنغولية.

لقد اتخذت التزامات والأزمات في أفريقيا منعطفا أكثر تعقيدا خلال السنوات الأخيرة. ويبدو أنه يعقّبها تصعيد مدمر لأعمال العنف ضد النساء والفتيات. ونذكر جميعا تلك الصدمة العميقة التي سببها ذلك الحادث المأساوي الناجم عن اختطاف ٢٠٠ فتاة من مدرسة شيبوك في شمالي نيجيريا من قبل مقاتلي جماعة بوكو حرام في نيسان/أبريل ٢٠١٤. وما تزال النساء والفتيات يتعرضن للإصابات والتشويه والقتل إلى جانب الرجال والفتيان في كثير من الأماكن. وهن يعانين أيضا من أعمال العنف الجنساني. وما يزال العنف الجنسي يستخدم بوصفه سلاحا من أسلحة الحرب في حالات النزاع في جميع أنحاء القارة.

وتدين أوكرانيا جميع أعمال العنف الجنسي وسائر أشكال الاعتداء الجنسي على النساء والأطفال التي تتجاوز في بعض حالات النزاع مستوى جرائم الحرب وترقى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية أو إلى مذابح الإبادة الجماعية. ونظرا لتزايد ضخامة هذه الجرائم، فإننا نعرب عن استعدادنا والتزامنا بالإسهام النشط في الجهود الدولية المشتركة الرامية إلى اتخاذ خطوات فعالة للتصدي لمسألة العنف الجنسي. ونرحب في هذا السياق بقرار المحكمة الجنائية الدولية في

المبادرات لمساعدة الدول النامية على التغلب على الصعوبات التي تواجه النساء والفتيات فيما يتعلق بحصولهن على الرعاية الطبية والتعليم وتعزيز تدريب النساء المحليات وطرح مشاريع مكرسة لبناء قدرات المرأة في البلدان النامية، وذلك من خلال صندوق ينشأ بالشراكة مع الأمم المتحدة.

وتولي الصين أهمية كبيرة للعمل مع أفريقيا ومناصرة قضية المرأة وتكثيف الدعم للمرأة الأفريقية في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والصحية. وخطة عمل جوهانسبرج لعام ٢٠١٥ لمنتدى التعاون الصيني - الأفريقي دعت إلى التعاون العملي المكثف بين الصين وأفريقيا في مجال شؤون المرأة وإلى الحوار بين القيادات النسائية. والمساعدة المقدمة من الصين في السنوات الأخيرة تغطي جميع البلدان الأفريقية تقريبا. كما قدمت الصين للنساء والفتيات في بلدان غرب أفريقيا المتضررة بفيروس إيبولا، مثل سيراليون وليبيريا، كمية كبيرة من المساعدات العينية لدعم جهود أفريقيا من أجل رفع مستوى قدرات منظومة الصحة العامة والاستجابة لحالات الطوارئ على كل الجبهات.

ومن الآن فصاعدا، ستشرع الصين في تنفيذ ٢٠٠ من مشاريع الحياة السعيدة في جميع أنحاء أفريقيا و ١٠٠ من مشاريع التنمية الزراعية على مستوى القرى، وبناء المجمعات الصناعية ومراكز التدريب المهني على أساس تعاوني، علاوة على توفير التدريب لـ ٢٠٠ ٠٠٠ من الأخصائيين التقنيين. وستعود هذه المشاريع التعاونية بالفائدة على شعوب أفريقيا، وتتيح فرصا وأملا جديدين على وجه الخصوص لتنمية المرأة الأفريقية، وبالتالي تساعد على تهيئة ظروف جديدة لتسوية النزاعات.

والصين على استعداد تام لمواصلة العمل مع المجتمع الدولي بهدف مساعدة المرأة على نحو مشترك لتحقيق التنمية الشاملة والمشاركة الكاملة في الحياة السياسية والاقتصادية

على الصعيد العالمي أقل من نسبة ١٠ في المائة و ٣ في المائة فقط بين الموقعين على اتفاقات السلام.

ونشيد بأن العديد من البلدان الأفريقية قد رحبت بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وسعت إلى وضع خطط عمل وطنية ذات الصلة. وبالقدر ذاته نخطط علما على نحو إيجابي بأن الاتحاد الأفريقي قد بذل جهودا كبيرة أيضا لإدماج جدول أعمال المرأة والسلام والأمن في استجابته للآزمات الأمنية وفي جهوده المتعلقة بحقوق الإنسان وبناء السلام. ومن الأهمية بمكان أن زاد كل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة عدد الإناث بين صفوف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في بعثات حفظ السلام، وعملا على إنشاء وحدات معنية بتوفير الحماية لضحايا العنف الجنساني في الصومال ودارفور. وتوفر الأمم المتحدة دعما هاما للناجيات من ذلك العنف في رواندا وليبيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها من الأماكن.

وإذ نلاحظ استمرار تغير السياق العالمي للسلام والأمن، خاصة فيما يتعلق بتصاعد الإرهاب والتطرف العنيف وتزايد أعداد اللاجئين والمشردين داخليا - فقد أصبح ضروريا اليوم أكثر من ذي قبل أن نكفل مشاركة المرأة في وضع الاستراتيجيات الرامية للحيلولة دون هذه التحديات والتصدي لها. وقد تجلّى ذلك الاتجاه بوضوح أثناء الزيارة التي قام بها وفد مجلس الأمن إلى مالي مؤخرا، حيث عقدنا اجتماعا مفيدا للغاية مع عدد من المنظمات النسائية المحلية.

ختاما، أود أن أؤكد تأييد أوكرانيا القوي لجدول أعمال مجلس الأمن المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، كونها من المشاركين في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) منذ نشأته. واعتمدنا مؤخرا خطة عمل وطنية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقد وضعت بالتشاور الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فضلا عن المجتمع المدني. وتهدف خطة العمل إلى تشجيع زيادة مشاركة المرأة في الجيش والحياة السياسية

قضية نائب الرئيس الكونغولي السابق، جان بيار بيمبا، وهي المحاكمة الأولى في نوعها للمحكمة الجنائية الدولية التي تركز على العنف الجنسي بوصفه سلاحا من أسلحة الحرب. وتؤيد أوكرانيا بقوة - بصفتها عضوا غير دائم في مجلس الأمن - جهود المجلس الرامية إلى التصدي لجميع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي تواجهها النساء في حالات النزاع المسلح وما بعد انتهاء النزاع.

و تصبح المرأة في مواجهة تحديات الحرب والنزاعات هذه ضمن عوامل التغيير الهامة على نحو متزايد. ووفقا للدراسة العالمية في هذا الصدد، فإن هناك أدلة متزايدة على أن تمكين المرأة يسهم في نجاح محادثات السلام وتحقيق السلام المستدام، ويعجل بالانتعاش الاقتصادي ويعزز عملياتنا لحفظ السلام، ويحسن مساعدتنا الإنسانية، فضلا عن المساعدة في مكافحة التطرف العنيف. وتسلم أوكرانيا بأهمية المشاركة المتساوية والكاملة للمرأة في جميع الأنشطة الرامية إلى منع نشوب النزاعات وحلها، إلى جانب بناء السلام وحفظ السلام. ونرحب في هذا الصدد أيضا بالمبادرة المشتركة بين إسبانيا والمملكة المتحدة بإنشاء فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن.

مع ذلك، وبالرغم من أنه يستمر إدماج المسائل الجنسانية في أنشطة الأمم المتحدة على نحو متزايد، ما تزال التحديات في هذا المجال كبيرة وعلى نطاق واسع في جميع أنحاء العالم. وليس ثمة مكان تبدو في هذه التحديات أكثر وضوحا كما هو الحال في أفريقيا. فالمرأة تضطلع بأدوار هامة للغاية، بوصفها حاضنة للثقافة ومربية للأسرة، غير أنها بالكاد تمثل على طاولة مفاوضات السلام في أوقات النزاع أو في الجهود الجماعية الهادفة إلى التعمير. بالإضافة إلى ذلك، ووفقا لإحصاءات هيئة الأمم المتحدة للمرأة، يشكل تمثيل المرأة في مفاوضات السلام

تخل مرحلة المصالحة وبعد التوصل إلى اتفاق في كثير من الأحيان. ويجب التصدي لهذه المواقف والنهج التي عفا عليها الزمن.

ويدل إبراز الأمثلة على كيفية إحداث المرأة التغيير المطلوب في منع النزاعات وحلها في أفريقيا على الفوائد العملية لمشاركتها.

ولنأخذ، على سبيل المثال، الدور الذي تواصل الجماعات النسائية أدائه في تهدئة العنف المتصل بالانتخابات ومنعه. إن إنشاء غرف عمليات المرأة ونشر مراقبات مدرّبات للانتخابات في السنغال وكينيا ونيجيريا، وفي الآونة الأخيرة في جمهورية أفريقيا الوسطى، كان له تأثير ملموس على منع حوادث العنف والترهيب ورصدها والتخفيف منها.

وقد أدت الجماعات النسائية أيضاً دوراً رئيسياً في وقف تصاعد الأزمات والدعوة لإنهاء النزاع. والدور الحاسم الذي اضطلعت به حركة نساء ليبريا للعمل الجماهيري من أجل السلام في إنهاء النزاع في ذلك البلد أمر موثق توثيقاً جيداً. وقد حشدت النساء أيضاً الدعم للسلام في بوروندي بجمع الأطراف للمشاركة في الحوار معاً. إن شبكة وطنية من النساء الوسيطات، التي أنشأها الأمم المتحدة في شراكة وثيقة مع وزارة الداخلية ومنظمات المجتمع المدني، منعت العنف بفعالية على الصعيد المحلي، وبددت الإشاعات الكاذبة وخففت من أثر الأزمة السياسية الحالية على المواطن العادي. ومع مضي عملية الوساطة في بوروندي قدماً، يجب ألا تُهمَّش هذه المكاسب أو تُقَمَّع. إن الجهود التي تبذلها أولئك النسوة، بموارد ضئيلة ومعرضات أنفسهن لخطر شخصي، تستحق أكثر من ثنائنا عليها؛ فهي تستحق الدعم والتمكين، لأن ما يفعلنه ناجع. وقد أحطنا علماً على وجه الخصوص بالخطوات التي دعت إليها السيدة باليكي أيانغ لإنهاء العنف الجنسي في جنوب السودان بوصفها عنصراً ضرورياً لإعادة بناء السلام في بلدها.

والاقتصادية والاجتماعية وفي عمليات السلام والانتعاش ومنع العنف الجنساني ومكافحته، فضلاً عن إعادة إدماج الأشخاص المتضررين من آثار العدوان الخارجي الحالي على بلدي. وستواصل أوكرانيا المشاركة بنشاط في النهوض بحقوق المرأة ومشاركتها في مفاوضات السلام والتعمير بعد انتهاء النزاع، علاوة على حمايتها من العنف الجنسي والعنف الجنساني.

السيدة شوالجر (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر أنغولا على تنظيم هذه المناقشة الهامة، والوزيرة ديلغادو على ترؤسها لها. ونشكر أيضاً مقدمي الإحاطات الإعلامية على آرائهم الثاقبة.

لقد أحرزنا تقدماً كبيراً في السنوات الخمس عشرة التي انقضت منذ اتخاذ مجلس الأمن قراره التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وقد باتت أهمية التصدي لتأثير النزاع على النساء والفتيات معترفاً بها الآن على نطاق واسع. ولدينا أطر قائمة متفق عليها بالفعل، غير أن تنفيذها عملياً ما زال متأخراً، وخصوصاً فيما يتعلق بمشاركة المرأة في عمليات منع نشوب النزاعات وحلها. ولا تزال مشاركة المرأة بصورة فعالة استثناء وليس قاعدة. ويتضح ذلك من خلال المناقشة المفتوحة التي عُقدت في الأسبوع الماضي بشأن منع نشوب النزاعات في منطقة البحيرات الكبرى (انظر S/PV.7653). وتؤكد الأدلة العملية أن مشاركة المرأة بصورة مجدية في جميع مراحل حل النزاع تسهم بقوة في منع تصعيد التوترات وصون السلام.

ولا ريب أن مشاركة المرأة تؤدي إلى النجاح، في حين يؤدي الفشل في إشراكها في عمليات السلام إلى إدامة عدم المساواة، ويجعل كسر حلقة النزاع وحله أكثر صعوبة. وبالرغم من أننا نعلم هذا، فما زلنا نسمع حججاً تصف مشاركة المرأة بأنها مسألة هامشية وليست أساسية. ونسمع تبريرات ثقافية تدعو إلى إقصاء المرأة عن طاولة المفاوضات أو القيام بأدوار الوساطة، بل إن هناك من يطالبنا بتأجيل مشاركة المرأة إلى أن

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن وفد ماليزيا، أود أن أشارك المتكلمين السابقين في الترحيب بكم في مجلس الأمن، سيدتي الرئيسة. وأود أن أشكركم والرئاسة الأنغولية على عقد مناقشة اليوم المفتوحة التي تركز على دور المرأة في حل النزاعات ومنع نشوبها في أفريقيا. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري لمقدمي الإحاطات الإعلامية، وهم وكالة الأمين العام ملامو - نغوكا، والأمين العام المساعد زيريهون والسفير كاماو، فضلاً عن السفير أنطونيو، على إسهاماتهم في هذه المناقشة. وأشيد أيضاً بالسيدة باليكي أيانغ، التي تضيف رؤيتها وتجربتها الشخصية على دور المرأة في حالة النزاع بجنوب السودان قدراً أكبر من الإقناع والمشروعية.

وتؤيد ماليزيا البيان الذي سيدلي به ممثل إيران باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

إن هذه المناقشة المفتوحة هامة وحسنة التوقيت في متابعة للاستعراض الرفيع المستوى للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن المرأة والسلام والأمن، الذي انعقد في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي. وفي تلك المناسبة، انضمت ماليزيا إلى أعضاء مجلس الأمن والدول الأعضاء في الأمم المتحدة وإلى المنظمة لإعادة تأكيد أهمية جدول الأعمال هذا، فضلاً عن تحديد التزامنا بتعزيز دور المرأة في حفظ السلام والأمن بمزيد من الشمول.

إن الدور الهام والإسهام المحتمل للمرأة في حل النزاعات ومنع نشوبها لم يعد بالإمكان تهميشه أو تجاهله. وتتطلب الحالة في أفريقيا انفتاحاً أوسع لكي نقوم بتقييم الاستراتيجيات التي نجحت وما هي التحديات التي يتعين التغلب عليها من أجل كفالة أن يسمح للنساء بالاستفادة من قدراتهن الكامنة كعناصر للسلام والأمن. وفي هذا الصدد، توفر الدراسة العالمية الصادرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) موارد تجريبية غنية لكي نستفيد منها في

ويجب تيسير المساهمة الفعالة للمرأة في عمليات السلام في أفريقيا. وعلينا أن نكفل أن تكون عمليات الأمم المتحدة مستعدة ومجهزة بشكل مناسب لتلبية احتياجات النساء والفتيات في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع. تقع نيوزيلندا بعيداً عن القارة الأفريقية، ولكننا نسعى لإسهام متواضع وعملي في تلك الجهود. وما انفكت نيوزيلندا تجسّد اعتبارات المرأة والسلام والأمن في مبادئها وسياساتها العامة وتدريبها للأفراد النظاميين العاملين على الصعيد الدولي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، قدّم فريق كله من الإناث تابع لجيش الدفاع النيوزيلندي تدريباً على موضوع "تفعيل الجنسية" في مركز كوفي عنان الدولي للتدريب على حفظ السلام في غانا. واحتوى التدريب على تقنيات منع النزاعات من خلال إشراك المرأة، وزيادة توظيف المرأة في عمليات منع نشوب النزاعات وحلها، وتجارب المرأة في القيادة في حالات النزاع.

وقد أثبتت تجربتنا في النهج المراعية للاعتبارات الجنسية إزاء الحفارة المجتمعية في أوضاع ما بعد انتهاء النزاع قيمة مشاركة المرأة. فضابطات الشرطة يتفاعل بصورة أفضل مع النساء المحليات. ووجود الشرطيات يمكن النساء المحليات، مما يضمن ألا يُنظر إليهنّ كضحايا فحسب بل بوصفهن فاعلات ومقدمات لخدمات السلامة والأمن.

وقد أدّت القيادة الإقليمية دوراً هاماً في الجهود الأفريقية الرامية إلى دعم دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها. ونثني على البرنامج المعني بالمساواة بين الجنسين والسلام والأمن للاتحاد الأفريقي. فقد صاغ التكامل وتعزيز استجابة منظومة السلم والأمن الأفريقية للمسائل الجنسية.

وأخيراً، نحث مجلس الأمن على إدراج منظورات النساء في أعماله كأمر طبيعي. وينبغي تشجيع زيادة مشاركة المرأة في جميع جهود الوساطة وعمليات منع نشوب النزاعات. الأمر بسيط: عندما تشمل النساء كمشاركات نشطات، فهناك فرصة أكبر بكثير لإنهاء النزاع والحفاظ على السلام.

وتتيح توجيه المعلومات بشكل سري ستساعد كثيراً في جهود منع نشوب النزاع. وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرات مثل إنشاء غرف عمليات المرأة لرصد العنف المتصل بالانتخابات ومنعه والتخفيف منه، والتي تستحق الدعم المستمر.

ويتطلب توطيد السلام والأمن الدوليين على المدى الطويل معالجة الأسباب الجذرية للنزاع ووضع المرأة في صميم جهود بناء السلام. وفي رأينا، فإن إنشاء الأطر القانونية الوطنية التي تدعم المساواة بين الجنسين وتحمي حقوق المرأة يحظى بأفضل الفرص لدفع الانزلاق إلى النزاع مجدداً. وفي الوقت نفسه، فإن استراتيجيات الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي التي توفر سبل العيش والفرص التعليمية للنساء والفتيات ستساهم كثيراً صوب بناء قدرة المجتمعات المحلية.

وبصورة أعم، نعتقد أن أنشطة بناء السلام ينبغي أن تشدد أيضاً على تمكين النساء بحيث يصبحن مساهمات رئيسيات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرة لجنة بناء السلام إلى وضع استراتيجية جنسانية لتعزيز مشاركتها في أنشطة بناء السلام، ودعم المساواة بين الجنسين. وتلتزم ماليزيا، بوصفها عضواً حالياً في اللجنة، بالمشاركة استباقياً في وضع الاستراتيجية، وتتطلع إلى اعتمادها في حزيران/يونيه المقبل.

وتتصف الجهود الرامية إلى بناء مجتمعات شاملة ومرنة بأهمية حاسمة على وجه الخصوص، لأن العالم بأسره، بما في ذلك أفريقيا، لا يزال يصارع الخطر المتزايد الناجم عن التطرف المصحوب بالعنف. فجماعة بوكو حرام هي خطر مستمر في المنطقة، إذ ترهب السكان المدنيين عبر الحدود الوطنية، بما في ذلك من خلال استهداف النساء والفتيات. وفي الوقت نفسه، ندين الاستغلال غير المقبول للنساء والأطفال كمفجرين انتحاريين. ونشدد على أهمية التأكيد على أن تراعي التدابير

شأن قيمة مساهمات المرأة في السلام والأمن. ونود أن نسلط الضوء على المجالات الثلاثة التي نعتقد أن مشاركة المرأة فيها ستعزز كثيراً الجهود المبذولة لمنع النزاعات وتسويتها، وهي المشاركة السياسية، وآليات الإنذار المبكر، وبناء القدرة على مواجهة النزاعات في الأجل الطويل.

وتعتقد ماليزيا أن زيادة المشاركة السياسية المجدية للمرأة أمر حاسم لإنهاء النزاعات الحالية ومنع وقوعها في المستقبل. وقد دأب مجلس الأمن على التشديد على أن تحقيق التسويات المستدامة للنزاعات المسلحة لا يمكن أن يتحقق من خلال الوسائل العسكرية، بل من خلال العمليات السياسية السلمية لا غير. بيد أن هذه العمليات ظلت دائماً بقيادة حصرية تقريباً من الرجال - وقد استبعدت النساء وأصواتهن لزمناً طويلاً جداً. وتؤيد ماليزيا تأييداً تاماً الجهود الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في العمليات السياسية، بما في ذلك وضع النساء في مناصب صنع القرار التي يمكن أن تؤثر على نتائج المفاوضات. وبصرف النظر عن التدريب وبناء القدرات اللازمة من أجل شحذ القيادة السياسية للمرأة، يتطلب ذلك أيضاً إرادة سياسية من جانب الأطراف المتفاوضة والوسطاء ومنظمي عمليات السلام لإشراك المرأة بنشاط في جميع مراحل المفاوضات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن توفير السبل لمنظمات المجتمع المدني النسائية للمساهمة في تنفيذ عمليات السلام ورصدها سيساعد أيضاً على كفاءة تجسيد منظور المرأة.

وثمة عنصر هام في منع نشوب النزاعات هو القدرة على اكتشاف علامات الإنذار المبكر واتخاذ إجراءات بشأنها. وفي حالات النزاع، هناك أدلة وافرة على أن المرأة قادرة على تقديم آراء ثاقبة في الديناميات المتغيرة، لا سيما على المستويات المجتمعية والقاعدة الشعبية. وعلينا أن نشجع الجهات الفاعلة في الميدان على الاستفادة من هذه الرؤية. إن آليات الإنذار المبكر القوية التي تأخذ في الاعتبار المؤشرات التي تراعي نوع الجنس

شخصيا المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن اليوم عن دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها في أفريقيا، وهو الموضوع البالغ الأهمية الذي ما زال أولوية للمجلس ضمن مهمته الرئيسية، ألا وهي منع نشوب النزاعات وحلها. وتنوع الإحاطات الإعلامية التي استمعنا إليها هذا الصباح والعمق الذي بلغته هما دليل على أهمية هذا الموضوع، وأود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على الضوء الذي سلطوه فعليا على مناقشتنا: المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ والسيد تايي بروك زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية؛ والسفير ماشاريا كاماو، الممثل الدائم لكينيا ورئيس لجنة بناء السلام؛ والسفير تيتي أنطونيو، المراقب الدائم عن الاتحاد الإفريقي لدى الأمم المتحدة؛ والسيدة باليكي أيانغ، المديرية التنفيذية لشبكة تمكين المرأة في جنوب السودان.

وتؤيد السنغال البيان الذي سيدي به لاحقا ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن السنغال تؤمن إيمانا راسخا بأنه إذا أريد لصون السلم والأمن الدوليين أن يكون فعالا، فلا يسعنا أن نتجاهل مساهمة نصف سكان العالم - أي النساء - لا سيما أن الضحايا الرئيسية لكل نوع من أنواع العنف، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. وهذا غالبا ما يجبرهن على الفرار من ديارهن أو بلدانهم - كما قالت السيدة أيانغ للتو - عندما لا يجري ببساطة استخدامهن كسبيل لتعديل مكون عرقي.

وبعد مرور خمسة عشر عاما على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وتمشيا مع روح القرار ٢١٧١ (٢٠١٤)، تتيح لنا المناقشة الجارية اليوم فرصة الذهاب إلى مجال أبعد باتباع نهج شامل لمنع نشوب الصراعات وحفظ السلام، من خلال إدماج حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة، مع المساواة بين الجنسين. وبذلك، يمكن للمجلس أن يساهم مساهمة أفضل في إنشاء عمليات شاملة للسلام تراعي المشاركة الكاملة والمجدية للمرأة على قدم المساواة، فضلا عن تحسين تمثيلها في جهود

الرامية إلى مكافحة التطرف المصحوب بالعنف حماية الفئات الضعيفة التي تتعرض للإكراه أو التضليل.

والإعمال الكامل لإمكانات المرأة من أجل منع نشوب الصراعات وحلها يتطلب تعاون المجتمع الدولي بأسره، بما في ذلك الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية، والأمم المتحدة، والمجتمع المدني. أمّا النهج الشامل والمتسق الذي يعزز دور المرأة في جهود منع نشوب الصراعات وحلها، بقيادة الأمم المتحدة، فهو أمر أساسي لتنفيذ هذه الخطة بفعالية. وفي هذا السياق، تؤيد ماليزيا مختلف التدابير التي بدأها الأمين العام ومنظومة الأمم المتحدة وتشعر بالتشجيع حيالها، بغية تعزيز زيادة تمثيل المرأة في القيادة العليا، وأفرقة الوساطة، وبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فضلا عن تحسين التنسيق في ما بين كيانات الأمم المتحدة تعميما لمسألة المرأة والسلام والأمن.

ونحن نؤيد أيضا النظر بمزيد من التعمق في المنظورات النسائية العائدة لجميع أعمال مجلس الأمن، بما في ذلك من خلال فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، الذي أنشئ بموجب القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥). علاوة على ذلك، نرى أن ثمة فوائد من إجراء مشاورات منتظمة بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، وبين الأمم المتحدة ونظرائها في الاتحاد الإفريقي المعنيين بالمرأة والسلام والأمن، بهدف تعزيز التعاون تجاه تحقيق أهدافنا المشتركة المتمثلة في حماية المرأة وتمكينها من أجل تعزيز الأمن.

وأود أن أحتتم بالتأكيد على أننا سوف نقرب جميعا من تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم أكثر سلما واستقرارا عندما نقوم بتشجيع المرأة على أداء دورها الصحيح في جهود السلام والأمن. وما فتئت ماليزيا ملتزمة التزاما كاملا بتأدية دورها في تحقيق هذه المهمة.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): سيدتي الرئيسة، يشعر الوفد السنغالي بالسعادة لرؤيتكم تترأسون

المثال، يكشف تحديات جديدة يجب على الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات وحلها أن تتصدى لها بشكل أكثر انتظاماً ومنهجية. لذلك، لا بد أن نزيد استثمارنا في نظم الإنذار المبكر وآليات الاستجابة السريعة على الصعيد الوطني، إذا أردنا كفالة المشاركة الكاملة للمرأة ومنظمات المجتمع المدني في عمليات السلام. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة بالنسبة إلى الاستراتيجيات التي تهدف إلى منع الراديكالية والتطرف المصحوب بالعنف، وبالتالي الإرهاب.

كما سيكون من الضروري أن نقوم، بموازاة ذلك، تعزيز النهوض بالتعليم وثقافة السلام في جميع الدول الأعضاء وزيادة الوعي بمضمون القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). بما في ذلك ترجمته إلى اللغات الرئيسية في القارة الأفريقية. وعلاوة على ذلك، فإن حشد موارد كبيرة أمر حيوي لنجاح الخطط الوطنية الرامية إلى كفالة تنفيذ القرار، وذلك من أجل تعزيز السبل المتاحة للدول لمكافحة الإرهاب. وفي هذا السياق، ينبغي أن تتضمن الميزانيات الوطنية السنوية قموياً لأنشطة، كجزء من خطط العمل الوطنية، من شأنها تعزيز الالتزام السياسي للدول بهذا القرار.

وعلى الصعيد العالمي، لا بد من حشد الجهود الرامية إلى ضمان المشاركة الفعالة للمرأة في تسوية النزاعات من خلال عمل متآزر بين مجلس الأمن والأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة، بما في ذلك مختلف الكيانات التي تنشط في الميدان. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن يكون هناك تنسيق تام بين عمل فريق الخبراء غير الرسمي الجديد المعني بالمرأة والسلام والأمن، الذي أنشأه مجلس الأمن بموجب القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، والفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها للمساهمة في إجراء تقييم أفضل للدروس المستفادة والتبادل الفعال لأفضل الممارسات فيما يتعلق بإدراج الجانب المتعلق بالمرأة والسلام والأمن في سياسات منع نشوب النزاعات في أفريقيا.

الوقاية والوساطة، وفقاً للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وما تبعه من قرارات.

ولأفريقيا، القارة الأشد تضرراً من الصراعات، دور رئيسي تؤديه في ذلك العمل النشط. ولقد أنشأنا عدة آليات سياسية ومؤسسية، بما في ذلك آليات تتعلق بحقوق المرأة، وبروتوكول مابوتو الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والإعلان الرسمي بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا، الذي يلزم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بتعزيز مشاركة المرأة وتمثيلها تمثيلاً كاملاً في عمليات السلام. وقيام رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بتعيين مبعوثة خاصة معنية بالمرأة والسلام والأمن هو جزء من الجهد نفسه. وفي غرب أفريقيا، تهدف بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من خلال اعتمادها إعلان دكاكر بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠١٥)، إلى تعزيز دور المرأة، ولا سيما في مجال الوساطة، وتوطيد ثقافة السلام، وإنشاء نظم الإنذار المبكر.

ومن هذا المنطلق، ما فتئت السنغال تعمل على تجنيد النساء في قواتها الأمنية والمسلحة منذ عام ٢٠٠٧، بعد أن أصبحت أول بلد أفريقي لتحقيق المساواة التامة في جميع المناصب الرئيسية على الصعيدين الوطني والمحلي. والاستراتيجية القطاعية القائمة على أساس نوع الجنس التي اعتمدها قواتنا الدفاعية والأمنية سوف تمكننا، على ما نأمل، من إضفاء الطابع المؤسسي على التوازن بين الجنسين في الأعمال التي تقوم بها قواتنا المسلحة، مع مشاركة المزيد والمزيد من النساء بالفعل في بعثاتنا لحفظ السلام. وهذه الأحكام تساعد على تعزيز دور المرأة الأفريقية في منع نشوب الصراعات وحلها، ومكافحة العنف، والعمل من أجل تحقيق التنمية عبر آليات مبتكرة تهدف إلى تحقيق المزيد من المجتمعات السلمية.

ومع ذلك، لا تزال هناك مشاكل عديدة. فإجراء استعراض للحالة الأمنية العامة في غرب أفريقيا، على سبيل

وأضافت الدراسة أنه من الأساسي مراعاة أن التزعة العسكرية تغذي وتديم أوجه التفاوت الهيكلية التي تحرم النساء والفتيات من المنافع العامة وترسخ الإقصاء والتمييز، مما يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة.

وفتريولا تتفق تماماً مع ما قيل في وقت سابق. ولهذا السبب، نشدد على حقيقة أن الوقاية وحل المنازعات بالوسائل السلمية يمثل دائماً أفضل وأنسب آلية لتفادي الآثار الضارة والمدمرة للنزاع المسلح على السكان المدنيين، ولا سيما على النساء والفتيات والفتيان. ولهذا السبب، نحن مقتنعون بضرورة مضاعفة الجهود التي نبذلها وحشد الإرادة اللازمة لإيجاد حلول سياسية للحالات التي ستجعل من الممكن تهئية بيئة مؤاتية لتمكين المرأة والنهوض بها، مع التركيز بوجه خاص على تعزيز القدرات الوطنية وزيادة المساعدة، بهدف مساعدة البلدان المتضررة في التغلب على الصعوبات والأسباب الكامنة التي تؤدي إلى اندلاع النزاع المسلح، بما في ذلك الإقصاء والفقر والظلم الاجتماعي وانعدام فرص الحصول على الموارد والخدمات الأساسية.

ومن الأهمية بمكان أن نبرز هنا حقيقة أن المرأة، بما في ذلك الفتيات، تعاني على نحو غير متناسب من الآثار الضارة للحروب نظراً لأعمال العنف التي ترتكبها ضدها مختلف الجماعات المسلحة، والتي تنعكس في الإحصاءات المؤلمة للغاية الخاصة بالضحايا. وتمثل النساء والفتيات نصف السكان المتضررين، وبالتالي فإن جميع الجهود المبذولة لمنع تعرضهن للأذى ستكون استثماراً في مستقبل أكثر إنسانية.

وهكذا، فإن عمليات السلام توفر لنا سيناريو مثالياً لوضع نهاية للعنف والأسباب الجذرية للنزاع. ولذلك، يمثل إشراك النساء فرصة استراتيجية للتصدي بشكل شامل ومن منظور جسناني للتحويلات التي من شأنها أن تؤدي إلى السلام الدائم والتنمية والعدالة والمساواة الاجتماعية.

وفي الختام، يود الوفد السنغالي أن يقترح تجميع مختلف المقترحات ذات الصلة التي عرضها مقدمو الإحاطات الإعلامية والوفود صباح هذا اليوم وتقييمها بغرض تنفيذها قدر الإمكان. وترى السنغال أن في هذا مساهمة رئيسية في بناء مجتمعات سلمية وشاملة، حسبما ورد في أحد الأهداف السبعة العشر لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لممثل فتريولا.

السيد سواريث بورغيس (جمهورية فتريولا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): أود أن أرحب بحضور السيدة ماريا فيلومينا ديلغادو، وزيرة شؤون الأسرة والنهوض بالمرأة في أنغولا، وأن أشكر الرئاسة على مبادرتها بعقد هذه المناقشة الهامة وعلى إعداد الورقة المفاهيمية (S/2016/219، المرفق) ونود أيضاً أن نعرب عن امتناننا للسيدة فومزيلي ملامبو - نغوكا؛ والسيد تايي - بروك زيريهون؛ وللسفرين ماساريا كاماو وتيتي أنطونيو؛ والسيدة باليكي أيانغ على إحاطتهم الإعلامية.

وتؤيد جمهورية فتريولا البوليفارية البيان الذي سيدي به ممثل إيران باسم حركة عدم الانحياز.

في الدراسات العالمية الثلاث التي أجريت في العام الماضي بشأن استعراض هيكل بناء السلام وتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وعمليات حفظ السلام، هناك إشارة إلى حقيقة أنه ينبغي إيلاء أولوية لمنع نشوب النزاعات. وتقول الدراسة العالمية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠):

”يواصل منع نشوب النزاعات وتسويتها، كما يُمارس اليوم، التركيز على تضييد المفسدين ومرتكبي أعمال العنف المحتملين، بدلاً من الاستثمار في الموارد من أجل السلام“.

السياقات المحددة. وكل هذه الإجراءات يجب أن تستند إلى احترام السيادة الوطنية.

وقد أظهر عدد من الدراسات أن في مجال السلام والأمن أن النسبة المثوية للمعونة المخصصة لتعزيز المساواة بين الجنسين والإنصاف أقل بكثير من اللازم من أجل الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في هذا المجال. ولهذا السبب، من الأهمية البالغة بمكان توفير الموارد الكافية لتمكين المرأة وتدريبها ومن أجل إعداد وتنفيذ خطط العمل الوطنية المعنية بالمرأة والسلام والأمن. وعلاوة على ذلك، من الضروري توفير الدعم لتعزيز مشاركة المرأة في المبادرات المحلية لبناء السلام، والتي لا تتناول قدراتها التقنية وقدرتها على التأثير فحسب، بل احتياجاتها الأساسية وأمنها أيضا.

في هذا السياق، نحث البعثات السياسية وعمليات حفظ السلام على مواصلة تعزيز مشاركة المستشارين للشؤون الجنسانية المعنيين بحماية النساء في البعثات المختلفة التي تضطلع بها الأمم المتحدة والتي يجدر بها أن تعترف بتعميم مراعاة المنظور الجنساني بوصفه جزءا رئيسيا من مسؤولياتها. وعلاوة على ذلك، ينبغي أيضا أن يؤخذ في الاعتبار أن تنفيذ هذه السياسة سيكون له تأثيرات إيجابية وعملية في التقدم المحرز بشأن التغلب على مختلف العقبات التي تواجهها المرأة في أنشطة منع نشوب النزاع وبناء السلام، وكذلك في الإشراف على اتفاقات السلام.

نود أن نختتم كلمتنا بأن نؤكد أنه بالنسبة لفتريلا، تؤدي النساء دورا قياديا ويشكلن القوة الدافعة الأساسية في الكفاح من أجل تحرير شعوبنا. وتحقيقا لتلك الغاية، نود أن نؤكد مجددا أن المرأة مدعوة إلى تولي مناصب، على الصعيد العالمي، في ظل تكافؤ الفرص وفي ظروف تفضي إلى التنمية وعمليات بناء السلام الشاملة والمنصفة والتحويلية. وفي تلك العملية التاريخية والحاسمة، نؤكد فتريلا مجددا التزامها بمواصلة العمل بتصميم صوب تحقيق هذه الأهداف.

ومنذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) قبل ١٥ عاماً، وفي أعقاب القرارات اللاحقة بشأن مسألة المرأة والسلام والأمن، تم إحراز تقدم كبير في المجال المعيارى في الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدول الأعضاء. وبالرغم من ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة أمامنا، وأود أن أبرز منها حقيقة أن النساء في حالات النزاع المسلح يعانين بطريقة متكررة ومنهجية من العنف الجنسي الذي يُستخدم كأسلوب حرب، ولا تزال المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً في منع نشوب النزاعات وتسويتها.

وفي هذا السياق، ندين العنف الذي تشنت الجماعات الإرهابية، والذي يؤثر بقسوة غير عادية في الشرق الأوسط وأفريقيا. والضحايا الرئيسيون لهذا العنف هم النساء والفتيات والفتيات، إذ تستخدم تلك الجماعات الاستغلال والاعتداء الجنسيين كاستراتيجية لأعمالها الإجرامية، في انتهاك واضح للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، من الأهمية الحيوية بمكان أن نحترم، وفقاً للقانون الدولي، الحظر المفروض على الأطراف الثالثة التي تعمل في توريد الأسلحة والدعم المالي لهذه الجماعات. وبذلك، سيكون من الممكن الحد من قدرتها على تنفيذ عمليات، مما يقلل من العواقب الضارة والتي لا يمكن إصلاحها للنزاعات المسلحة على المدنيين، وخاصة على النساء والفتيات والفتيات. ويتطلب الاستخدام الأمثل للجهود الرامية إلى التنفيذ

الفعال للقرارات ذات الصلة بمسألة المرأة والسلام والأمن التنسيق الفعال بين جميع الدول المعنية؛ ومختلف هيئات الأمم المتحدة ذات الاختصاص في هذا المجال، تمثيلاً مع ولاية كل منها؛ ومع مختلف الآليات الإقليمية ودون الإقليمية التي تتعامل مع هذه المسألة. وهذه الجهود والمبادرات يجب أن تراعي كيف يمكن للمرأة المشاركة في مختلف السياقات الوطنية وأن تدرس النماذج السياسية السائدة، فضلاً عن الهياكل الاجتماعية والثقافية والدينية لكل مجتمع من المجتمعات، حتى يمكن الاستجابة بالطريقة الأكثر ملاءمة لكل من هذه

وجدت قفصا كبيرا للدجاج إلى جانب حقل للأرز والذرة. وسألت عما إذا كان الدجاج في الداخل أيضا لطعام الغداء. ولكن الجواب كان كلا. وكانت الأمهات مدركة لجوانب القوة في قدرتهن على الإنتاج، وقررن البدء بتأسيس مزرعة دواجن لكسب المزيد من الأموال. وكانت مبيعات الدجاج جيدة جدا في السوق المحلية، مما مكن الأمهات من شراء أقلام الرصاص والكراسات المدرسية لأطفالهن. وهكذا تمارس النساء الأعمال التجارية الحرة.

أخيرا، إن النساء يتحلين بالشجاعة. وتب النساء ذودا عن السلام. إني معجب جدا بقصة السيدة بالايكي أيانغ في جنوب السودان، حيث تجتمع النساء من قبيلتي النوير والدينكا لسد فجوة العداوة بين الرجال. ولكن لدي نفس التجربة في كوت ديفوار. وعشية أزمة كوت ديفوار في عام ٢٠١١، شعر الجميع بأن التوتر يلوح في الأفق. وكانت المظاهرات من أي نوع تلقى قمعا كبيرا. وبعد ذلك يوم واحد، بدأت المرأة القيام بمسيرات في شوارع أبيدجان، بينما كن يقرعن على المقليات مستخدمات أدوات المطبخ وكن يصرخن "لا للعنف"! وأثبتن شجاعتهن بمطالبتهن بالسلام بالرغم من الخطر. ومما بعث على دهشتي أن قوات الأمن لم تمس النساء اللواتي كن يتظاهرن. ولم تطلق النار عليهن لأن كما فهمت أن مهاجمة النساء في أفريقيا قد يعتبر من أفعال العار.

ما أود قوله هو أنه عندما يتعلق الأمر بدور المرأة في أفريقيا، فإننا نتكلم عن تمكين المرأة وحمايتها. نعم، هذا صحيح. ولكن الأمر لا يقف فقط عند مسألة تمكين المرأة أو حمايتها؛ بل يبعث على حشد قوة المرأة. ولا بد من الاعتراف بأن النساء الأفريقيات أنفسهن لديهن إمكانات كبيرة، ويمثلن الجهات الفاعلة التي تسهم في تحقيق السلام والاستقرار. وعلاوة على ذلك، عندما يتعلق الأمر بالسلام والاستقرار، ينبغي أن نفكر في كيفية حشد قوة المرأة على أفضل وجه.

السيد اكامورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن ابدأ كلمتي بالإعراب عن تقديري المخلص لمبادرة أنغولا إلى تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن هذه المسألة الهامة جدا. وأعرب أيضا عن تقديري للإحاطات الإعلامية التي قدمها المتكلمون السابقون.

عشت في أفريقيا لمدة ثلاث سنوات، وتمكنت من ألاحظ مباشرة أن تعبئة قدرة المرأة عنصر رئيسي في التصدي للتحديات في أفريقيا. أود أن أتشاطر في بياني تجربتي بشأن قدرة المرأة والأدوار الهامة التي تقوم بها المرأة الأفريقية، ومن ثم الإشارة إلى الجهود التي تبذلها اليابان في إطلاق العنان لقوة المرأة الأفريقية في منع نشوب الصراعات وحلها. إني أتكلم عن قوة المرأة. ما هي بالضبط قوة المرأة في أفريقيا؟

أولا، تشغل النساء مناصب المديرين. تمول السفارات اليابانية كثيرا من المشاريع الشعبية، وكوني سفيرا، تبين لي بأن أنجح المشاريع المنفذة وأفضلها هي دائما تلك المشاريع التي تقترحها المرأة. فالنساء يؤدين وظيفة المديرين في حياتهن اليومية. تشارك الكثير من النساء في إدارة الأسر المعيشية. فربية الأطفال تتطلب الإشراف. والطهي يتطلب التخطيط. والتسوق يتطلب معرفة الحساب. وإذا توفرت الأموال، بوسع النساء استخدامها في التعليم والرعاية الصحية، بدلا من تبديدها. لذلك تشغل النساء مناصب المديرين.

ثانيا، تمارس النساء الأعمال التجارية الحرة. قدمت اليابان ذات مرة دعما ماليا من أجل تمويل مشروع المقاصف المدرسية في إحدى القرى في كوت ديفوار. وقد كانت الفكرة من ذلك دعم الأمهات اللواتي يفلحن قطعة من الأرض لإنتاج الأرز والذرة لإعداد طعام الغداء في المدارس لأطفالهن. وبعد عدة سنوات، زرت تلك القرية. ووجدت أن المشروع حقق نجاحا. والآن تأكد توفر وجبات الغداء المدرسية، وزاد عدد الأطفال المنتهين بالمدارس أكثر من ذي قبل. وقد أبهرنني أن

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): من خلالكم، سيدي الرئيسة، تعرب فرنسا عن شكرها الجزيل لوفد أنغولا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة التي تمكن مجلس الأمن، في سياق عمله المتعلق بمنع نشوب النزاعات وحلها من الاستمرار في إضفاء قيمة على الدور الحاسم للمرأة حيال هذه المسائل وتعزيز ذلك الدور.

كما أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم الدقيقة والنيرة بشأن تطور دور المرأة، بل أقول، ما تملكه من سلطة حقيقية ومحتملة فيما يتعلق بتسوية الصراعات في أفريقيا.

لقد استمعت إلى الإحصاءات والمعلومات التي قدمتها المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والرسالة واضحة: مشاركة المرأة في هذه المسائل أمر بالغ الأهمية لتحقيق السلام الدائم. إن تنامي الاعتراف بهذا الواقع اتجه هام بالنسبة للمنظمة، وهي حركة متجددة تلتزم فرنسا بها التزاما راسخا. ولذلك، ينبغي أن تركز جهودنا على السبل التي يمكن بها تنفيذ هذا المبدأ بصورة ملموسة. فما هي الأدوات اللازمة ليس لتقوية المرأة فحسب ولكن أيضا لكفالة مشاركتها النشطة في منع نشوب الصراعات وتسويتها؟ كيف يمكننا أن نضمن أن جميع قرارات مجلس الأمن - من ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إلى ٢٢٤٢ (٢٠١٥) - تُنفذ بشكل كامل وفعال؟ سأحاول الإجابة على تلك الأسئلة من خلال التشديد على ثلاث نقاط اليوم.

أولا، لا بد من تعزيز قدرة المرأة على اتخاذ القرارات في عمليات السلام من خلال تيسير مشاركة المجتمع المدني. وأود أن أذكر الجميع في هذه القاعة اليوم بأن المجتمع المدني هو قوة أساسية لا غنى عنها بالنسبة لأي عملية ديمقراطية، وبالتالي لأي عملية تحقيق للاستقرار بعد انتهاء الصراع. إنها معادلة بسيطة: من دون مجتمع مدني، لا يمكن إشراك الجميع، ومن دون ذلك لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم. وبالتالي، فمن الضروري أن تفتح الحكومات الأبواب للمنظمات التي تمثل المرأة، إذا

تولي اليابان أهمية كبيرة لجدول أعمال المرأة والسلام والأمن في أفريقيا، ولذلك سنواصل التعاون في مجال حماية حقوق ومصالح النساء والفتيات خلال النزاعات المسلحة. ويتضمن ذلك تركيز جهودنا على تحقيق أفضل استخدام لهن، مما يعني حشد قوة المرأة، ولا سيما فيما يتعلق بالجوانب التالية: أولا، تؤيد اليابان الجهود الأفريقية من أجل وضع خطط عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. أصبحت المشاريع في الصومال ومع جامعة الدول العربية تتحقق الآن من خلال ما نقدمه من مساعدة مالية.

ثانيا، إن اليابان بوصفها عضوا في مجلس الأمن، تود أن تساهم في أعمال فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن. ويسرنا أن نرى أن الفريق قدم مساهمات فعالة قبل زيارة المجلس إلى مالي في وقت سابق من هذا الشهر. وبالإضافة إلى ذلك، بوصفنا عضوا نشطا في لجنة بناء السلام، نرحب بجهودها، بقيادة السفير ماثاريا كاماو، في إدخال استراتيجية مراعاة المنظور الجنساني في لجنة بناء السلام بالتوافق مع الجهود الخاصة بالمرأة والسلام والأمن.

أخيرا وليس آخرا، سنقدم هذا العام مساهمة بمبلغ ١٤ مليون دولار إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة، فضلا عن مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. ونساهم حاليا بهدف تعبئة القوة المتأصلة في المرأة الأفريقية.

في الختام، أود أن أقول مرة أخرى إن اليابان تشدد تقليديا على الأهمية الكبيرة في علاقاتها مع أفريقيا من خلال عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا. وسيعقد المؤتمر هذا العام في كينيا، ولأول مرة في القارة الأفريقية. إن دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها أحد العناصر الرئيسية المقرر مناقشتها في دورة هذا العام. وتود اليابان أن تبني تعاونها مع المجتمع الدولي من أجل تحقيق تلك الغاية.

فاسو، فضلا عن الهجمات المميتة المستمرة التي تنفذها، على وجه الخصوص، جماعة بوكو حرام في نيجيريا وحركة الشباب في الصومال. ونحن نعلم أن النساء يقعن بشكل يومي ضحايا لعنف لا يطاق، وهو ما يشكل إهانة للضمير الإنساني. فالجماعات الإرهابية تستهدف المرأة وتستغلها وتحولها إلى أدوات للجنس وتبيعها في الساحات العامة أو على شبكة الإنترنت. وتشكل النساء أدوات للاقتصاد الموازي وضحايا للاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي، والاتجار بهن بمول أنشطة الجماعات الإرهابية. وهذا هو واقع حالة المرأة وحقوقها المحرومة منها. وقبل كل شيء، يجب علينا أن نمنح المرأة الوسائل اللازمة لعكس اتجاه منطق السيطرة هذا، حتى تتمكن من اتخاذ القرارات بشأن جسدها وحياتها والمجتمع الذي تعيش فيه. وللقيام بذلك، يجب تمكين المرأة، بما في ذلك في حالات النزاع في أفريقيا، من نيل الحقوق الجنسية والإنجابية والخدمات الصحية والتعليم والموارد الاقتصادية.

إن المرأة ليست مجرد ضحية للجماعات الإرهابية؛ بل إنها تقوم بأدوار متعددة. وإنني على اقتناع بوجوب الإدماج الكامل لجدول أعمال المرأة والسلام والأمن في استراتيجيات مكافحة الإرهاب. إن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف مسعى مشترك، وحتى يكون فعالا، لا ينبغي إهمال أي من أصحاب المصلحة. وتمثل المرأة جزءا لا يتجزأ من مكافحة الإرهاب، ومن الضروري تزويدها بالوسائل اللازمة للاضطلاع بدورها.

ثالثا وأخيرا، يجب علينا أن نضاعف جهودنا لإعادة إدماج النساء المرتبطات بالجماعات المسلحة. ففي كثير من الأحيان، تتعرض النساء اللواتي عانين من العنف الصراع لضغط كبير في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع: فهن يحملن وصمة العنف الجنسي. ويجب علينا أن نضمن أنهن قادرات على العودة إلى مجتمعاتهن المحلية ومجتمعاتهن الأصلية. وتكون هذه

أرادت أن ترسي الأساس للتنمية المستدامة. ونحن مقتنعون بأن المرأة ستؤدي دورا حاسما في معركتنا ضد تغير المناخ.

وخلال زيارة المجلس إلى مالي، لاحظنا مدى دينامية المجتمع المدني في مالي وإمكاناته الهائلة. فلنصغ إليه، فإن لديه ما يقوله بشأن عملية السلام الجارية. ويمكن الاستفادة من خبراته وتحليلاته كدليل قيم من أجل تنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في مالي، والتي تهدف إلى إشراك المرأة في عملية السلام. إن الدعم الذي تقدمه هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ضروري.

وعلى الصعيد الإقليمي، تشجع فرنسا أيضا الاتحاد الأفريقي على مواصلة جهوده الرامية إلى إعطاء حيز أكبر للمرأة من خلال برنامجه للمساواة بين الجنسين والسلام والأمن، الذي تكلمت عنه بصورة مقنعة المبعوثة الخاصة للاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن، السيدة بينيتا ديوب. كما تدعو فرنسا إلى المشاركة الكاملة للمرأة في جميع عمليات السلام والحوارات الجارية والمقبلة في أفريقيا. وما يدور في مالي ينطبق أيضا على بوروندي ومنطقة البحيرات الكبرى ومنطقة الساحل. إنها أولوية حقيقية.

وأخيرا، على الصعيد الوطني، تعمل فرنسا على نحو وثيق مع المجتمع المدني. وخلال الدورة الستين للجنة وضع المرأة التي انتهت قبل بضعة أيام، أشركت وزيرة شؤون الأسرة والطفل وحقوق المرأة في فرنسا، السيدة لورانس روسينول، ما يقرب من ٢٠ منظمة تمثل المرأة ضمن وفدنا. إن المجتمع المدني في فرنسا جزء لا يتجزأ من دبلوماسية حقوق المرأة.

ثانيا، ينبغي زيادة دور المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها كجزء من استراتيجياتنا لمكافحة التطرف العنيف والإرهاب. لقد تعرضت القارة الأفريقية مؤخرا وبشكل مأساوي إلى هجمات متكررة في مالي وكوت ديفوار وبوركينا

بما في ذلك المرأة، يتمثل في منع نشوب النزاعات وتسويتها. وعلى الرغم من الانخفاض العام في الأزمات على مدى العقد الماضي، فإن القارة الأفريقية لا تزال عرضة لها بشدة. وبالتالي، فمن المهم للغاية أن يضطلع المجتمع الدولي باستجابة فعالة وحسنة التوقيت للتهديدات الناشئة والتحديات الأمنية في أفريقيا. وفي هذا الصدد، نرى أن من غير المقبول محاولة فرض صفات للتسوية على الحكومات الأفريقية دون موافقتها أو طلبها. ونحن نرحب بزيادة نشاط الأفارقة أنفسهم فيما يتعلق بالاستجابة لحالات الطوارئ، فضلا عن ترايد مشاركة المرأة الأفريقية في جهود حفظ السلام وبناء السلام. ونخطط علما بالتقدم المحرز في بناء هيكل أفريقي للسلام والأمن بمساعدة من المجتمع الدولي.

ويقوم الاتحاد الروسي بتنفيذ سياسة متسقة لتطوير التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية. وندعو إلى زيادة حشد الجهود المتعلقة بحالات الصراع في دارفور والصومال وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، ومالي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا - بيساو، فضلا عن المسار بين الأطراف السودانية، في مكافحة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والقرصنة، والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات، فضلا عن المجالات الهامة الأخرى للتعاون، بما في ذلك مسألة المرأة والسلام والأمن.

وروسيا مستعدة للتعاون مع الدول الأفريقية في مجال تعزيز قدراتها على مواجهة الأزمات، بما في ذلك من خلال التدريب المستمر لقواتها لحفظ السلام وموظفي إنفاذ القانون لديها في المؤسسات التعليمية الروسية. ويشارك بلدنا في عدد من عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة في القارة، ويقوم بدور قيادي في المساهمة في خدمات النقل الجوي المقدمة لها.

العودة في كثير من الأحيان عنيفة. فالأزواج والأسر وسوق العمل يرفضونهم جميعا. ولذلك، فمن المهم للغاية أن تستفيد المرأة التي حررت من تلك الجماعات المسلحة - على غرار الرجال أو الجنود - من برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وبالمثل، لا بد لبرامج إصلاح قطاع الأمن، التي تنفذ في حالات ما بعد الأزمات، أن تأخذ في الاعتبار قضايا المرأة والمسائل الجنسانية. ودون عملية إعادة التأهيل المناسبة هذه، ستظل المرأة مهمشة وتمثل فجوة في إعادة بناء المجتمعات. لقد حان الوقت لأن يصبح التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن أكثر توجهها نحو المرأة. ولهذا السبب، تساهم فرنسا، في إطار برنامجها الوطني للمرأة والسلام والأمن الذي يغطي الفترة ٢٠١٥-٢٠١٨، في عدة برامج في أفريقيا مخصصة، من بين أمور أخرى، للتماسك الاجتماعي، والتعليم، ووصول المرأة إلى العدالة في حالات ما بعد النزاع في القارة.

إن مستقبل أفريقيا في أيدي شعوبها، ولا سيما النساء. واليوم، ما زالت النساء يقعن ضحايا للنزاعات التي تحتاج القارة، ولذلك، على الأمم المتحدة تزويدهن بالوسائل التي تسمح لهن بالعمل بوصفهن من أصحاب المصلحة في عملية السلام في المستقبل. ويمكن للمجلس أن يعول على دعم فرنسا الكامل لمساعدة المرأة في حالات ما بعد انتهاء النزاع في أفريقيا.

السيد زاغايونوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

يود وفد بلدنا البدء بالإعراب عن امتنانه للرئاسة الأنغولية على مبادرتها بعقد جلسة اليوم بشأن موضوع دور المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها في أفريقيا. ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا لجميع المدعوين من مقدمي الإحباطات الإعلامية على مشاركتهم في الجلسة وإسهاماتهم الشاملة في المناقشة.

إن أحد أهم الشروط المسبقة لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في البلدان الأفريقية وضمان أمن السكان ورفاههم،

وكما لاحظنا سابقاً، فإن عمل مجلس الأمن لا يصبح أكثر فعالية دائماً من خلال إنشاء هياكل جديدة. وهذا أيضاً هو سبب شكوكنا في جدوى إنشاء أفرقة خبراء غير رسمية معنية بالمرأة والسلام والأمن. ونحن على أهبة الاستعداد للتعاون مع الأعضاء الآخرين في المجلس بشأن هذا الموضوع الهام للغاية لاتباع أساليب فعالة ومجربة.

إن بوسع المرأة في الدول الأفريقية تقديم إسهام موضوعي وفريد من نوعه لتحقيق الهدف المتمثل في منع نشوب النزاعات وحلها في القارة الأفريقية من خلال الجهود المشتركة التي تبذلها جميع الأطراف المعنية، كما أن هناك حاجة لتهيئة الظروف المثلى لبلوغ هذا الهدف، مع عدم تجاهل المهمة المحورية المتمثلة في حماية المرأة الأفريقية وسلامتها وأمنها. وتظل المبادئ التوجيهية الأساسية هنا متمثلة في أحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية):
أشكركم، سيدتي الوزيرة، على عقد هذه المناقشة، وقبل كل شيء على ترؤسكم لها.

منذ خمسة عشر عاماً أو أكثر، عندما أدرج بند المرأة والسلام والأمن في جدول أعمال مجلس الأمن، كان الهدف الرئيسي هو تحسين آليات الوقاية في مجلس الأمن والمجتمع المدني، والتي كانت تُعتبر في ذلك الوقت، وحتى الآن وبحق، أنها تعني نشوب الصراعات، وليس مجرد كفالة معاملة النساء والأطفال بطريقة ملائمة. وبعد خمسة عشر عاماً، يتركز عمل مجلس الأمن أساساً على الجوانب العسكرية، لكن ليس هذا السبب، في رأيي، في أن بوسعنا القول بأننا قطعنا شوطاً طويلاً. وعلى مدى السنوات، حققنا تقدماً كبيراً فيما يخص وضع جدول أعمال شامل ومتكاملة للمرأة والسلام والأمن. ويتمثل مؤشر هام على حقيقة أننا نسير على الطريق الصحيح فيما يخص ذلك التركيز الشامل في اختيار رئاسة أنغولا

وتشكل مسألة المرأة والسلام والأمن جزءاً لا يتجزأ من عمليات السلام والتسوية وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. ومشاركة المرأة في هذه الجهود تنطوي على إمكانات إيجابية كثيرة. ويجب أن نشير أيضاً إلى الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المتخصصة في هذا الصدد. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك التعاون البرنامج المعني بالمساواة بين الجنسين والسلام والأمن الذي وضعه الاتحاد الأفريقي للفترة ٢٠١٥ - ٢٠٢٠. ومن أجل تحقيق نتائج فيما يخص تنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن، هناك حاجة إلى اتباع نهج متوازن على نطاق المنظومة، يكفل المشاركة الكاملة للمرأة في عمليات السلام في جميع أنحاء القارة وفي إعادة البناء بعد انتهاء الصراع. ولا يقل عن ذلك أهمية الحاجة إلى ضمان فعالية الجهود المبذولة في التعامل مع العنف ضد المرأة أثناء النزاعات المسلحة في أفريقيا. وهناك حاجة لضمان ألا يصبح إدراج الجوانب الجنسانية في عملنا الميداني هدفاً في حد ذاته، وألا يكون بطبيعته مجرد خطاب. وينبغي أن نسعى إلى تحقيق نتائج حقيقية. وفي هذا السياق، من المهم أن نضع في اعتبارنا أنه لا يمكن استخدام خطط العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) كأداة لتقييم سياسات الدول فيما يتعلق بسياساتها المتعلقة بتعزيز الجوانب الجنسانية. ونحن بحاجة إلى أن نضع في اعتبارنا أن حماية النساء أثناء النزاعات المسلحة واتخاذ خطوات لمنحهن فرصاً متساوية للمشاركة في الجهود المبذولة لتحقيق السلام والأمن يدخلان ضمن المسؤولية الأساسية للدول المشاركة في هذه الصراعات. ويجب على المجتمع الدولي والأمم المتحدة تقديم المساعدة لها في هذا الصدد. ويجب أن يتمثل أحد الأهداف الرئيسية لجهود حفظ السلام وبناء السلام، في استعادة الحياة الطبيعية وإزالة آثار الصراعات، فضلاً عن دعم أمن جميع طبقات وفئات السكان.

سيضمن فريق الخبراء تنفيذ مجلس الأمن بدقة لجميع القرارات القائمة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وأعتقد أن هناك سبعة قرارات في هذا الصدد. إنه فريق يجتمع شهريا برئاسة مشتركة من جانب المملكة المتحدة وإسبانيا. وهو يستحق دعم المجلس الكامل. وعلاوة على ذلك، فإنه سيواصل تقديم المشورة لمن يتولون من رئاسة البعثات، والذين يشاركون في المشاورات غير الرسمية بشأن ضرورة أن ندرج في بياننا مسألة تنفيذ القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) بشأن جدول أعمال المرأة والسلام والأمن.

ويقودنا ذلك إلى موضوع مناسب جدا من حيث التوقيت يهتم جميع الوفود، وهو تعيين الأمين العام. إننا نعلم جميعا أن هناك مناقشة مفتوحة بشأن جنس الأمين العام المقبل. والأعضاء يعرفون موقف إسبانيا. ولن أكرره، ولكن أود مع ذلك التذكير بأنه يوجد، في رأيي، مدرستان فكريتان في هذا الشأن. حيث تدعم المدرسة الفكرية الأولى فكرة أن يكون الأمين العام المقبل، من الناحية المثالية وفي حالة التساوي في جميع المؤهلات، امرأة. فهناك العديد من صور الرجال في مدخل الأمم المتحدة. ثم هناك مدرسة فكرية أخرى ترى أنه من غير المهم أن يكون الأمين العام رجلا أو امرأة. بل المهم هو أن يكون شخصا ملتزما حقا بجدول أعمال المرأة. وعلى أي حال، أعتقد أنه من أجل إدخال تغيير كبير على جدول أعمال المرأة والسلام والأمن، من المهم أن نستمر في السير على الطريق الذي سلكناه منذ بعض الوقت بطريقة شاملة وأن نعتمد منظورا ثلاثيا في هذا الشأن.

أولا، من وجهة نظر محلية، أعتقد أن المجتمعات المحلية مهمة حقا لتحقيق تقدم فردي على صعيد جدول أعمال المرأة. ويمكن للسيدة أيانغ تصحيح ما قلته. وثانيا، أعتقد أن تقييم التشريعات على المستوى الوطني أمر أساسي، وتحقيقا لهذه الغاية، لدينا أدوات رائعة لهذا الغرض. وثالثا، نحن بحاجة إلى العمل على الصعيد الإقليمي. وقد دأبنا على

للمشاركين في مناقشة اليوم. ويسرني بشكل خاص رؤية لجنة بناء السلام ممثلة هنا. كما أنه من دواعي سروري البالغ تمثيل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والاتحاد الأفريقي هنا أيضا، وخصوصا صديقتنا العزيزة باليكي أيانغ التي قدمت لنا عرضا رائعا ومؤثرا.

وعلى أي حال، لن أمل من القول مرارا وتكرارا بأن أفضل وسيلة لمنع نشوب الصراعات تتمثل في مشاركة المرأة بشكل لائق. وعندما لا تشارك المرأة بما فيه الكفاية في عمليات بناء السلام، فإن ذلك يؤدي إلى سلام غير مكتمل، وهو سلام معرض للخطر، وقبل كل شيء، سلام غير عادل، يفرض فيه جزء من السكان طريقته في رؤية الأشياء على الجزء الآخر من السكان الذين لم يشاركوا في عملية بناء السلام. ولكن ينبغي ألا تسير الأمور على هذا النحو دائما، وأود أن أسلط الضوء على حقيقة أن هناك مبادرات جيدة للغاية تؤدي المطلوب منها. وسأشير إلى ثلاث منها. أولا، المنبر الإقليمي للنساء في منطقة الساحل، الذي يقوم بعمل رائع وتنسق أعماله هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ وثانيا، في حالة جنوب السودان، حيث تقوم بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان بأعمال دعم مهمة للغاية في مجال الوقاية؛ وثالثا، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية التي توجد لديها آلية وقاية تستحق دعمنا الكامل.

وهنا في عالم الأمم المتحدة، لن أذهب إلى حد القول بأنه حصل تغيير في الخطاب بعد اتخاذ القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، ولكن حصل تغيير مهم في مستوى وعي العديد من الوفود. وفي رأيي، كان القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) حدا فاصلا بين الفترة السابقة عليه والفترة اللاحقة. إن ما هو أكثر أهمية وصلة في مضمونه والقرارات الواردة فيه، في رأيي، هو إنشاء فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن الذي سيشكل الآلية الحقيقية للرصد والرقابة في مجلس الأمن. وبعبارة أخرى،

الرسمي للمساواة بين الجنسين في أفريقيا وتعيين الاتحاد الأفريقي مبعوثاً خاصاً للمرأة والسلام والأمن واعتماد الاتحاد الأفريقي البرنامج الخمسي المعني بالمساواة بين الجنسين والسلام والأمن ٢٠١٥-٢٠٢٠. كما كانت هناك تجارب ناجحة لمشاركة المرأة في حفظ وبناء السلام في غرب أفريقيا وأساليب مبتكرة لتطوير تلك المشاركة.

إلا أن تلك الأساليب ما زالت محدودة ولا تدخل في نطاق التدخلات الرسمية لمنع وحل النزاعات. كما أكدت ورقة الاستنتاجات المتفق عليها بنهاية الدورة الـ ٦٠ للجنة وضع المرأة يوم الخميس الماضي على محورية مشاركة المرأة في منع وحفظ وبناء السلام وفض النزاعات وذلك في إطار تنفيذ خطة التنمية المستدامة وصولاً إلى تنفيذ منهاج عمل بيجين والتحقيق الكامل للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وبالرغم من الأهمية القصوى لتلك الآليات والأطر القانونية الدولية والإقليمية، إلا أنها لم تضمن، حتى الآن، المشاركة الكافية والمطلوبة للمرأة في مجهودات منع وحل النزاعات والجلوس على طاولات المفاوضات جنباً إلى جنب مع الرجل. وفي هذا السياق، أود إيضاح النقاط التالية:

تولى السيد غاسبار مارتنس الرئاسة.

أولاً، تؤيد مصر دعوة الأمين العام لتعزيز دور المرأة في إطار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وفي جهودها للوساطة وتسوية النزاعات ومنع تجددتها. وهي الدعوة التي أكدتها جميع الاستعراضات الشاملة الثلاثة الأخيرة لحفظ وبناء السلام وجدول أعمال المرأة والسلام والأمن. وهو ما أثبتته كذلك التجربة العملية من خلال قيادة المرأة الحكيمة لبلادها وذلك في كل من ليبيريا وملاوي وأفريقيا الوسطى.

ثانياً، توجد هوة كبيرة بين القرارات التي يضعها المجلس ويتخذها وبين عملية متابعة التنفيذ. وبالتالي، يتعين صياغة نهج أكثر تنظيمًا واتساقًا فيما يتعلق بجمع المعلومات والبيانات

القيام بذلك، ولكن نحن بحاجة إلى تعزيز هذا المستوى من التنفيذ بحيث يمكن أن يكون مفيداً لتعزيز التفاعل بين منظومة الأمم المتحدة بأسرها والمنظمات الإقليمية. وإنني على ثقة من أننا سننجح - بتلك المجموعة من المبادرات - في فترة زمنية قصيرة، في تفاعلي النزاعات عن طريق تحسين وسائل منعها. لأن النزاعات، للأسف، تؤثر على الأضعف - في هذه الحالة، النساء والأطفال.

السيد محمود (مصر): شكراً، السيدة الرئيسة، معالي ماريا فيلومينا ديلغادو، وزيرة الأسرة وشؤون المرأة في أنغولا، ويطلب لي في البداية أن أعرب عن خالص الشكر لأنغولا على تنظيمها هذه المناقشة المفتوحة شديدة الأهمية للسلام والأمن في أفريقيا. كما أود أن أعرب عن خالص التقدير لمقدمي الإحاطات الإعلامية، السيدة فومزيلي ملامبو - نغوكا، وكيلة الأمين العام لشؤون المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والسفراء سعادة السيد تيتي أنطونيو، المراقب عن الاتحاد الأفريقي، وسعادة السيد ماشاريا كاماو، رئيس لجنة بناء السلام، والسيدة باليكي أيانغ، المديرية التنفيذية لشبكة تمكين المرأة في جنوب السودان.

استطاع مجلس الأمن على مدار الخمسة عشر عاماً الماضية، منذ عام ٢٠٠٠، أن يرسى الإطار القانوني لجدول أعمال المرأة والسلام والأمن بإصداره القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي تلتته سبعة قرارات أخرى متوالية. وقد ساهم مجلس الأمن بذلك في خلق زخم سياسي ملموس شهد معه معدل مشاركة المرأة في منع وحل النزاعات في أفريقيا ارتفاعاً نسبياً خلال السنوات الأخيرة. ومما ساهم في تطوير تلك المشاركة وتحسينها وجود الآليات والأطر القانونية المؤسسية الأفريقية التي تدعو إلى مشاركة وتمثيل أوسع وأفضل للمرأة في عمليات السلام، بما في ذلك منع وإدارة النزاعات وصنع السلام ما بعد انتهاء النزاع، ومنها على سبيل المثال، الإعلان

لمعالجة التحديات التي لا تزال تواجه ضمان مشاركة أوسع وأكبر للمرأة في منع وفض النزاعات من خلال الولايات ذات الصلة بعمليات حفظ السلام.

سابعاً، تتطلع مصر إلى اعتماد استراتيجية نوع الجنس التي تقوم لجنة بناء السلام بصياغة توصياتها، ونرحب في هذا الصدد بالإحاطة التي قدمها رئيس اللجنة السيد السفير ماساريا كاماو منذ حوالي ساعة، التي يمكن أن تكون بداية لتحقيق مشاركة أفضل للمرأة في جهود بناء السلام. كما تطالب مصر أجهزة الأمم المتحدة المختلفة ومجتمع المانحين بتوفير التمويل اللازم لتحقيق تلك المشاركة، ليس فقط في إطار الأمم المتحدة، وإنما كذلك في إطار الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية المختلفة التي تضطلع بأدوار هامة في منع وفض النزاعات.

تولي مصر أهمية كبيرة لموضوعات المرأة ودورها كعنصر فاعل ومحوري في صنع وحفظ وبناء السلام، وهو الاهتمام الذي ينبثق من الجهود الوطنية لدعم وتعزيز وضع المرأة في المجالات المختلفة. ويتسق هذا مع الرؤية المصرية الأكثر شمولاً لتمكين المرأة على كافة الأصعدة. ولقد دعمت مصر أهداف ومنطلقات قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) منذ اتخاذه، لما شكل هذا القرار وما تلاه من قرارات مكاملة من أهمية بالنسبة لقضايا المرأة خلال وما بعد النزاعات المسلحة. وكانت مصر من أولى البلدان التي تبنت القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. كما قام المجلس القومي للمرأة في مصر بصياغة وتطوير خطة وطنية لمتابعة وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في إطار الدور النشط الذي تضطلع به في مجال تسوية النزاعات الدولية، لتصبح مصر واحدة من ١٧ دولة أفريقية قامت بصياغة

وطنية مماثلة.

وقد قامت مصر على مدى ١٥ عاماً منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بتنظيم عدد من الفعاليات ذات الصلة،

المتعلقة بنوع الجنس وتحليلها وصولاً إلى التنفيذ الفعلي لتلك القرارات. كما يتعين تفعيل دور مجموعة الخبراء غير الرسمية التي نص القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) على إنشائها لتساهم في جسر تلك الهوة.

ثالثاً، ما زلنا نرصد غياب قضايا رئيسية تتعلق بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن، كمعاناة المرأة تحت وطأة الاحتلال الأجنبي، على سبيل المثال، فضلاً عن عدم الأخذ في الاعتبار ما قد ينتج عن المبالغة في ربط القانون الدولي لحقوق الإنسان بالقانون الدولي الإنساني من إضعاف لنظم الحماية المتوفرة في حالي السلم والحرب، وتسييس للمواقف في تناول القضايا المرتبطة بالمنظومتين القانونيتين، وكذلك تجاهل اعتبارات السيادة الوطنية بصورة متزايدة وعدم احترام التشريعات الوطنية والأولويات المتعلقة بالسياسات والبرامج التنفيذية، مع الاعتماد على بيانات ودراسات غير رسمية قد تجانبها الدقة في تقييم مدى تحقيق الأهداف المرتبطة بالمرأة والسلام والأمن. وكل ذلك يؤدي إلى تحويل تركيز جدول الأعمال إلى تلك الموضوعات دون تركيزها المبتغى والمطلوب على ضمان مشاركة المرأة في منع وفض النزاعات.

رابعاً، ما زال هناك قصور كبير في تولي المرأة المناصب القيادية في البعثات السياسية، وهو ما يمكن وصفه بأنه تهميش لأحد أهم العناصر التي يشملها جدول أعمال المرأة والسلام والأمن. خامساً، لا يتضمن جدول أعمال المرأة والسلام والأمن، أية إشارات حتى الآن إلى مراعاة الخصائص الثقافية والاجتماعية لكل دولة وهي ما تعد من أهم المسائل التي تم تناولها بشكل غير كاف في ذلك الجدول، والتي تحول في بعض الأحيان دون مشاركة أفضل للمرأة في عمليات منع وحل النزاعات.

سادساً، أهمية مواصلة النقاشات داخل اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (اللجنة ٣٤)، حول أفضل السبل

عليها، بما في ذلك مبادرة إسكات كل المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠. وهيكّل السلم والأمن الأفريقي الذي يهدف إلى تعزيز قدرات بناء السلام والوقاية من النزاع والاستجابة وإعادة التأهيل والتنمية في مرحلة ما بعد النزاع، مع التركيز على النساء والفتيات.

إن قمة الاتحاد الأفريقي السادسة والعشرين التي اختتمت مؤخراً وأعلن خلالها عام ٢٠١٦ سنة أفريقية لحقوق الإنسان، مع التركيز على حقوق المرأة بشكل خاص، قد دعت إلى إيلاء اهتمام خاص للفظائع التي تتعرض لها النساء في أوقات السلم والنزاع. والحكم الذي قضت به المحكمة الجنائية الدولية في ٢٢ آذار/مارس، والذي حظي بترحيب بالغ، يرسل إشارة واضحة بوجود القضاء على الاستخدام الواسع النطاق والممنهج للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس كسلاح للحرب - وبالتالي، كانت الحاجة إلى تعزيز المساواة بين الجنسين والتمكين من خلال تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة. وبناء القدرات ضروري أيضاً لتحقيق السلم والأمن ونطاق واسع من الأهداف الإنمائية المستدامة في أفريقيا.

والنزاعات في أفريقيا تعصف بالمناطق المجاورة أيضاً، مع ما ينطوي عليه ذلك من عواقب وخيمة. ولذلك، ثمة حاجة إلى تعاون أوثق بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية الأفريقية، فضلاً عن الممثلين الخاصين للأمين العام المعنيين بالعنف الجنسي ضد المرأة والأطفال والنزاعات المسلحة، كيما تكون الأشكال الجديدة للعمليات المختلطة لحفظ السلام شاملة وذات ولايات واضحة لحماية المدنيين، وخصوصاً النساء والفتيات. ويجب أن تشمل كل العمليات متخصصين في الشؤون الإنسانية على مستوى جيد من التأهيل في المناصب العليا وأن تدمج أعداد كافية من الأفرقة المعنية بالشؤون الإنسانية ضمن عناصر القوات المسلحة والشرطة والعناصر المدنية في عمليات حفظ السلام. ويجب أن يكون

منها ورشتا عمل إقليميتان بالتعاون مع الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. وقد أولت مصر أهمية خاصة لموضوعات التدريب وبناء القدرات على ذلك الصعيد، حيث قام مركز القاهرة الإقليمي للتدريب على تسوية النزاعات وحفظ السلام في أفريقيا، بتنظيم سبعة دورات تدريبية ودورتي تدريب للمدربين وورشة عمل خصصت جميعاً لإعداد الكوادر وتبادل الخبرات حول تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تحت عنوان "إدماج النوع الاجتماعي في مجال حفظ وبناء السلام" خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٥. وتستكمل بعقد خمس دورات تدريبية مماثلة في ذات المجال حتى حزيران/يونيو من العام الحالي.

في النهاية، تعبر مصر عن التزامها التام والكامل بتنفيذ وتطوير جدول أعمال المرأة والسلام والأمن خاصة في أفريقيا، وتشارك باهتمام وفعالية في كافة المحافل الدولية والإقليمية مما يضمن مشاركة أكبر وأكثر فعالية للمرأة في ملف السلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بضرورة ألا تتجاوز بياناتهم مدة أربع دقائق حتى يتمكن المجلس من إنجاز أعماله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات مطولة تعميم النص المكتوب والإدلاء بنص مختصر عند التكلم في القاعة. وأناشد المتكلمين إلقاء بياناتهم بالسرعة العادية حتى يتسنى تقديم الترجمة الشفوية بشكل سليم. وأود أن أحيط كل المعنيين علماً بأننا سنواصل هذه المناقشة المفتوحة خلال ساعة الغداء لأن لدينا عدد كبير من المتكلمين.

أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد أشكبايف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الرئاسة الأنغولية على لفت الانتباه إلى دور المرأة في منع نشوب النزاعات في أفريقيا وتسويتها. ويود وفدي أيضاً أن يعرب عن دعمه للمبادرات الطيبة للاتحاد الأفريقي والثناء

التنفيذ تلك بالاشتراك مع الحكومات المضيفة وبعثات إدارة الشؤون السياسية وعمليات حفظ السلام والمنظمات الدولية ووكالات التنمية. وفي هذا الصدد، فقد أطلقت كازاخستان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠١٥ مشروعاً لتحديث المهارات المهنية لتحسين الإنتاجية والعمالة والتنمية دعماً لتقديم المساعدة الإنمائية للبلدان في أفريقيا من خلال التدريب في مجال بناء القدرات. والمشروع، الذي شارك فيه أكثر من ٧٠ متخصصاً من الدول الأفريقية - معظمهم من النساء - قد تركز على التقييد عن النفط والغاز، والصحة العامة والزراعة. ونساء أفريقيا لديهن الاستعداد للمشاركة والعمل بنشاط على تنفيذ البرامج الوطنية والإقليمية والعالمية في إطار الانتعاش بعد النزاع؛ ولا ينقصهن إلا الفرصة.

وكازاخستان تؤيد تنفيذ المجتمع الدولي تدابير شاملة ضد التطرف العنيف. وفي الدورة السبعين للجمعية العامة، اقترح رئيس جمهورية كازاخستان، السيد نور سلطان نزارباييف، إنشاء شبكة عالمية لمكافحة الإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة، إلى جانب إنشاء آليات عالمية لتقديم الجناة إلى العدالة. وأكد أيضاً أنه:

”يتعين على البشرية أن تحول تركيزها من منع نشوب النزاعات وإعادة التأهيل بعد انتهاء النزاع إلى استراتيجية تنمية جديدة من شأنها أن تجعل هذه النزاعات عديمة الجدوى“ (A/70/PV.13، صفحة ٤٧).

واقترح أن تضع الأمم المتحدة استراتيجية للتنمية العالمية لعام ٢٠٤٥ كروية لمئوية الأمم المتحدة. وثمة مبادرة أخرى تقضي بتجنيب نسبة ١ في المائة من ميزانية الدفاع في كل دولة عضو في الأمم المتحدة سنوياً لصالح صندوق الأهداف الإنمائية المستدامة.

التركيز على المنظور الجنساني أساسياً بالنسبة للوحدات المعنية بحقوق الإنسان وسيادة القانون والعدالة الانتقالية وإصلاح القطاع الأمني في العمليات المتعددة الأبعاد.

ويجب أن توفر البلدان المساهمة بالقوات وعناصر الشرطة تدريباً خاصاً يراعي الفوارق بين الجنسين، وأن تدرج مزيداً من النساء في عملياتها الوطنية للنشر في الوكالات الميدانية، خصوصاً في مناطق النزاع. ونطالب بالتطبيق الكامل لسياسة الأمين العام بشأن عدم التسامح إزاء الاستغلال والإيذاء الجنسي من قبل موظفي الأمم المتحدة. ونحن على يقين من أن تلك الآليات الهامة ستهدئ الظروف الضرورية لمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها سلمياً. وفي الوقت الحاضر، تسهم كازاخستان بإلحاق مراقبيها العسكريين المؤهلين تأهيلاً عالياً من ذوي الكفاءات الجنسانية بالعديد من بعثات حفظ السلام في أفريقيا. ونأمل في توسيع ذلك الانتشار في المستقبل.

ولا بد أن يقدم المجتمع الدولي دعماً أكبر للبلدان الأفريقية لإشراك المرأة في المنظمات الشعبية العاملة من أجل ثقافة السلام، وتنظيم الوعي السياسي والتثقيف من أجل السلام، وتعزيز المصالحة المجتمعية، وإنهاء كل أشكال الإفلات من العقاب. ويجب توفير التدريب للمرأة للمشاركة في أنشطة إعادة الإعمار والاندماج الاجتماعي، كالتعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية. ويمكن للمرأة أن تقدم مساهمة بالغة الأهمية في إدارة وتأمين مخيمات اللاجئين والمشردين داخلياً، وبخاصة النساء والفتيات المستضعفات، وكذلك في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وفي حين سجل تقدم في العديد من البلدان على مستوى القاعدة الشعبية، هناك عجز صارخ في عدد النساء اللواتي يشاركن في مفاوضات السلام الإقليمية والدولية الرسمية والاتفاقات وعمليات رسم السياسات وصنع القرار، والتخطيط لتقديم الخدمات لبلداهن. لا بد من سد ثغرات

وعلى الرغم من التحديات الكبيرة، فقد سجلت المرأة الأفريقية العديد من قصص النجاح التي تستحق أن تروى. وكانت المنظمات النسائية في طليعة عملية السلام الليبرية. ومبادرات الإنعاش بعد انتهاء النزاع أفضت إلى التمكين الاقتصادي لآلاف من النساء في بوروندي ورواندا. وأدوات الاتحاد الأفريقي وسياسته الجنسانية، فضلاً عن البرنامج المعني بالمساواة بين الجنسين والسلام والأمن التابع لمنظومة السلم والأمن الأفريقية، توفر أدوات قيمة لدعم تمكين المرأة الأفريقية كداعية للسلام.

ونرحب أيضاً باعتماد خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ في السنة الماضية، وتعهده بتمكين المرأة الأفريقية في جميع مجالات الحياة الاجتماعية.

ومن المشجع أيضاً أن نلاحظ أن المرأة تتولى الآن قيادة ثلاث عمليات هامة لحفظ السلام في أفريقيا. ونشيد بالتزام وقيادة السيدة إلين مارغريته لوي، رئيسة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والسيدة عايشاتو مينداودو، رئيسة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، والسيدة كيم بولدوك، رئيسة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، فضلاً عن امرأة أخرى هي السيدة هيوستن بانيراس التي كانت تتولى حتى وقت قريب قيادة أكبر عنصر للشرطة الدولية: بعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المختلطة في دارفور.

غير أنه لا يمكن لهذا الاتجاه الإيجابي أن ينفي حقيقة أن نسبة النساء لا تزيد على ٤ في المائة فقط من القوات وأفراد الشرطة البالغ عددهم ٨٨ ٠٠٠ فرد المنتشرين حالياً في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا. ونشير في ذلك الصدد إلى القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) الذي يدعو الأمين العام والدول الأعضاء إلى مضاعفة عدد النساء في الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة التابعة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام خلال السنوات الخمس المقبلة. وحفظة السلام من النساء في مركز فريد فريد يمكنهن من بناء الثقة مع المجتمعات المحلية

وترى كازاخستان أنه من الأهمية بمكان أن يحافظ مجلس الأمن على الالتزام بحماية النساء والفتيات كأولوية عليا. وبلدي يتعهد بأن يكون صوتاً قوياً معبراً عنهن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد دي أغيار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ أنغولا على تنظيم هذا النقاش بتوجيه من وزيرتها للأسرة والنهوض بالمرأة، السيدة ماريا فيلومينا ديلجادو. وأود أيضاً أن أشكر المدير التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والأمين العام المساعد للشؤون السياسية، ورئيس لجنة بناء السلام، والمراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي والسيدة باليغي أيانغ على بياناتهم.

مناقشة اليوم تتيح فرصة مناسبة للتأمل في نتائج الاستعراض الرفيع المستوى لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، والتركيز على احتياجات أفريقيا ومرئياتها. والبرازيل تحيط علماً مع الارتياح بالتوصيات الواردة في الدراسة العالمية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وتركيزها بصورة خاصة على الوقاية وضرورة تجنب عسكرة جدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. وكما يتضح من تلك الدراسة العالمية، فإن الاعتراف المتزايد بمشاركة المرأة وتمكينها هو غاية في حد ذاته، وينبغي ألا يكون جزءاً من استراتيجيات مكافحة الإرهاب أو الجهود المبذولة لمنع التطرف العنيف الذي يؤدي إلى الإرهاب؛ بل بالأحرى، يجب أن تكون جزءاً من جدول الأعمال المتعلق بسلام المدنيين. وهذه النقطة ذات أهمية كبيرة بالنسبة لأفريقيا، حيث تنشر معظم عمليات حفظ السلام، وحيث تضطلع المنظمات النسائية بدور إيجابي في جميع عمليات السلام، من مبادرات الوساطة والوقاية إلى المصالحة وإعادة الإعمار في أعقاب انتهاء النزاع، وستواصل القيام بهذا الدور.

على وجه الخصوص. وبهذه الروح نظمت البرازيل والولايات المتحدة معا الأسبوع الماضي حدثا جانبيا ضمن أنشطة لجنة وضع المرأة بشأن الهوية العرقية للنساء المنحدرات من أصل أفريقي في الشتات، في سياق العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي في الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٤. ونرى أن إبراز دور المرأة وتمثيلها ذاتيا يمثلان استراتيجيتين فعاليتين للتصدي للعنصرية والظلم.

ويتسق تعاوننا بين بلدان الجنوب مع أفريقيا - وهو أحد الأولويات الرئيسية للسياسة الخارجية البرازيلية - تماما مع جدول أعمال المرأة والسلام والأمن. وقد ساعدنا في غينيا - بيساو على تمكين المؤسسات الصحية من مساعدة النساء والفتيات من ضحايا العنف الجنسي. ومولنا في جمهورية الكونغو الديمقراطية مشاريع لمساعدة ضحايا العنف الجنسي والعنف الجنسي. ولا يفوتني في هذا الصدد أن أشير إلى العمل الملهم الذي اضطلع به الدكتور دينيس ماكويغي، وهو طبيب عالج الآلاف من الناجين من الاغتصاب في بوكافو في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو قدوة ليس في أفريقيا فحسب بل في جميع أنحاء العالم.

وقد شهدت بصورة مباشرة الدور الأساسي الذي تضطلع به المرأة في بناء السلام المستدام عبر تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام. ويعقد مركز التدريب المشترك لعمليات السلام البرازيلية في ريو دي جانيرو حلقات عمل ودورات منتظمة لتدريب حفظة السلام على المسائل الجنسانية وحماية المرأة، وحيث يتم التقيد بالمعايير الصارمة المتعلقة بسلوك الموظفين وانضباطهم.

وأود أن أشدد على الصعيد المحلي على عملية صياغة خطة عملنا الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. وما زلنا نسعى إلى وضع خطة فعالة للتصدي للركائز الأربع لخطة العمل: الوقاية والحماية والمشاركة وبناء السلام والإنعاش. وسيشمل ذلك - على سبيل المثال لا الحصر - التدابير الرامية

والتصدي للعنف الجنسي والعنف الجنساني. وهن يؤدين أيضا أدوارا نموذجية من شأنها إلهام النساء والفتيات وحفزهن على السعي إلى نيل المزيد من الحقوق والمشاركة في حياة مجتمعاتنا. وإذ يقر المجتمع الدولي بدور المرأة بوصفها من عوامل بناء السلام ويدعم ذلك الدور، فإنه يسهم أيضا في التصدي لأحد أفظع جوانب الحرب التي تلحق الضرر بالنساء والفتيات على وجه الخصوص. وما زال العنف الجنسي في حالات النزاع يشكل مصدر قلق بالغ بالنسبة للسكان الضعفاء المتأثرين بالحرب في جميع أنحاء العالم، ومعظمهم من النساء والفتيات. وعلى الرغم من الالتزام الأفريقي القوي بمكافحة العنف الجنسي والعنف الجنساني، ما تزال تُرتكب الجرائم الخطيرة ضد الإنسانية بما في ذلك جرائم الاغتصاب والاستعباد الجنسي في بعض المناطق في أفريقيا. وتدين البرازيل بشدة هذه الانتهاكات البغيضة. وما فتئت نؤيد منذ وقت طويل ضرورة السعي إلى المساءلة عن الجرائم الخطيرة والانتهاكات المرتكبة بحق النساء والفتيات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، العنف الجنسي والعنف الجنساني.

ومن الإنجازات الهامة في هذا الصدد، المحاكمة التي عقدتها المحكمة الجنائية الدولية مؤخرا، التي ترأستها القاضية البرازيلية سيلفيا شتاينر، والتي أفضت إلى إدانة المتهم جان بيير بيمبا بارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد كانت هذه أول قضية تركز فيها المحكمة الجنائية الدولية تحديدا على استخدام العنف الجنسي بوصفه سلاحا من أسلحة الحرب، وينبغي أن تكون بمثابة رادع قوي للمرتكبين المحتملين لهذا النوع من الجرائم.

وبصفتي الرئيسة الحالية للجنة وضع المرأة، فإنني ملتزمة تماما بتحقيق المساواة بين الجنسين في جميع العمليات السياسية والأمنية. وما تزال الحقوق الإنسانية للنساء من أصل أفريقي اللائي غالبا ما يتعرضن للتمييز والتحييز خارج أفريقيا مصدرا للقلق الشديد

والأطفال يمثلون الضحايا الرئيسيين. واستنادا إلى العديد من التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة، فإن نسبة النساء ما تزال أقل من ٤ في المائة من الموقعين على اتفاقات السلام على الصعيد العالمي، وأقل من ١٠ في المائة على طاوولات مفاوضات السلام. وعلاوة على ذلك، لا تشكل النساء سوى نسبة ٣ في المائة فقط من العسكريين و ١٠ في المائة بين أفراد الشرطة الذين تنشرهم الأمم المتحدة في بعثات السلام. وتدل هذه الأرقام على هول التحديات التي تواجهها.

وتشير الورقة المفاهيمية إلى عدة تدابير في الأجلين القصير والطويل من شأنها أن تؤدي إلى تحسين وضع المرأة في سياق ما ناقشه اليوم. ونوافق على أن هناك حاجة في الأجل القصير إلى زيادة وإضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها. ولا يقتضي ذلك تقديم المشورة المعيارية فحسب، بل أيضا بناء القدرات والمؤسسات على الصعيد الميداني. وبالتالي، فإنه لا يمكن النظر إلى مسألة المرأة والسلام والأمن بمعزل عن السياق المجتمعي الأوسع نطاقا المتعلق بالتنمية والمسائل الجنسانية.

وما فتئ المجتمع الدولي يتصدى على مر السنين لمسائل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والتنمية بصورة أكثر شمولاً الآن. وما تزال لجنة وضع المرأة، التي كانت لها جزء وازي بارز ونجاح خلال الذكرى السنوية الستين لإنشائها منذ بضعة أيام هنا في نيويورك، والعمل الذي قامت به اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، يواصلان إحراز تقدم كبير في النهوض بخطة التمكين الجنساني، وهو أمر ذو أثر تحويلي على المجتمعات بحد ذاته، ما يؤدي إلى تحقيق المزيد من الرخاء والتنمية المستدامة.

وتشدد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٧٠/١) التي استندت إلى الأهداف الإنمائية للألفية في وقت سابق، أيضا على أهمية التنمية المستدامة بغية كفالة

إلى زيادة النسبة المئوية للنساء في صفوف حفظة السلام، وتعزيز مشاركة المرأة في جميع عمليات السلام والأمن، بما في ذلك في وزارتي الخارجية والدفاع في بلدنا، وزيادة تحسين العلاقات بين الجنود والمدنيين، وخاصة النساء والفتيات، في عمليات حفظ السلام، وتعزيز المساعدة الإنسانية ومبادرات التعاون التقني المتعلقة بالمسائل الجنسانية في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع. وما دام جدول أعمال المرأة والسلام والأمن ليس مسألة حكومية فحسب، فقد أنشأنا فريقا عاملا واسع التكوين ويضم ممثلين من الوزارات المختصة والقوات المسلحة فضلا عن الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، ليتولى مهمة مناقشة خطة عملنا الوطنية وصياغتها.

ختاما، أود أنؤكد مجددا التزام البرازيل الراسخ بتعزيز السلام في أفريقيا وبالحملة الشاملة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وسواصل النهوض بهذه الخطط التي لا تنفصم عراها في جميع مستويات الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد أكبر الدين (الهند) (تكلم بالإنكليزية): نعرب عن تقديرنا لمبادرة أنغولا بعقد مناقشة اليوم بشأن موضوع مثير للقلق على نطاق واسع. وقد لاحظنا بعناية أيضا المسائل المثارة في الورقة المفاهيمية المعروضة علينا (S/2016/219، المرفق) ومن قبل جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم.

وإذ نخطط علما بالتقدم المحرز في أفريقيا عبر العديد من المبادرات الجديرة بالثناء على صعيد الدولة والصعيد الإقليمي فيما يتعلق بالتمكين الجنساني، بما في ذلك في سياق منع نشوب النزاعات وحلها، فلا مجال لإنكار التحديات الكبيرة المطروحة أمامنا. وعلى الرغم من زيادة التركيز على جدول أعمال المرأة والسلام والأمن، جنبا إلى جنب مع الإطار المعياري الذي تم وضعه خلال العقد ونصف العقد الماضيين، ما تزال النساء

بشأن موضوع هام. ونود أيضاً أن نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية في هذا الصباح - المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والأمين العام المساعد للشؤون السياسية ورئيس لجنة بناء السلام والمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي والمديرية التنفيذية لشبكة تمكين المرأة في جنوب السودان - على ما قدموه من رؤى قيمة، ولكن أيضاً على ما بذلوه من جهود في العمل على النهوض بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن.

إننا نعيش في أوقات مضطربة تتزايد فيها النزاعات في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي أدى إلى خسائر مروعة في الأرواح وإجبار الملايين من الناس على مغادرة ديارهم. وفي كثير من الأحيان، تجري تلك النزاعات في بلدان شهدت بالفعل نزاعاً مسلحاً أو في مناطق مزقتها الحرب طيلة عقود، مما يوضح صعوبة إنهاء النزاعات بصورة دائمة والحفاظ على السلام.

ومن خلال جدول أعمال المرأة والسلام والأمن، لدينا إمكانية لإنجاز الأمور بصورة مختلفة وزيادة احتمال تحقيق السلام المستدام. إن التوصيات الواردة في الدراسة العالمية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، المعنونة "منع نشوب النزاعات وتحقيق نقلة نوعية في مجال العدالة وتأمين السلام"، إلى جانب القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، تمنحنا الزخم الذي نحن بحاجة إليه للابتعاد عن النهج المخصصة والمضافة والشروع في إشراك المرأة على قدم المساواة مع الرجل في جميع مراحل منع نشوب النزاعات وتسويتها وبناء السلام. ويجب أن تكون هذه أولوية قصوى بالنسبة لنا جميعاً. وكل جهة فاعلة دولية عاملة من أجل السلام والأمن تريد أن تكون ذات صلة وفعالة في القرن الحادي والعشرين يتعين عليها تبني جدول أعمال المرأة والسلام والأمن بطريقة متسقة وفعالة.

إن منع نشوب النزاعات هو أكثر السبل إنقاذاً للحياة وكفاءة من حيث التكلفة لتعزيز السلام وتفادي المعاناة. ولذلك، فهو يستحق اهتماماً أكبر بكثير مما يلقي حالياً،

السلام والأمن. وما برحت الهند تشارك بنشاط في المداولات الشاملة بشأن المسائل المتعلقة بالمرأة في مختلف هيئات الأمم المتحدة. وما زالت الهند أيضاً من بين المساهمين الرئيسيين في هيئة الأمم المتحدة للمرأة منذ إنشائها.

وما تزال الهند - في السياق المحدد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام - في طليعة البلدان المساهمة بقوات في ٤٨ من جملة ٦٩ بعثة لحفظ السلام، من بينها ٢٢ بعثة في أفريقيا. وفي حين لم تحدث سوى زيادة هامشية في عدد النساء بين حفظة السلام، فقد شكّلت الهند أول وحدة شرطة نسائية تابعة للأمم المتحدة بهدف نشرها في ليبيريا. وقد حظيت تلك الوحدة بالتقدير على نطاق واسع لما تقوم به من عمل ولكونها مثالا رائدا في هذا المجال. وساهمت الهند أيضاً بضابطات للعمل بوصفهن مراقبات عسكريات وبين ضباط الأركان، إضافة إلى نشرهن في الوحدات الطبية.

وفي مبادرة أخرى لبناء القدرات، يواصل مركز حفظ السلام التابع للأمم المتحدة في نيودلهي - بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة - حالياً تنفيذ الدورة التدريبية الثالثة للأمم المتحدة للضابطات العسكريات لـ ٤٠ منهن من ٢٦ بلداً. ولا تزال الهند على استعداد تام للإسهام بقدر أكبر على الصعيد الدولي في الجوانب المعيارية والعملية المتعلقة بتمكين المرأة، بما في ذلك في مسائل السلم والأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السويد.

السيد توريسون (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي، وهي آيسلندا والدانمرك وفنلندا والنرويج وبلدي، السويد.

بادئ ذي بدء، نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، والرئاسة الأنغولية للمجلس لهذا الشهر على تنظيم مناقشة اليوم

المسائل، بما في ذلك نقص الموارد وعدم تكافؤ توزيع تلك الموارد، التي غالباً ما تكون في صميم اللامساواة. ومن أجل تحقيق التغيير الحقيقي، يجب أن يقترن الالتزام السياسي بالتمويل المستدام. ويجب تخصيص الموارد وامتلاك الخبرة المناسبة. وهذه مسألة من مسائل القيادة، ويجب علينا أن نفعل المزيد من أجل إدماج هذا الجانب في كل التحليلات الاستراتيجية والتخطيط والعمل التنفيذي للأمم المتحدة.

وفي الختام، يجب أن يشمل تحليل التفاعلات الجوانب الجنسانية التي تجسد الاحتياجات المحددة للنساء والرجال والفتيات والفتيان وتعالجها. ولا يمكننا أن نتجاهل مختلف الأدوار التي تؤديها المرأة، ولا الرؤى التي تجلبها المرأة إلى طاولة النقاش. ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة والسلام والأمن إذا استبعد نصف السكان. ولكي نأخذ التزامنا المشترك بجدية، علينا أن نتأكد من أن صوت المرأة مسموع وأن قراراتنا تتأثر باحتياجات وواقع النساء اللاتي يعشن في بلدان تعاني من التفاعلات أو خارجة منها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فريلاس (تكلم بالإنكليزية): أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. ويحظى هذا البيان بتأييد البلدان المرشحة للعضوية، تركيا والجزيرة الأسود وصربيا وألبانيا؛ والبوسنة والهرسك، بلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشحه لعضوية الاتحاد؛ وآيسلندا بلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة والعضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ وكذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

إن مناقشة اليوم المفتوحة بشأن موضوع "المرأة والسلام والأمن: دور المرأة في منع نشوب التفاعلات وحلها في أفريقيا" مناسبة من حيث التوقيت وجدرة بالترحيب، لا سيما لأن عام ٢٠١٦ يصادف العام الأفريقي لحقوق الإنسان مع

لا سيما في أفريقيا. ولا يمكن المغالاة في دور المرأة في جميع تلك الجهود والحاجة إلى تمثيل المرأة على قدم المساواة ومشاركتها النشطة في جميع المنظمات الحكومية وغير الحكومية والمنتديات المجتمعية. وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة جوانب هامة بشكل خاص فيما يتعلق بهذه المسألة.

أولاً، نحن بحاجة إلى التركيز على التمثيل. فمن الضروري أن نعزز تأثير المرأة ومشاركتها المحدية على جميع المستويات وفي جميع مراحل عمليات السلام. ويجب أن يكون بناء السلام شاملاً للجميع. ولا يمكننا أن نكفل التجسيد الحقيقي لاحتياجات المجتمع ومصالحه ومعالجتها إلا من خلال المشاركة النشطة للمرأة في عمليات السلام، مثل تلك الموجودة في مالي وجنوب السودان والصومال. وتبرز الدراسة العالمية أدلة قاطعة تبين الروابط الإيجابية بين المشاركة النشطة للمرأة في عمليات السلام واحتمالات توقيع اتفاقات السلام وتنفيذها واستدامتها.

ثانياً، نحن بحاجة إلى التركيز على النساء الوسيطيات. ويتطلب حل المنازعات وسطاء مهرة ونزيهين ومحترمين يمكن أن يشجعوا على التسويات التي تعبر عن احتياجات السكان بأسرهم. وعلى الرغم من أن مشاركة المرأة تزيد من احتمال النجاح، فإن وسطاء السلام غالباً ما يكونون من الرجال حصراً، ولذلك يجب علينا زيادة عدد ونسبة النساء الوسيطيات. ويشكل ذلك أولوية قوية لبلدان الشمال الأوروبي وقد أدى، في جملة أمور، إلى إنشاء شبكات لوسيطيات السلام على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.

ثالثاً، نحن بحاجة إلى التحلي بروح القيادة. فتعزيز مشاركة المرأة في حل التفاعلات ومنع نشوبها يتعلق بتعزيز التغيير. ولكي نفعل ذلك، علينا أن نكون شجعاناً ومثابرين ونظهر قيادة ملتزمة واستباقية. وتعزيز المساواة بين الجنسين ومساهمة المرأة في السلام والأمن سيتطلب منا أن نتطرق لمجموعة واسعة من

ومن المهم أيضاً على مستوى الأمم المتحدة دعم تطوير الاستراتيجية الجنسانية التابعة للجنة بناء السلام، بما في ذلك المشاركة بشأن مسائل المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة، والمشاورات الجارية مع البلدان والمجتمع المدني في هذا الصدد.

ونثني على موقف الاتحاد الأفريقي الراسخ بعدم التسامح المطلق فيما يتعلق باتهامات الاستغلال والانتهاك الجنسيين في حالات النزاع، بما في ذلك عن طريق نشر القوات لحماية السكان. ويجب تكثيف جهود المجتمع الدولي للتصدي للعنف الجنسي والجنساني في حالات النزاع ومعالجة أسبابه الجذرية، فضلاً عن الإفلات من العقاب الذي كثيراً ما يلي هذا العنف وتوفير الدعم للضحايا. وزيادة المشاركة والقيادة السياسيين للمرأة، بما في ذلك في مجالات العدالة والأمن ومنع نشوب النزاعات وبناء السلام، هو أحد الجوانب الرئيسية لهذه الجهود.

وتشكل مكافحة التطرف العنيف شاغلاً متزايداً وأولوية يجب أن تُعامل باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات منع نشوب النزاعات وحلها. والتطرف هو شريان الحياة للعديد من النزاعات، ويؤثر تأثيراً غير متناسب على النساء والفتيات. ولكن يمكن للنساء والفتيات أن يكنّ أيضاً جزءاً من المشكلة عندما يعملن كمقاتلات أجنبيات أو متعهديات تجنيد، ولكنهن مع ذلك جزء لا يتجزأ من الحل. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، يجب احترام وحماية حقوق الإنسان للنساء والفتيات. وقد أكد القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) على أهمية كفالة مشاركة المرأة وقيامها بدور قيادي في مكافحة الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف.

وحطة العمل لمنع التطرف العنيف التي سيقدمها الأمين العام لاحقاً تضمّ عناصر هامة في هذا الصدد. ويجب على الدول والمنظمات الإقليمية والدولية ومنظمة الأمم المتحدة أن تعمل كلها صوب ذلك الهدف المشترك. ومن جانبه، سيقوم الاتحاد الأوروبي من الآن وحتى عام ٢٠٢٠ بتخصيص أكثر من ١٠٠ مليون يورو للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء

التركيز بوجه خاص على حقوق المرأة. والورقة المفاهيمية (S/2016/219، المرفق) التي أعدت لتيسير مناقشة اليوم توفر أساساً ممتازاً للتفكير والعمل.

يسلّط العديد من الإحصاءات الواقعية الضوء على مدى استبعاد المرأة من الاضطلاع بدورها الكامل في منع نشوب النزاعات وحلها في جميع أنحاء العالم. ومنها أنه في الفترة بين عام ١٩٩٢ وعام ٢٠١١، شكلت النساء أقل من ٤ في المائة من الموقعين على اتفاقات السلام و ١٠ في المائة من المفاوضين في مفاوضات السلام. كما لا تعتبر مشاركة المرأة مجرد لفظة لطيفة. وتبيّن نتائج الدراسة العالمية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، المعنونة "منع نشوب النزاعات وتحقيق نقلة نوعية في مجال العدالة وتأمين السلام" أن النساء عندما يُشركن في عمليات السلام، فإن احتمالات التوصل إلى تسوية سلمية دائمة تزيد بصورة كبيرة. ونحن ندعم بإخلاص أهداف القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة للمجلس بشأن المرأة والسلام والأمن، بما فيها القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، الذي يعزز الوعي بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن، وندعو إلى تكريس المزيد من الموارد من المجتمع الدولي من أجل تنفيذ هذا الجدول ورصده.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالجهود الجارية في أفريقيا لتعزيز دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها، سواء في السياقات السياسية والسياساتية أو على أرض الواقع. ونرحب أيضاً بالتقدم المحرز في إطار البرنامج الأفريقي المعني بالمساواة بين الجنسين والسلام والأمن، وبدعم مالي من عدة دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي. ونشيد بأن مفوضية الاتحاد الأفريقي قد أنشأت وظيفة المبعوثة الخاصة المعنية بالمرأة والسلام والأمن، ونقدر العمل الدعوي للسيدة ديوب. ونتطلع إلى مواصلة تطوير المبادرات الرامية إلى تنفيذ منظومة السلم والأمن الأفريقية، التي حُدّد فيها تعميم مراعاة المنظور الجنساني باعتباره هدفاً.

لتعزيز جهود منع نشوب الصراعات، وتسوية الصراعات، وبناء السلام. ويجب علينا أيضا أن نولي الاهتمام لاستعراض هيكل بناء السلام لعام ٢٠١٥، ونعمل على توسيع نطاق المشاركة السياسية للمرأة ودورها القيادي خارج طاولة السلام. وهذه مسؤولية مشتركة بيننا جميعا. ويجب أن نبذل بنشاط عن فرص تتاح للمرأة والجمعيات النسائية كي تشارك مشاركة مجدية في منع نشوب الصراعات واستدامة السلام.

ومشاركة المرأة في تحقيق السلام والأمن الدوليين تتطلب تغييرا ثقافيا كبيرا، بما في ذلك على صعيد منظومة الأمم المتحدة، بغية كفالة اعتبار حقوق الإنسان وحماية المدنيين مسؤولية تقع على عاتق المنظومة ككل. ويجب علينا أن نتصدى لانتهاكات محتملة لحقوق الإنسان عند أقرب الدلالات على ذلك. وتؤيد أستراليا تمام التأييد مبادرة الحقوق أولا للأمن العام في هذا الصدد.

وما فتئت أستراليا تشارك بنشاط في تنفيذ الالتزامات التي تعهدناها العام الماضي في الاستعراض الرفيع المستوى.

ويسر أستراليا أن تكون أول وأكبر الجهات المانحة للأداة التحفيزية العالمية في مجال المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني، التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. فهذه أداة هامة لتعزيز قدرة المنظمات النسائية على المشاركة في عمليات السلام، والاستجابة للآزمات وحالات الطوارئ.

ويسر أستراليا أن الأداة التحفيزية العالمية في مجال المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني يجري تنفيذها بالفعل في بوروندي، وهي الدولة التي تقوم فيها المرأة تاريخيا بأدوار هامة في عمليات الوساطة والمصالحة. وبدعم من الأداة التحفيزية العالمية، وتمويل أسترالي، تعمل شبكة النساء الوسيطات على توسيع نطاق أنشطتها الرامية إلى دعم مشاركة المرأة في مفاوضات السلام الرسمية وغير الرسمية. وتحت أستراليا الدول الأعضاء الأخرى على دعم هذه الأداة التحفيزية العالمية.

والفتيات، بما في ذلك في أفريقيا. وهذا هو أحد عناصر الجهود الأوسع نطاقاً للاتحاد الأوروبي الرامية إلى تكثيف مشاركته في مكافحة التطرف العنيف.

وفي الختام، يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى العمل مع الشركاء الأفارقة وآخرين في المجتمع الدولي، بغية إشراك المرأة حتما في العمل كصانعة للسلام وممانعة لنشوب الصراعات. وهذا أمر هام ليس من أجلها فحسب، بل أيضا بوصفه عنصرا حيويا في الاستفادة إلى الحد الأقصى من العلاقة بين السلام والأمن، وحقوق الإنسان والتنمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا.

السيدة بيرد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): إن الصراعات تنم بشكل عميق عن تجارب جنسانية. لذلك، تشيد أستراليا بالجهود المتواصلة التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، في سبيل كفالة المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في جميع مراحل منع نشوب الصراعات وحلها وإدارتها، وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع في أفريقيا.

كما نثني على عمل مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا بشأن تعزيز المساواة بين الجنسين. ونحن نرحب بالتزامه باعتماد خطة عمل إقليمية جديدة تتعلق بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وبإجراء حوار سنوي مع القادة في غرب أفريقيا.

إن الدراسة العالمية التي أجريت العام الماضي قد أظهرت الأهمية الحاسمة للمرأة والجمعيات النسائية بغرض إحلال السلام في مجتمعاتهن المحلية. فاحتمالات التوصل إلى اتفاق تزداد عندما تمارس المرأة تأثيرا حقيقيا في العملية التفاوضية؛ وفرص تنفيذ الاتفاقات القائمة تكبر؛ واحتمال فشل الاتفاقات المبرمة يتضاءل.

والاستعراض الرفيع المستوى بشأن المرأة والسلام والأمن لم يترك أيضا مجالا للشك: فالمشاركة المجدية للمرأة أمر حيوي

التي تقوم بتعليم أجيال المستقبل التي يمكننا أن نعتمد عليها من أجل بناء السلام والاستقرار. وهي المساعدة الطبية الأولى لأفراد الأسرة. وهي كثيرا ما تكون المسؤولة الأولى عن تنظيم حياة الأسرة.

إن القرارات ٢٢٥٠ (٢٠١٥) و ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يمكنهما أن يعزز كل منهما الآخر؛ لهذا السبب، قررت إيطاليا أن تشارك في رعاية الحدث الجاني الذي أقامته لجنة وضع المرأة قبل بضعة أيام بشأن أوجه التكامل بين المرأة والسلام والأمن، والشباب والسلام والأمن. والشابات والفتيات في أفريقيا كثيرا ما يضطعن بأدوار هامة ومرهقة، وينبغي دعمهن وتشجيعهن على ما يمارسن من قيادة. وشعرت إيطاليا بالاعتزاز لأن تكون ميسرة من الاتحاد الأوروبي ومشاركة في تقديم القرار ٧٠/١٣٨ عن الطفلة، الذي قدمته الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي واتخذته هذه الدورة للجمعية العامة.

ثانيا، ينبغي لموائد المفاوضات كافة أن تتضمن المسائل والمنظورات الجنسانية، بما في ذلك عندما يجري بحث جميع الاستراتيجيات التي تشمل عدم الانتشار ونزع السلاح، والأسلحة التقليدية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وبشكل أوضح، ولايات عمليات الأمم المتحدة للسلام، بما في ذلك التدريب الذي يسبق الانتشار، وهو المجال الذي ينطوي على خبرة إيطالية راسخة.

ومنذ عام ٢٠٠٥، ومن خلال مركز الامتياز في فيتشيترا لوحدة شرطة تحقيق الاستقرار، دأبنا على تدريب أكثر من ٨٠٠٠ شرطي، العديدين منهم منتشرين في عمليات لحفظ السلام في أفريقيا. وفي هذا الصدد، أنشأ المركز وحدات جديدة مثل وحدة الحماية الجنسانية في عمليات دعم السلام، من أجل تحسين برامج التدريبية وتحديثها.

وتحقيقا لذلك، نعكف حاليا على تنقيح خطة عملنا الوطنية الثانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ بشأن المرأة والسلام

وفي الختام، اسمحوا لي أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة، وعلى الفرصة التي تتيحها لجميع الدول الأعضاء كي تعيد تأكيد التزامها بكفالة المشاركة الفعالة للمرأة في منع نشوب النزاعات وحلها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر الرئاسة الأنغولية على تنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن الدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به المرأة في عمليات السلام الأفريقية، وأن أشكر بطبيعة الحال مقدمي الإحاطات الإعلامية على اسهاماتهم.

تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وترغب في إضافة الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

ثمة أدلة واضحة على أن السلام المستدام والدائم ليس ممكنا بدون المشاركة النشطة للمرأة في عمليات السلام. لهذا السبب، ما برحت إيطاليا على الدوام في طليعة داعمي جدول أعمال المرأة والسلام والأمن، مع الترحيب بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والمشاركة في تقديمه، ومؤخرا جدا القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥).

وأود أن أسترعي عناية المجلس إلى النقاط الأربع التالية.

أولا، في ما يتعلق بإشراك المرأة في أعمال الوقاية من أجل مكافحة التطرف، أشدد على أنه في أفريقيا أكثر من أي مكان آخر، ثمة حاجة ماسة ليس إلى حفظ السلام فحسب، بل أيضا إلى المشاركة الإيجابية في مجال الوساطة وبناء السلام لدعم المصالحة الوطنية وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع، ومكافحة تزايد التطرف المصحوب بالعنف. وبوسع المرأة أن تساعد كثيرا في هذه العمليات، لأن باستطاعتها أن تساهم إسهاما قيما في منع تطرف الشباب والشابات. فعلى سبيل المثال، غالبا ما تكون المرأة في أفريقيا الأولى، وأحيانا الوحيدة،

وتؤكد جنوب أفريقيا مجددا التزامها بالتنفيذ الكامل والفعال للقرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠) و ٢٢٤٢ (٢٠١٥) بوصفها لبنات النهوض بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن. ومن الأهمية بمكان إدراك قيمة القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي يؤكد من جديد الدور الهام للمرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها وبناء السلام. كما يشدد على أهمية مشاركتها على قدم المساواة وانخراطها الكامل في جميع الجهود الرامية إلى صون وتعزيز السلام والأمن، والحاجة إلى تعزيز دور المرأة في عملية صنع القرار فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات وتسويتها. لقد كان اتخاذ القرار معلما، إذ أنه يشكل إطارا دوليا بارزا يتناول الدور الرئيسي الذي تضطلع به المرأة في إدارة النزاعات وحلها وتحقيق السلام المستدام.

وتؤيد جنوب أفريقيا بشدة الدعوة إلى إشراك المرأة في عمليات اتخاذ القرارات وتسوية المنازعات. ونعتقد أن المرأة، بوصفها من صانعي القرار الرئيسيين في المجتمع، في أفريقيا وفي أماكن أخرى لها دور هام تؤديه في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، فضلا عن الاضطلاع بدور هام كوسيطات في حالات النزاع. إن المجتمع الذي يراعي مصالح المرأة في نهج شامل للحكم والتنمية هو مجتمع أكثر استقرارا كما إنه يكفل رفاه جميع السكان.

وللأسف، ما زالت المرأة مستبعدة من مختلف مبادرات الوساطة وتسوية النزاعات على أعلى المستويات. وتشمل العقبات التي تعوق مشاركة المرأة بشكل كامل في منع نشوب النزاعات وبناء السلام الإقصاء الثقافي المنهجي النشط الذي لا يزال قائما في العديد من أنحاء العالم، بما في ذلك أفريقيا. ونود أن نؤكد على الحاجة لتعزيز إشراك المرأة كمبعوثات رفيات المستوى ووسيطات لتعزيز دور المرأة في بناء السلام. وسيطلب ذلك تحولا عاما من مشاركة المرأة ودورها في مجالات معينة

والأمن في طبيعتها الثالثة، التي تشجع انضمام المرأة إلى القوات المسلحة الوطنية وشرطة الدولة، فضلا عن مشاركتها في عمليات السلام في مناطق الصراع.

ثالثا، يجب النظر إلى مشاركة المرأة في عمليات السلام من منظور أهداف التنمية المستدامة. وعلى المدى البعيد، بإمكان المرأة المتمكنة اقتصاديا أن تساهم بفعالية أكبر في تحقيق التنمية المستدامة والسلام والأمن المستدامين. والعمل على تحقيق هذا الهدف المزدوج في شراكتنا مع بلدان الاتحاد الأفريقي، وكذلك في إطار خطة عمل أديس أبابا وخطة أفريقيا لعام ٢٠٦٣، هو بالتالي أحد أولوياتنا. وعلينا أن نعزز حصول المرأة على التعليم الجيد والرعاية الصحية الجيدة، والعمل على إنهاء جميع أشكال العنف والتمييز القائم على أساس نوع الجنس، بما في ذلك الممارسات الضارة مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وزواج الأطفال المبكر وبالإكراه.

أخيرا، في ما يتعلق بمستقبلنا، إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٧٠/١) وأهداف التنمية المستدامة هما أكثر الأدوات قيمة للعمل. لهذا السبب، نعتقد أن المسائل المتصلة بالمرأة وأفريقيا على حد سواء ترد دائما في معظم التوصيات. فهناك شيء مشترك بين أفريقيا والمرأة: إنهما تمانان أملنا في مستقبل أفضل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد مينيلي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولا أن أعرب عن تقديري لأنغولا، بوصفها رئيسة مجلس الأمن، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة عن دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها في أفريقيا. ويود وفدي أيضا أن يشكر المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على بيائها.

وتعتقد جنوب أفريقيا أن الدول الأعضاء تتحمل المسؤولية الرئيسية عن وضع حد للإفلات من العقاب ومحاكمة مرتكبي العنف الجنسي ضد النساء والأطفال. وندين جميع انتهاكات القانون الدولي المرتكبة ضد المدنيين والنساء والأطفال في النزاعات المسلحة وفي حالات ما بعد انتهاء النزاع. ونعتقد أنه يمكن للجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام أن يضطلعاً بدور هام في دعم مشاركة المرأة في عمليات السلام في أفريقيا. وفي الختام، فإننا سنواصل العمل مع بقية القارة والعالم لكي نكفل حماية جميع النساء من العنف والتمييز.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي المراقبة لدى الأمم المتحدة.

رئيس الأساقفة أوزا (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يشكر الرئاسة الأنغولية على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة للغاية بشأن دور المرأة في منع نشوب النزاعات في أفريقيا وتسويتها.

إن المرأة هي القوة الدافعة للتنمية وازدهار المواهب البشرية في العديد من المجالات. وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) لا يمكن أن تتحقق دون مساهمة النساء. والهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة يهدف إلى تعزيز مجتمعات سلمية وشاملة للجميع من أجل التنمية المستدامة. وفي كثير من البلدان في أفريقيا، ولا سيما في منطقة البحيرات الكبرى، لا تزال المجتمعات السلمية والشاملة للجميع حلماً بعيد المنال. ويمكن للمرأة أن تسهم إسهاماً كبيراً في تهيئة تلك المجتمعات.

وفي ذلك الصدد، فإن الكرسي الرسولي يعرب عن تقديره للمبادرات التي يطرحها مجلس الأمن والحكومات للتوعية وصولاً إلى الاعتراف الكامل بالدور الحيوي الذي تضطلع به النساء في الدبلوماسية الوقائية والوساطة وبعثات حفظ السلام

فحسب، مثل مستشارات بشأن قضايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، إلى مشاركة تسمح بتعميم صوت المرأة في جميع جوانب الحوكمة والتنمية والمسائل المتصلة بالسلام والأمن.

وفي هذا السياق، أطلقت جنوب أفريقيا منتدى الحوار لحل النزاعات وصنع السلام. ويهدف المنتدى إلى تدريب وإرشاد المرأة في مجال تسوية النزاعات وإعداد مجموعة جديدة من الوسيطات. وجاءت المشاركات من مختلف البلدان في جميع أنحاء القارة الأفريقية واللاتي سيعملن في مجالات الوساطة والسلام والأمن. ومن بين المشاركات سفيرات ومسؤولات من وزارات الشؤون الخارجية ومسؤولات من منظمات إقليمية، مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي، وكذلك نساء عاملات في المجتمع المدني. وقالت وزيرة خارجية بلدنا، السيدة مايي نكوانا - ماشاباني،

”إن النساء دائماً صانعات السلام، وهن اللاتي يعانين دائماً في الحالات التي يريد فيها الرجال الأقوياء الاستيلاء على السلطة“.

وسنواصل الدعوة إلى زيادة مشاركة المرأة وتمثيلها على قدم المساواة وانخراطها الكامل في الجهود الدبلوماسية الوقائية في أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم.

وتدرك جنوب أفريقيا أهمية أن تتمكن المرأة من الوصول إلى العدالة بلا قيود في حالات النزاع وما بعد النزاع، بما في ذلك عن طريق عمليات الإصلاح القانونية والقضائية وإصلاحات قطاع الأمن المراعية للاعتبارات الجنسانية والآليات الأخرى. ويجب كفالة حقوق المرأة ووضعها القانوني في حالات ما بعد النزاع. إن تعزيز الإطار القانوني لمعالجة المسائل المتعلقة بالتمييز ضد المرأة فيما يتعلق بملكية الأراضي وإمكانية الوصول إلى الفرص الاقتصادية وفرص العمل والتعليم والرعاية الصحية عنصر أساسي لبناء السلام المراعي للمنظور الجنساني.

واتخاذ طريق الحوار. ولا يمكن التضحية بأكثر من الحياة في سبيل إحلال السلام والمصالحة.

وما فتئ الكرسي الرسولي مهتما اهتماما كبيرا بالعمل الملهم للمرأة في أفريقيا في جميع الميادين. وكان التعليم عاملا أساسيا لذلك التمكين. وإذا ما أريد للمرأة أن تصبح قوة دافعة رئيسية للتنمية المستدامة والمجتمعات السلمية، فإن كفالة تمكن جميع الفتيات والنساء من الحصول على التعليم أمر لا غنى عنه. وتحسين فرص حصول المرأة على التعليم لن يؤدي إلى التحقيق الأكمل لإمكاناتهن وزيادة فرصهن المهنية فحسب، بل إنه أساسي لأجيال مقبلة أفضل تعليما بمقدورها أن تبشر بمجتمعات عادلة وسلمية والحفاظ عليها. وأنا فخور بأن أقول إن الكنيسة الكاثوليكية، وخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء هي الجهة الرائدة في توفير التعليم الجيد للجميع، وتكفل قدر استطاعتها عدم ترك أية امرأة أو فتاة من دون الالتحاق بالمدرسة وإعدادهن ليصبحن عوامل كريمة لازدهارهن الشخصي ونشيطات في بناء أسر قوية ومجتمعات سلمية.

وللأسف، بالنسبة لكثير من النساء، لا يزال أمامهن معركة شاقة للغاية وصعوبات جمة من أجل تحرير أنفسهن من حالات التهميش والعنف والمحر والإقصاء. إن العالم اليوم ما زال يواجه العديد من الأشكال القديمة والجديدة للعنف الموجه ضد النساء والفتيات، لا سيما استخدام الاغتصاب كسلاح من أسلحة الحرب أثناء النزاعات والاعتداءات في مخيمات اللاجئين والاتجار بالنساء والفتيات لأغراض الاستغلال الجنسي والإجهاض القسري والإكراه على اعتناق ملة مغايرة والزواج القسري. وبدلاً من القضاء عليها، ظهرت بعض أعمال العنف في أشكال أقسى، والتي تشكل بعضاً من أبشع انتهاكات حقوق الإنسان.

وعمليات بناء السلام. بيد أن هذا الاعتراف لا بد من ترجمته إلى أفعال من أجل إطلاق المهارات والقدرات التي تسمح للمرأة بتحويل الفوضى إلى نظام والقضاء على الانقسامات في المجتمع وإحلال السلام من بعد النزاع. والموهبة الخاصة للمرأة في توعية الأشخاص ليصبحوا أكثر تقبلاً وحساسية تجاه احتياجات الآخرين في محيطهم وخارجهم هي أمر حاسم الأهمية في تسوية النزاعات وتعزيز المصالحة بعد انتهاء النزاع.

ويود وفد بلدي أن يعرب عن يولي إحلال خاص للنساء اللاتي كانت لهن آثار عميقة ودائمة في حياة الملايين من الناس وفي تنمية الدول عن طريق عملهن الطويل الأجل المجرد من الأنانية في مجالات التعليم والرعاية الصحية وتشكيل القيم في أوساط الشباب. وتتميز تلك النساء، حتى في أشق الظروف، بالشجاعة والثبات والإخلاص. والنساء والفتيات اللاتي وقعن ضحايا للاغتصاب وغيره من أشكال العنف أثناء النزاعات يجدن الأمن والتفهم في المؤسسات التي تديرها النساء، وهي مؤسسات تديرها عادة نساء متدينات.

فروح التضحية من أجل مصلحة الآخرين تتسبب في وفاة بعضهن. ويشعر وفد بلدي بأن الواجب يحتم عليه في هذه اللحظة أن نتذكر بامتنان وأسى الأخوات الأربع من جمعية "مرسلات المحبة" - الأخت أنسيلم من الهند والأخت مارغريت والأخت ريجينييتي من رواندا والأخت جوديث من كينيا - اللاتي ذبحن أصوليون جبناء في ٤ آذار/مارس في عدن باليمن. فقد كانت حياتهن مكرسة للفقراء والنساء المسنات، الذين قتل عشرة منهم أيضاً معهن. واختطف نفس الإرهابيين قسا هندياً من نفس المؤسسة، وزعموا أنهم صلبوه في يوم الجمعة العظيمة. وصلى البابا فرانسيس من أجل أن توقظ هذه المذبحة التي لا طائل من ورائها الضمائر وتؤدي إلى تغيير في المواقف وأن تلهم جميع الأطراف التخلي عن أسلحتها

أما فيما يتعلق بأفريقيا، فإن النساء والفتيات في الواقع أضعف شرائح المجتمع وهن اللاتي يتحملن وطأة العنف في شتى حالات الصراع التي تعاني منها قارتنا. لذلك فإن جدول أعمال المرأة والسلام والأمن أمر بالغ الأهمية بالنسبة لنا. إن برنامج الاتحاد الأفريقي المعني بالمساواة بين الجنسين والسلام والأمن يسعى إلى زيادة مشاركة المرأة في تعزيز السلام والأمن، فضلا عن أن تعزيز حماية النساء في حالات الصراع في أفريقيا، يمثل حقا خطوة في الاتجاه الصحيح. وعلاوة على ذلك، فإن اعتماد خطط العمل الإقليمية من جانب مختلف الجماعات الاقتصادية الإقليمية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يمثل أيضا تطورا إيجابيا.

وعلى الرغم من أن الجهود المبذولة على الصعد الإقليمية والقارية والدولية توفر إطارا مفيدا للمرأة والسلام والأمن، والتنفيذ على الصعيد الوطني هو الأمر الأكثر أهمية في إحداث تغيير حقيقي في تحسين حالة المرأة وتعزيز مشاركتها الفعالة. وفي هذا الصدد، تؤيد إثيوبيا جميع المعاهدات الإقليمية والدولية ذات الصلة والاتفاقيات المتعلقة بحقوق المرأة، وهي ملتزمة بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن. وبناء عليه، ما برحت تسعى إلى تعزيز مشاركة المرأة في جميع المجالات وعلى جميع مستويات الحكومة، وقد أحرزت قدرا كبيرا من التقدم على مدى العقدين الماضيين.

وفي مجال السلم والأمن على وجه الخصوص، إنه لمصدر ارتباط كبير لنا أن نلاحظ أن إثيوبيا أكبر بلد مساهم في حفظة السلام من الإناث بنشرها ٥٥٨ منهن في مختلف بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونعمل حاليا على زيادة تعزيز مساهمتنا من النساء في حفظ السلام في صفوف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في السنوات القادمة.

أن تزايد عدد الادعاءات فيما يتعلق بالاستغلال الجنسي والاعتداءات الجنسية التي يرتكبها حفظة السلام التابعين للأمم

إن الالتزام بإنهاء تلك الأعمال الوحشية ضد النساء والفتيات مسؤولية تقع على عاتق كل منا وعلى عاتق كل حكومة، وبصفة خاصة، على مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لممثل إثيوبيا.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة للغاية بشأن دور المرأة في منع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها. ونشيد بأنغولا في ذلك الصدد.

أود أيضا أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على إحاطاتهم الإعلامية.

ونؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي. وفيما يلي بضع نقاط ندلي بها بصفتنا الوطنية.

ما من شك في أن المرأة في وضع فريد يمكنها من تعزيز ثقافة السلام، وليس من ثمة شك أيضا في أن تعزيز مشاركتها الفعالة سيكون له أثر مجد سواء في منع نشوب النزاعات وحلها أو في المساهمة في عمليات حفظ السلام وإعادة التعمير بعد انتهاء النزاع وفي المساعي لبناء السلام. إن قائلة هذا الصباح المديرية التنفيذية لشبكة تمكين المرأة في جنوب السودان مفيد في ذلك الصدد.

وفي ذلك السياق، فإن اتخاذ القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن قبل ١٥ عاما كان بالفعل مهما، غير أن بيت القصيد هو ما مدى التقدم الذي أحرز في تنفيذ القرار. ومن الواضح أنه التنفيذ لم يكن مرضيا. ونثني على الأمين العام على مبادرته إلى إعداد دراسة لاستعراض تنفيذ القرار ونأمل أن تساعد التوصيات على تهيئة مزيد من الفرص للمشاركة الفعالة للمرأة في قضايا السلام والأمن.

منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، شهدنا تصميمًا أكبر على إشراك المرأة في حل النزاعات. ولكن في كثير من الأماكن حول العالم، لا تزال المرأة محرومة من تبوء مراكز السلطة. إذ أُنهن يستبعدن من المناقشات الحاسمة المتعلقة بالحرب والسلام ويستبعدن من عملية صنع القرار والمفاوضات.

لقد برهنت النساء أنهن عوامل حفازة في التغيير، ولقد حان الوقت لضمان أن تتاح فرصة للنساء في كل مكان لكي يصبحن عناصر فاعلة للسلام بدلا من ضحايا سلبات للحرب. واليوم، نشهد ظهور أشكال جديدة من النزاعات والإرهاب، ومشاركة المرأة أمر حاسم لتحقيق عالم أكثر أمنا وأكثر استدامة وأكثر أمنا.

وما من مكان يكون فيه الدور النشط للمرأة في السلام أكثر أهمية مما هو في أفريقيا. فعلى مدى عقود، ابتليت البلدان في جميع أنحاء القارة بالحروب الأهلية والصراعات العرقية والطائفية. وفي الوقت نفسه، فإن الجماعات الإرهابية المتطرفة العنيفة، مثل حركة الشباب، وجماعة بوكو حرام، تزعزع استقرار الدول في جميع أنحاء أفريقيا. فهذه الجماعات تشن حملات إرهاب وحشية ضد الأبرياء، بما في ذلك تفشي التعذيب، وإحراق قرى عن بكرة أبيها.

تواجه النساء والفتيات كابوس خطفهن وفصلهن عن أسرهن وبيعهن كرقائق جنسي - وهو قدر قاس ومروع حقا. من ليبيا إلى نيجيريا إلى كينيا، أدى العنف المتواصل إلى تدمير الملايين من الناس. وتشهد النساء في أفريقيا الأثر الوحشي لتلك الحرب والإرهاب على أسرهن وفي مجتمعاتهن المحلية. وبعد الضربات الإرهابية، وبعد عبور الميليشيات، هن اللائي يعلن أنفسهن ويكافحن من أجل إطعام أطفالهن. إنهن يعرفن تكلفة الصراع، ويرفض العديد منهن الوقوف مع ملاذاة الصمت في الوقت الذي يستشري فيه العنف.

واليوم، بدأت النساء بأخذ زمام أمورهن بأنفسهن، والاضطلاع بدور نشط في تشكيل مستقبل مجتمعاتهن. والأمر

المتحدة، مسألة في الواقع تثير بالغ القلق. وإثيوبيا بوصفها من بين أكبر البلدان المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تأخذ هذه المسألة على محمل الجد وتؤيد سياسة الأمين العام بشأن عدم التسامح إطلاقا. ويتلقى حفظة السلام لدينا تدريبا يسبق عملية النشر، وكلما واجهنا ادعاءات تتعلق بسوء السلوك، نظل ملتزمين بإجراء التحقيقات اللازمة واتخاذ الإجراءات الملائمة.

على الرغم من ذلك، نعتقد أنه بغية إحراز تقدم حقيقي في هذا المجال الحيوي، لا يمكن أن تكون هناك أي انتقائية. ومما سيساعدنا في تحقيق الهدف المنشود اتباع نهج شامل وכלي يضم جميع العناصر العسكرية وعناصر الشرطة المدنية، فضلا عن إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين بطريقة بناءة، ومعالجة الأسباب الجذرية.

أخيرا، اسمحوا لي أن أختتم بياني بتكرار التزام بلدي الراسخ بتحسين حالة المرأة التي تشكل نصف مجتمعاتنا والتي تعتبر مشاركتها الفعالة أمرا في غاية الأهمية لتحقيق الأهداف النبيلة التي حددناها لأنفسنا في مجالات السلام والأمن والحكم الصالح والتنمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد رويت (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): بما أننا نقرب من نهاية الشهر، أود أن أشكركم أيها السيد الرئيس، وأن أشيد بكم، سيدي، على قيادتكم المقتدرة لمجلس الأمن هذا الشهر.

إن الصراعات والنزاعات تهدد حياة ورفاه الملايين من النساء والفتيات في كل أنحاء العالم. وكثيرا ما تكون النساء أول ضحايا الحرب وآخر من يتقاسم ثمار السلام. ومع ذلك، عندما يتعلق الأمر باتخاذ القرارات التي تؤثر عليهن تأثيرا مباشرا، يجري كثيرا إسكات أصواتهن.

على الاضطلاع ببرامج في جميع أنحاء أفريقيا للحد من أوجه التفاوت بين الجنسين، وتدريب النساء على المشاركة في عمليات صنع القرار. وتنظم وكالة ماشاف كل عام، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، حلقة عمل للمرأة الأفريقية بشأن تمكين المرأة سياسيا. والهدف هو مناقشة دور النساء وفرصهن في بناء السلام والوساطة وتسوية النزاعات. وتشجع وكالة ماشاف المرأة وتدعمها في جهودها الرامية إلى اكتساب المهارات والمعارف اللازمة كي تصبح من القادة السياسيين.

واسمحوا لي أن أسرد قصة واحدة من هؤلاء النساء، السيدة دودزيرو نينغو. أرادت دودزيرو على الدوام المشاركة في الحياة السياسية في بلدها الأصلي، زمبابوي، ولكن الفرص المتاحة كانت محدودة بسبب الحالة الاقتصادية والعنف السياسي الجاري. ولذلك قررت المشاركة في برنامجين من برامج وكالة ماشاف التدريبية، برنامج في كينيا والآخر في إسرائيل. وقد وضعت دودزيرو، على وجه السرعة، مهارات العمل وتنظيم المشاريع التي اكتسبتها في وكالة ماشاف، موضع التطبيق في زمبابوي لتصميم برنامج لتمكين النساء من بدء مشاريعهن الخاصة وتحويل القواعد العسكرية السابقة إلى مراكز للتدريب. واليوم، أصبحت دودزيرو مدونة، ناشطة ومعاونة لشؤون البرامج في هيئة الأمم المتحدة للمرأة. إن البرامج والشراكات مثل ماشاف هي التي تسهم في تحقيق هدفنا المشترك - ضمان أن المرأة يمكنها تحقيق كامل إمكاناتها في كل مكان.

وهناك مثل يهودي مشهور يتساءل "إن لم أكن أنا لنفسي، فمن ذا سيكون لي؟" وقد أجابت المرأة في أفريقيا على هذا السؤال بصوت عال وبوضوح. وهي تسعى بفخر للنهوض بذاتها والدفاع عن الآخرين. ويختتم المثل تساؤله بالقول، "وإذا لم يكن ذلك الآن، فمتى إذن؟" ومن أجل تحقيق السلام والأمن في أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم، يجب أن

متروك لنا جميعا لكي نكفل للمرأة الفرصة للقيام بأدوار قيادية في مفاوضات السلام وتسوية النزاعات. هذا هو الطريق إلى السلام المستدام للجميع.

أما في أفريقيا، فقد بدأت تلك العملية بالفعل. ومنذ اعتماد بروتوكول مابوتو في عام ٢٠٠٣ حتى إقرار برنامج الاتحاد الأفريقي للمساواة بين الجنسين والسلام والأمن للفترة ٢٠١٥ - ٢٠٢٠، اتخذت خطوات هامة. وهذه الآليات والهياكل والسياسات تمكن المرأة من تبوء مكانها الصحيح على طاولة صنع القرار.

تولت السيدة ديلغادو الرئاسة.

في جميع أنحاء أفريقيا، تأخذ النساء زمام المبادرة لوضع برامج مبتكرة لإجراء انتخابات سلمية. وأسست شبكات قوية من جماعات المجتمع المدني للنهوض بالمشاركة والقيادة الاستراتيجية للمرأة في السلام والأمن وإدارة الحكم في أفريقيا. ومع ذلك، ورغم هذه المبادرات الهامة، لا يزال عدد النساء اللواتي يشاركن في البعثات السياسية الميدانية أو في محادثات السلام في أفريقيا محدودا. ويجب إزالة جميع الحواجز القائمة على أساس نوع الجنس بحيث يمكن للمرأة في أفريقيا تطوير المهارات والخبرات اللازمة لتولي الأدوار القيادية في مجتمعاتهن.

إن المرأة في أفريقيا تحول ميزان القوى ودولة إسرائيل على استعداد لمساعدتها. ونحن نعرف بصورة مباشرة الآثار المدمرة للإرهاب والصراع، ولكننا نعرف أيضا الدور البناء الذي تضطلع به المرأة في قيادة الطريق إلى السلام.

وتلتزم إسرائيل، بوصفها حليفا وشريكا للعديد من البلدان الأفريقية، بمساعدة المرأة في أفريقيا على الاضطلاع بدور نشط في تحديد المسائل المصرية للحرب والسلام. والشراكة بين أفريقيا وإسرائيل ليست بمجديدة. فقد دأبت الوكالة الإسرائيلية للتعاون الإنمائي الدولي (ماشاف)، منذ أكثر من ٤٠ عاما،

ولكن كُنّا نعترف بالتقدم المحرز في حالة المرأة الأفريقية، فيجب علينا أن نضع في الاعتبار التحديات التي تنتظرنا. وكما جاء في القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، الذي اتخذ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، فإن الانخفاض النسبي في عدد النساء في المناصب العليا في المؤسسات ذات الصلة بمجالات السياسة والسلام والأمن يمكن أن يكون له تأثير ضار على صون السلم والأمن الدوليين. نحن بحاجة إلى المزيد من النساء اللاتي يشتركن في جميع الأنشطة التي تقودها الأمم المتحدة، ولا سيما في عمليات حفظ السلام وبناء السلام. كما أننا بحاجة إلى آلية تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لجدول أعمال المرأة والسلام والأمن. ولذلك قررت بولندا أن تخصص ما لا يقل عن ١٥ في المائة من مجمل تمويلاتها المستقبلية لصندوق بناء السلام لتلبية الاحتياجات الخاصة بالمرأة، ولا سيما لتعزيز المساواة بين الجنسين في حالات ما بعد النزاع.

ولكن دعونا لا ننسى مصير النساء ضحايا الصراعات. وهذا هو السبب في أن بولندا تدرك أهمية مبادئ كيغالي بشأن حماية المدنيين وتنوي التوقيع عليها. كما ندعو إلى التنفيذ الصارم لسياسة عدم التسامح مطلقا إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين من جانب أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، من المهم أيضا تحقيق مستوى عال من الاتساق بين جميع الاستعراضات الجارية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهيكل بناء السلام وتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وأود أن أختتم بياني بالتشديد على أن الاستفادة من الإمكانيات الهائلة للمرأة أمر ضروري للحفاظ على السلام. ويحدونا الأمل في أن يدعم المجتمع الدولي بأسره، بما في ذلك الأمم المتحدة، يدعم تلك الجهود ويكملها بهدف تحقيق النجاح في كفالة السلام والازدهار في أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

يكون الرد اليوم؛ إن الوقت المناسب للمرأة كي تمارس القيادة هو الآن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد كرزيفوسادزكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الأنغولية على عقد مناقشة اليوم بشأن هذا الموضوع الهام المتعلق بصون السلام والأمن في أفريقيا.

تؤيد بولندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. بيد أنني أود أن أضيف بضع ملاحظات من منظورنا الوطني.

وكما أبرزت الورقة المفاهيمية الممتازة (S/2016/219)، المرفق التي أعدها وفد أنغولا من أجل هذه المناقشة، فلا نبالغ مهما أكدنا على دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها في أفريقيا. وكما أظهرت مختلف الدراسات، فإن لمشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات، وكذلك في جهود حفظ السلام وبناء السلام، تأثيرا إيجابيا على النجاح المحتمل لتلك الجهود. وما من شك في أن دور المرأة في القارة الأفريقية آخذ في الازدياد. وهي تضطلع بدور رئيسي في العديد من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. كما ينبغي النظر إلى العدد المتزايد للجمعيات النسائية - ويمكن الاستشهاد بالمثل الإيجابي في إثيوبيا - على أنه علامة هامة على تنامي دور المرأة الأفريقية.

وهناك أيضا تطورات إيجابية في المجال السياسي. وتقود رواندا الآن حملة تصنيف المرأة في البرلمانات التابعة للاتحاد البرلماني الدولي، حيث أن أكثر من ٦٣ في المائة من أعضاء مجلس النواب هن من النساء. كما ترحب بولندا بالدور المتزايد للقيادات النسائية الأفريقية، مثل رئيسة ليريا إلين جونسون - سيرليف، ورئيسة موريشيوس أمينة غريب - فاكيم. ولا عجب أن الاتحاد الأفريقي قد أعلن العقد الحالي عقدا للمرأة الأفريقية.

قيام الاتحاد الأفريقي بتعيين المبعوثة الخاص بشأن المرأة والسلام والأمن في عام ٢٠١٤ خطوة إيجابية أخرى نحو زيادة مشاركة المرأة على قدم المساواة في عمليات السلام. كما أن كندا تشيد بالالتزام المستمر من جانب الاتحاد الأفريقي بقضايا المرأة مع تركيز مواضيعي على "تمكين المرأة وتنميتها" في عام ٢٠١٥، و"حقوق الإنسان مع التركيز بوجه خاص على حقوق المرأة" في عام ٢٠١٦.

وفي حين أنه من المهم إشراك المرأة والمجموعات النسائية في العمليات رفيعة المستوى لمنع نشوب الصراعات الكبرى وحلها، فمن المهم أيضا تمكين المرأة على الصعيد المحلي. وكمثال على ذلك، أود أن أشير إلى إعلان جوس المتميز لعام ٢٠١٤ الذي أصدرته نساء مدينة جوس في ولاية بلاتو، نيجيريا. وكجزء من عملية حوار جوس الأوسع نطاقا فيما بين الطوائف، اجتمعت النساء المهلمات اللائي ينتمين لمختلف المجتمعات التي كانت في حالة صراع لحوالي ٢٠ عاما، من أجل معالجة أسباب النزاع، والتزامن بمواصلة العمل من أجل تسوية الخلافات وتقديم توصيات قوية إلى الحكومة ومجالس الشيوخ المحلية بشأن سبل المضي قدما. وتشعر كندا بالتواضع إزاء شجاعة هؤلاء النساء والشرف لتمكنها من دعم مسعاهن. كما تدعم كندا المشاريع في أفريقيا لتلبية الاحتياجات المحددة للنساء والفتيات في حالات النزاع وحالات الطوارئ. نحن نضطلع باستجابة قوية للعنف الجنسي في حالات النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى الأفريقية. وتشمل برامجنا إتاحة إمكانية الاحتكام إلى القضاء للناجين ومحاسبة الجناة، بسبل منها نشر خبراء الاستجابة السريعة في مجال العدالة.

إن خطة عمل كندا الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن تركز وتوجه التدخلات الكندية في حالات النزاع وما بعد النزاع لضمان معاملة النساء والرجال على قدم المساواة

السيد غرانت (كندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلّم باسم كندا في هذه المناقشة بشأن دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها في أفريقيا. نحن ننظر إلى هذه المناقشة بوصفها مبادرة هامة ومنطقية ترمي إلى إعطاء معنى في السياق الأفريقي، للبرنامج الدولي بشأن المرأة والسلام والأمن في أعقاب الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

(تكلم بالفرنسية)

في تشرين الأول/أكتوبر، احتفلت الأمم المتحدة بتلك الذكرى بإجراء استعراض رفيع المستوى بشأن تنفيذ القرار، وإطلاق الدراسة العالمية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، مما يوفر لنا نظرة كاملة على ما تم إنجازه بشأن المرأة والسلام والأمن، ويبين العمل الذي ما زال يتعين القيام به.

وتعتقد كندا أن قضية دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها قد تم إبرازها بشكل جيد. إن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات كعوامل لتحقيق السلام والتنمية، والاحترام الكامل لحقوق الإنسان لهن، والحماية من العنف الجنسي والتصدي له، تقبل حاليا كشروط مسبقة لتحقيق السلام المستدام والرخاء. إن العمل المتبقي هو تطبيق تلك المبادئ على أرض الواقع، بما في ذلك ما يتعلق بالصراعات في أفريقيا، وهو موضوعنا اليوم.

(تكلم بالإنكليزية)

وتشيد كندا بعمل الاتحاد الأفريقي في النهوض بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن عن طريق وضع سياسات وآليات من قبيل بروتوكول الاتحاد الأفريقي الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلقة بحقوق المرأة في أفريقيا، والإعلان الرسمي بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا، وإطار السياسات الإنمائية وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. ويمثل

الإجراءات الرامية إلى تلبية مختلف الاحتياجات، الأمر الذي ينتج مشاركة أوسع نطاقا في اتفاقات السلام ويؤدي في نهاية المطاف إلى إحلال السلام المستدام.

وفي أفريقيا، أدت العديد من الآليات والسياسات والمهاكل إلى إيجاد بيئة تمكن المرأة من الاضطلاع بدور رئيسي في مجال السلام والأمن. ويلزم البروتوكول المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا لعام ٢٠٠٣، الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والإعلان الرسمي بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا لعام ٢٠٠٤ الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بأن تتيح المشاركة والتمثيل الكاملين والفعالين للمرأة في عمليات السلام، بما في ذلك في مجال منع نشوب الصراعات وحلها وإدارتها والإعمار بعد الصراع في أفريقيا، كما هو منصوص عليه في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

كما تؤدي المرأة في جميع أنحاء أفريقيا أيضا أدوارا ليس لها مثيل في مجال الإنذار المبكر، والوقاية من العنف، بما في ذلك أعمال العنف المرتبطة بالانتخابات، وقد أنشأت منابر مبتكرة لتنظيم انتخابات سلمية في عدة بلدان تحضر لعقد انتخابات حساسة. وفي الوقت نفسه، هناك العديد من العقبات والتحديات التي تحول دون الإدماج الكامل لهذه المساعي في نهج وسياسات رسمية بقدر أكبر. وغالبا ما يؤدي قصور التحليل الجنساني لعوامل النزاع والسلام وندرة إدراج المسائل الجنسانية في مبادرات الإنذار المبكر والتحدي المتكرر المتمثل في توفير استجابة في الوقت المناسب لمؤشرات الصراع إلى تجاهل المعلومات سواء التي تقدمها المرأة أو تلك التي تتعلق بها، والتي يمكن أن تساعد على استنباط استراتيجيات استجابة شاملة ومستدامة.

إننا نرحب بقرار الجمعية العامة ٢٥٥/٦٦، بشأن قدرة المدنيين في أعقاب النزاعات في مجال دعم القدرات الوطنية لبناء السلام بعد انتهاء الصراع، والجهود المبذولة لتوسيع وتعميق مجموعة الخبراء، مع إيلاء اهتمام خاص لعبئة قدرات البلدان

وبكرامة، وأن تتاح دائما للمرأة فرصة المشاركة الكاملة. وقد أعلنت الحكومة، في اليوم الدولي للمرأة خلال هذا العام، أنه سيجري تجديد خطة عملنا، مما يمثل علامة مؤكدة على التزام كندا المستمر بتعزيز دور المرأة في مجال منع نشوب الصراعات وحلها، بما في ذلك في أفريقيا. وتتطلع كندا إلى مواصلة العمل مع جميع أولئك الذين يعملون بتفان من أجل إنهاء الصراع في أفريقيا وإشراك المرأة في تلك الجهود.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وأود، أولا وقبل كل شيء، الثناء على أنغولا لأخذها زمام المبادرة لعقد هذه المناقشة المتعلقة بدور المرأة في منع نشوب الصراعات وحلها في أفريقيا وإعدادها الورقة المفاهيمية (S/2016/219، المرفق). وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية.

إن دعوة المرأة إلى إحلال السلام ثابتة وواسعة النطاق. والمرأة تضطلع بدور هام في مجال منع نشوب الصراعات وحلها. ومشاركتها حاسمة عموما لفعالية مجمل جهود السلام والأمن، عندما يتم إشراكها بصورة هادفة. وكما تقترح الورقة المفاهيمية، في الحالات التي تكون فيها المنظمات النسائية قادرة على ممارسة تأثير قوي على عملية التفاوض، تصبح فرص التوصل إلى اتفاق أكبر، وتزيد الاستدامة بنسبة ٢٠ في المائة على الأقل وتستمر في النمو بمرور الوقت. وقد أثبتت المرأة أنها شريكة مهمة في المناقشات المتعلقة بمنع نشوب النزاعات وتسويتها والحفاظ على السلام والأمن وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. وتسهل مشاركة المرأة في منع نشوب الصراعات في أفريقيا تقديرا أكثر شمولاً لأسباب الصراع وإيجاد حلول بديلة له. ولا تزال إسهامات المرأة في منع نشوب الصراعات تعزز

لكن من المخيب للآمال أن نلاحظ أن مشاركة المرأة في منع نشوب الصراعات وعمليات السلام والانتقال السياسي في مرحلة ما بعد الصراع، لا تزال تشكل تحدياً كبيراً. وفي رأينا، لا يزال تمثيل الجنسين يشكل أفضل وسيلة لضمان عملية صنع قرار متوازنة، تأخذ بعين الاعتبار جميع السكان وكل العوامل الهامة الأخرى.

ومن أجل الإسهام في تحقيق هذا الهدف في القارة الأفريقية، تساهم بلجيكا بمبلغ مليوني يورو لتنفيذ مشروع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والذي يدعم حقوق المرأة الكونغولية ومشاركتها في إطار القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويستثمر هذا المشروع في دعم التمكين الاقتصادي والتدريب في مجال القيادة النسائية. وفي مالي، تشترك بلجيكا مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في رئاسة مجموعة المانحين فيما يتعلق بالقضايا الجنسانية. وترحب بلجيكا بزيادة عدد النساء في حكومة مالي في أعقاب التعديل الوزاري الأخير وتعتبره تطوراً إيجابياً في قبول الدور الرئيسي للمرأة. ومع ذلك، يعرب بلدي عن أسفه لاستمرار نقص تمثيل المرأة على مستوى صنع القرار من بداية عمليات الوساطة، وتمثيلها الضعيف في مرحلة التنفيذ.

وتأمل بلجيكا أن تساعد خطة عملها الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ على معالجة أوجه القصور تلك.

ختاماً، أود أن أشدد على أن بلجيكا ستواصل تنفيذ خطة عملها وإعطاء الأولوية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) سواء على صعيد السياسات أم على الصعيد العملي. وتدعو بلجيكا جميع البلدان إلى أن تأخذ بعين الاعتبار أحكام القرار بشأن الحماية والمشاركة والوقاية. وفي السياق نفسه، تهيب بلجيكا بجميع البلدان الأفريقية أن تصدق على بروتوكول مابوتو المعروف أيضاً باسم البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي

النامية، خاصة في أوساط النساء، باعتبار ذلك أمراً حيوياً لقيام الأمم المتحدة بأنشطة ناجحة في مجال بناء السلام. وفي هذا الصدد، نؤكد ضرورة أن تتماشى جهود الأمانة العامة للتوعية الفعالة بهذا الخصوص مع القواعد والأنظمة القائمة وأن تتم بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء. وتأمل حركة عدم الانحياز أن تسهم هذه المناقشة المفتوحة في الجهود الجارية لإدماج جدول أعمال المرأة والسلام والأمن في جهود منع نشوب الصراعات، مع التركيز على أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بلجيكا.

السيدة فرانكني (بلجيكا) (تكلمت بالفرنسية): تعلن بلجيكا تأييدها التام للبيان الذي أدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وبصفتي الوطنية، أود أن أبدي الملاحظات التالية:

يود وفد بلدي أولاً أن يشكر الرئاسة الأنغولية على عقد هذه المناقشة وعلى إتاحة الفرصة لنا للمشاركة. كما يشكر وفد بلدي جميع المشاركين على بيانهم.

تشكل مشاركة المرأة في حل النزاعات أولوية بالنسبة لبلجيكا على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء، وهو ما يتضح من واقع أن إحدى الركائز الست في خطة عملنا الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن مخصصة لها. ويجب أن تكون النساء قادرات على تقرير مصيرهن بأنفسهن والإسهام في منع نشوب الصراعات وحلها وبناء السلام. وتشير العديد من الدراسات إلى أن مشاركة المرأة تزيد من فعالية المساعدات الإنسانية ومن مصداقية وجودة عمليات حفظ السلام ومعدل الانتعاش الاقتصادي في حالات ما بعد الصراع واستمرارية اتفاقات السلام.

وتود بلجيكا الإشادة بجميع المبادرات المتخذة في أفريقيا لزيادة مشاركة المرأة في الوقاية من العنف ونظم الإنذار المبكر.

مؤثر من النساء في المفاوضات الدولية وأنشطة حفظ السلام أن يحدث تغييرا.

وعلى الجبهة المعيارية، فقد تم التأكيد مرة تلو الأخرى على الدور الهام الذي تضطلع به المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها، ومشاركتها على قدم المساواة في جميع الجهود الرامية إلى صون وتعزيز السلم والأمن في العديد من وثائق الأمم المتحدة، وخاصة قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقد جسدت ذلك القرار الأحكام ذات الصلة في الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق المرأة.

وقد تمكنت القارة الأفريقية - بدعم من النساء - من التغلب على العديد من النزاعات. وبقينا أن المرأة الأفريقية أثبتت قدرة كبيرة على الإسهام في الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة والسلام الدائمين. وما تزال المرأة الأفريقية تسهم في العديد من النزاعات التي ما زالت تعصف بقارتنا إسهامات فعالة، بما في ذلك عن طريق الوسائل السلمية، في حل النزاعات والتركيز بصورة أكبر على الرفاه الجماعي. وقد تميزت المرأة الأفريقية بكونها مفاوضة موهوبة في الكثير من الحالات، وخاصة بسبب عدم انخراطها في القتال. بل إنها غالبا ما تكون هدفا أو ضحية للعنف، ولا سيما للعنف ذي الطابع الجنسي، غير أن المرأة الأفريقية تمكنت من إيجاد التدابير العملية لمنع نشوب النزاعات وشاركت في الجهود الرامية إلى إعادة بناء السلام الدائم. واضطلعت المرأة الأفريقية أيضا بدور هام في تحقيق الاندماج بين الأعراق ونشر ثقافة السلام على جميع المستويات، من مرحلة الطفولة المبكرة إلى مرحلة الرشد. وقد ساعد ذلك في حالات كثيرة على بناء التماسك الاجتماعي ودرء الفتنة الاجتماعية والثقافية، فضلا عن تمكين مختلف المجموعات الإثنية من العيش معا في وئام سواء في الحيز نفسه أو جنبا إلى جنب.

لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا. فالمرأة قوة لأجل السلام، ومن الضروري أن تكون قادرة على القيام بدورها الكامل بوصفها من الجهات السياسية الفاعلة في تحقيق السلام والأمن والتعمير بعد انتهاء النزاع.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد لعسل (المغرب) (تكلم بالفرنسية): يشكر وفد بلدي الرئاسة الأنغولية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها في أفريقيا. وأود أيضا أن أشكر جميع المتكلمين على إسهاماتهم في هذه المناقشة.

ويسلم المجتمع الدولي بالإجماع بالإسهام الإيجابي الذي يمكن أن تقدمه المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها. فقد أثبت التاريخ أن السلام والاستقرار يكونان أكثر استدامة حين تشارك المرأة في تنفيذ التدابير الرامية إلى منع نشوب النزاعات وحلها. وما أبسط السبب: فالمرأة جزء أساسي من المجتمع، وعليه، فإن مشاركتها في مثل هذه العمليات يجعل ممكنا الأخذ باحتياجاتها وشواغلها في الاعتبار بشكل كامل وفعال.

وقد لاحظت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في توصيتها العامة رقم ٣٠ الصادرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣

”تدني مستوى مشاركة المرأة في المؤسسات العاملة في مجال الدبلوماسية الوقائية... وأنه لن يكون بوسع الدول الأطراف وضع استجابات ملائمة إلا بإشراك المرأة بوصفها من أصحاب المصلحة، واستخدام التحليل الجنساني للنزاع“.

وعلاوة على ذلك، أقرت اللجنة بأن المرأة تضطلع بدور قيادي في فترات النزاع، وأكدت أن من شأن إشراك عدد

ولا تزال هناك تحديات عديدة، بالرغم من الجهود الكبيرة المبذولة لتنفيذ هذه الخطة والتقدم المحرز على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية. وما تزال المرأة في جميع أنحاء العالم تعاني من التزايدات والعنف الجنسي والعنف الجنساني والتطرف العنيف بصورة غير متناسبة، ما يهدد بتقويض المكاسب الهشة التي تحققت في الماضي. ويجب علينا جميعاً - لأجل المضي قدماً - أن نعمل بتنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها حكومات بلداننا للمرأة من قبل ٢٠ عاماً بغية تحقيق المساواة بين الجنسين في فترة ما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي أن تواصل الأمم المتحدة تقديم الدعم والمساعدة للمرأة في الاضطلاع بدورها بوصفها من عناصر السلام، في الوقت ذاته الذي تحول فيه بصورة فعالة دون أن تصبح المرأة ضحية، فضلاً عن توفير الحماية اللازمة لها في حالات النزاع.

وتؤيد سلوفاكيا بقوة مشاركة المرأة في صون السلم والأمن الدوليين بطريقة متكافئة وكاملة، وتدعو إلى التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومن شأن المشاركة والقيادة الاستراتيجيتين للمرأة في منع نشوب النزاعات وصنع السلام وبناء السلام، وفي جميع جوانب حياة المجتمع على وجه العموم، أن تعزز فرص تحقيق السلام المستدام. ولن يتسنى لنا تحقيق الأهداف الطموحة للتنمية المستدامة بدون مشاركة المرأة بصورة نشطة وعلى قدم المساواة.

ومن المتفق عليه عموماً أن إصلاح قطاع الأمن أمر أساسي لبناء السلام بعد انتهاء النزاع ولتهيئة الظروف اللازمة للتعمير وتحقيق التنمية. ويجب أن تكون مؤسسات قطاعي الأمن والعدالة ذات طابع تمثيلي، فضلاً عن تلبيتها لاحتياجات النساء والرجال على حد سواء. ويجب أن يراعي نهج الأمم المتحدة المعني بإصلاح قطاع الأمن الاعتبارات الجنسانية في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم. ويشدد القرار ٢١٥١ (٢٠١٤) بشأن إصلاح القطاع الأمني على

ويتطلب منا عالم اليوم تعزيز مشاركة المرأة في عمليات منع نشوب النزاعات وحلها. ويجب أن تشارك المرأة في جميع مراحل المفاوضات المتعلقة بمنع نشوب النزاعات وتحقيق السلام والعدالة الانتقالية وإعادة الإعمار. ولا يمكننا اعتبار المرأة مجرد ضحية للنزاعات أو كونها مراقباً لعملية صنع القرار لا أكثر. ومن الضروري أن يبدي المجتمع الدولي إرادة سياسية قوية والتزاماً ثابتاً لأجل زيادة تمكين المرأة وضمان مشاركتها الكاملة والمنظمة في جميع جوانب الحياة الاجتماعية وفي شتى عمليات السلام.

وأخيراً، فإن من الضروري دعم العمل الذي يضطلع به المجتمع المدني، بما في ذلك عمل الناشطات في مجال حقوق الإنسان وتعزيز آليات العدالة الدولية. فالنساء هن عيون وآذان المجتمع الدولي فيما يتعلق بتعزيز السلام وحقوق المرأة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

السيد غلبافي (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة. وأود أن أشكر أيضاً مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم الشاملة.

وعلى مدى العقود القليلة الماضية، أصبحت المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة رؤية إيجابية وتطلعية للتنمية في أفريقيا. وعلى الصعيد القاري، اعتمد القادة الأفارقة صكوكاً قوية، مثل بروتوكول مابوتو، والإعلان الرسمي بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا وعقد المرأة الأفريقية. وفي كانون الثاني/يناير، أعلن الاتحاد الأفريقي عام ٢٠١٦ ليكون العام الأفريقي لحقوق الإنسان، مع التركيز على حقوق المرأة بوجه خاص. ووفقاً لإحصاءات الأمم المتحدة، تشكل البلدان الأفريقية الآن ثلث البلدان التي لديها خطط عمل وطنية ترمي إلى تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الأمر الذي يضيف منظوراً أفريقياً هاماً إلى جدول أعمال المرأة والسلام والأمن.

فسنخطو مزيداً من الخطوات الكبيرة صوب تحقيق التنمية المستدامة ومنع نشوب النزاعات وحلها.

ولكننا نرى أيضاً ردة فعل وخوفاً، كما أكدت الدراسة العالمية، من أن تمكين المرأة يهدد النسيج الاجتماعي. ونرى أنه في العديد من مناطق النزاع في جميع أنحاء أفريقيا ما زالت النساء لا يشاركن رسمياً في منع نشوب النزاعات وحلها. تواجه المرأة في تلك المناطق مخاطر وعنفًا واستغلالاً وانتهاكاً جنسيين على أساس يومي.

والتطرف العنيف آخذ في الازدياد. إن الاتجاه المثير للقلق في استخدام العنف الجنسي كأسلوب من أساليب الإرهاب، والعنف واسع النطاق ضد المرأة هي أمثلة على الاستهداف المحدد للنساء من جانب الجماعات المتطرفة. ونتيجة لذلك، كثيراً ما تتعرض النساء والفتيات للوصم بالعار من أسرهن وأفراد المجتمع المحلي. ونحن بحاجة إلى وقف تلك التطورات المقلقة الآن. ويمكننا أن نفعل ذلك بزيادة دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها، وبالتشديد على أن النساء هن أيضاً قائدات وعوامل للتغيير.

وبإدماج المناظير الجنسانية في مجال منع نشوب النزاعات وحلها، يمكننا أن نبني مجتمعات سلمية عادلة ومستدامة في كل مكان - مجتمعات تكون فيها المرأة آمنة وترتاد المدرسة، حيث المرأة تشارك بنشاط في مستقبل المجتمعات الديمقراطية وتشارك مشاركة نشطة في الحياة السياسية. وأخيراً وليس آخراً، في مثل هذه المجتمعات تتمتع المرأة بالمساواة في الفرص الاقتصادية لرعاية أسرهن ومجتمعاتهن المحلية.

وشهدنا نتائج جهود المرأة الأفريقية القوية، مثل الفائزة بجائزة نوبل ليماء غبوي، التي طالبت بالسلم في ليبيريا خلال عملية السلام في عام ٢٠٠٣ ببدء حركة سلام نسائية. وهناك العديد من محفزي التغيير مثلها.

أهمية مشاركة المرأة بصورة فعالة وكاملة وعلى قدم المساواة في جميع مراحل عملية إصلاح قطاع الأمن. ويمثل إصلاح قطاع الأمن بصورة مراعية للاعتبارات الجنسانية أمراً أساسياً لتطوير مؤسساته بحيث تكون غير تمييزية وممثلة للسكان حقاً وقادرة على الاستجابة بفعالية للاحتياجات الأمنية المحددة لشتى الفئات. ويجب أن يشمل إصلاح قطاع الأمن أيضاً إصلاح عمليات التوظيف وتحسين توفير الخدمات الأمنية بهدف التصدي للعنف الجنسي والعنف الجنساني ومنع حدوثهما.

ختاماً، أود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لأؤكد مجدداً دعمنا القوي لسياسة الأمم المتحدة القائمة على عدم التسامح مطلقاً إزاء الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي من قبل حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وأود أن أنوه هنا بأهمية عمل المدافعين عن الحقوق الإنسانية للمرأة الذين يعملون في أوضاع متأثرة سلباً بالنزاعات، علاوة على ضرورة حمايتهم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمثل هولندا.

السيد مينكفيلد (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكر أنغولا على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها في أفريقيا.

وفي الوقت الحاضر، هناك العديد من النساء الأفريقيات اللواتي يتم تمكينهن، ويلتحقن بالمدرسة، وينضممن إلى القوى العاملة ويدعمن أسرهن. ومن المشجع جداً أن نرى مزيداً من النساء يجري ترشيحن وتعيينهن في المناصب القيادية، بصفة ممثلات خاصات للأمين العام وقائدات للقوات. لقد ازداد عدد النساء زيادة كبيرة في مناصب مختلفة وفيما بين الموظفين المدنيين للأمم المتحدة. وإذا حدث في المستقبل القريب أن استطعنا أيضاً زيادة عدد النساء في صفوف الجيش والشرطة،

المسار الثالث للتغيير هو زيادة حماية المرأة. ولا يمكننا التركيز حصراً على مشاركة النساء دون أن نكفل لهن الحماية والسلامة. وما زال منع العنف الجنسي والحماية منه مسألة بحاجة إلى اهتمامنا الكامل.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، حضرنا نحن الدول الأعضاء المناقشة المفتوحة (انظر S/PV.7533) بشأن المرأة والسلام والأمن. وتشاطرنا الأحلام والآمال من أجل النساء في بيئات النزاع. ولكن علينا أن نهض ونترجم تلك الآمال إلى تحسينات عملية. وعلينا أن نتجاوز الأقوال. ويمكننا أن نفعل ذلك معاً من خلال حماية النساء، والعمل مع المجتمع المدني، وتبادل المعارف والممارسات الجيدة.

وفي الختام، فإن مملكة هولندا تواصل القيام بدورها كشريك من أجل السلام والعدالة والتنمية. ولا تزال هولندا تدعم بقوة تنفيذ القرارات ٢١٧١ (٢٠١٤) و ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ٢٢٤٢ (٢٠١٥) وقرارات المتابعة الأخرى بشأن المرأة والسلام والأمن.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد نيبشاك (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيسة، ووفد بلديكم على تنظيم هذه المناقشة الهامة عن دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها في أفريقيا وعلى الورقة المفاهيمية الشاملة (S/2015/219، المرفق) التي وزعتها فيما بين الدول الأعضاء. وحقيقة أن هذه هي المناقشة المفتوحة الثانية بشأن أفريقيا أثناء رئاسة أنغولا لمجلس الأمن تبين التزام بلديكم بمنع نشوب النزاعات وتحقيق السلام المستدام في قارتنا. وأشكر أيضاً كلاً من المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة فومزيلي ملامبو - نغوكا؛ والأمين العام المساعد للشؤون السياسية السيد تايي - بروك زيريهون؛ ورئيس لجنة بناء السلام السفير ماشاريا كاماو؛ فضلاً عن السيدة باليكي أيانغ، على إحاطتهم الإعلامية في وقت سابق اليوم.

إن موضوع المرأة والسلام والأمن هو موضوع أولويات في السياسة الخارجية والإغائية لهولندا. وقد حان الوقت لتحويل الأقوال إلى أفعال. ونعتقد أنه يمكننا تحسين دور المرأة في منع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها من خلال ثلاثة مسارات هامة للتغيير.

أولاً نحتاج إلى تبادل المعارف والممارسات الجيدة المتعلقة بمنع نشوب النزاعات ومشاركة المرأة بدءاً من المستوى المحلي إلى المستوى الدولي. وإننا بحاجة إلى منع نشوب النزاعات عن طريق الجمع بين الجهات الفاعلة والآفاق المستقبلية الدبلوماسية والإغائية والاقتصادية. وتدعم هولندا تنفيذ خطة العمل الوطنية للمالي، وقد عينت خبراء في الشؤون الجنسانية لدى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويمكننا أيضاً تحقيق التغيير والسلام من خلال تقديم الدعم للمجتمع المدني والعمل معه. وخطة عملنا الوطنية الجديدة الثالثة مثال على ذلك. ونسهم بالترافق مع شركائنا من المجتمع المدني في إيجاد بيئة مواتية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان حتى تتمكن المرأة من المشاركة بشكل مجدي في منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام، والحماية، والإغاثة والإنعاش. وإذا كنا نريد تحسين دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها، فعلى إشراك المجتمعات المحلية على نطاق واسع.

ومع الاعتراف بأن الدول هي المسؤولة في المقام الأول عن منع نشوب النزاعات، نرى أيضاً مسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي والمجتمع المدني من أجل بناء عالم أكثر أمناً. وعلى سبيل المثال، في إطار خطة عملنا الوطنية، أقنعت المنظمات النسائية في السودان، على المستوى الشعبي، الجماعات المتنازعة والقبائل بالقاء الأسلحة وبدء الحوار.

في تحقيق نتائج إيجابية للسلام. فعلى سبيل المثال، تعتمد فرادى النساء، فضلاً عن المنظمات النسائية، مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات للحد من الخوف وعدم اليقين في أعقاب النزاع وتهيئة بيئة من الثقة والتعاون.

علاوة على ذلك، فإن النساء اللاتي يتبنون مراكز قيادية سياسية بإمكانهن أن يشكلن بديلاً مباشراً عن الجهات الفاعلة السياسية التقليدية، ويمثلن إضافة إلى زخم التغيير بعد انتهاء الصراع، ويواجهن مظالم الماضي. وكثيراً ما يستخدم هويتهن الجنسانية وتجاربهن الاجتماعية المشتركة لرأب الصدع، وتوفير مثال للسياسيين الآخرين على العمل عبر الخطوط الحزبية، وهي حالة غالباً ما يُفتقر إليها في معظم حالات ما بعد الصراع.

وكما يعلم المجلس، سوف نخيي في نيسان/أبريل الذكرى السنوية الثانية والعشرين للإبادة الجماعية التي ارتكبت ضد التوتسي في رواندا عام ١٩٩٤، وأدت إلى أن تصبح النساء أغلبية بين سكاننا في أعقاب الإبادة الجماعية مباشرة. وعلى الرغم من أن نساء رواندا وقعن ضحايا، فقد فُضن فوراً بما لديهن من قدرة، وبدأن بإعادة إعمار بلدهن عن طريق القيام بأدوار اجتماعية واقتصادية غير تقليدية بوصفهن ربّات أسر، وقائدات في المجتمعات المحلية، وعاملات على كفالة التمويل وتلبية احتياجات مجتمعاتهن المحلية وأسرهن.

وفي أعقاب ذلك، بذلت الحكومة والجماعات النسائية جهوداً متضافرة من أجل تلبية احتياجات المرأة الرواندية، وإشراكها في جميع العمليات الهامة لإعادة الإعمار والمصالحة على الصعيد الوطني. واليوم، تمثل قصة رواندا من نواح عديدة عملية جماعية للتعلم الاجتماعي تتجاوز حدودنا.

وبالإضافة إلى تخطي عتبة ٣٠ في المائة من النساء في الهيئات الحكومية لصنع القرار، على النحو الذي ينص عليه الدستور، ورغم وجود الأغلبية الساحقة من النساء في برلماننا، فإن الأجهزة الأمنية في رواندا، بالتعاون مع الوكالات

وكما أبرزت الدراسة العالمية لعام ٢٠١٥ بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وتمشياً مع التوصيات الواردة في الاستعراضات التي اختتمت لتوها بشأن عمليات السلام، يتطلب المنع الفعال لنشوب النزاعات اتباع نهج كلي يشمل التدابير التشغيلية القصيرة الأجل والنهوج الهيكلية الأطول أجلاً. ويسلّم هذا النهج الكلي بأن مشاركة المرأة في تصميم وتنفيذ تسوية النزاعات وما بعدها وأنشطة بناء السلام هو أمر حاسم لاستدامة السلام والتنمية في أعقاب النزاع.

وقبل الدراسة العالمية، كان هناك خلال السنوات القليلة الماضية اعتراف متزايد من جانب الحكومات، والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني بأهمية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الكفاح المستمر من أجل المساواة والديمقراطية وحقوق الإنسان، وكذلك من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية - وكلها تدابير هيكلية تعالج الأسباب الجذرية للنزاع.

واليوم، في كل بلد ومنطقة تقريباً من مناطق العالم، أحرز تقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، على الرغم من أن التقدم كان متفاوتاً وأن المكاسب لا تزال هشة في أفريقيا، بما في ذلك تزايد عدد حالات العنف ضد النساء والفتيات في النزاعات المسلحة في العديد من البلدان الأفريقية. غير أنه، ومع أن المرأة لا تزال ضحية العنف في النزاع المسلح، شرعت العديد من المجتمعات الخارجة من النزاع في أفريقيا في العقد الماضي بالانتقال الصعب من النزاع المسلح نحو التسوية وبناء السلام، وقد أقرّت بأن بناء السلام الدائم الذي يدعم التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في فترة ما بعد الحرب يتطلب المشاركة الكاملة لجميع المواطنين، بمن فيهم النساء والفتيات.

وإذ أتكلم انطلاقاً من التجربة، هناك اليوم الكثير من السبل التي يمكن من خلالها لإشراك المرأة في بناء السلام بعد انتهاء النزاع أن يدعم مبادرات بناء السلام، وبالتالي الإسهام

وعلى الرغم من تحسن الممارسات في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بعد ستة عشر عاما من اتخاذه، ثمة تحديات على صعد متعددة ما زالت قائمة، وهي تواصل إعاقة مشاركة المرأة وحمايتها والتمتع بالأمن في ديارها وبلداتها، بما في ذلك عجز الفرص المتاحة للمرأة لكي تمارس القيادة، واستمرار التمثيل الناقص للمرأة في عمليات منع نشوب الصراعات، وحل الصراعات، وتوفير الحماية، وبناء السلام.

ويتعين على المجتمع الدولي والدول الأعضاء كليهما بذل المزيد من الجهود من أجل الحفاظ على المكاسب السابقة، بغرض خفض أوجه التفاوت التي لوحظت على مختلف المستويات في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

أخيرا، نحث جميع الدول الأعضاء في مرحلة ما بعد الصراع على أن تفعل المزيد لمواجهة هذه التحديات. كما نتطلع إلى التنفيذ الكامل للتوصيات الصادرة عن الاستعراض المستقل لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة البرتغال.

السيدة بوكارينو (البرتغال) (تكلمت بالإنكليزية): أود أولا أن أشكر أنغولا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة في الوقت المناسب جدا، وعلى إتاحة الفرصة للدول الأعضاء كي تعرب عن وجهات نظرها بشأن هذه المسألة الملحة.

منذ البداية، ما فتئت البرتغال تؤيد بقوة جدول أعمال المرأة والسلام والأمن، لأننا نعتقد أنه يتصف بالأهمية في التصدي للأثر غير المتناسب الذي يخلقه الصراع المسلح على النساء والفتيات، وفي تعزيز مشاركتها في عمليات السلام.

وعلى مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، أدرك مجلس الأمن، من خلال اتخاذ عدة قرارات، الدور الهام الذي تؤديه النساء والفتيات في صون السلم والأمن الدوليين. ولكن مع

الحكومية الأخرى والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني، أطلقت مبادرات لحماية النساء والفتيات، والتصدي للعنف الذي يستهدفهن؛ ومثال على ذلك تشغيل المراكز الجامعة التي تتيح طائفة واسعة من الخدمات المجانية لضحايا العنف القائم على نوع الجنس، والتي تديرها الشرطة الوطنية. كما أنشأنا في جميع أنحاء البلد مكاتب للشؤون الجنسانية في مراكز الشرطة والجيش، وفي المحاكم الوطنية بغية توفير الخدمات التي تراعي الاعتبارات الجنسانية للضحايا.

وفي الوقت الراهن، تأتي رواندا في طليعة البلدان الأفريقية التي تساهم بقوات وبأفراد شرطة في عمليات الأمم المتحدة لدعم السلام وحفظ السلام، وتوفر لها شرطيات وموظفات للمؤسسات الإصلاحية؛ فلدينا ٢٢٠ شرطية يعملن في مختلف البعثات، لا سيما في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وهؤلاء الشرطيات يساهمن بنشاط في مكافحة العنف ضد المرأة في المجتمعات المحلية التي يخدمنها، وفي إذكاء الوعي حيال ذلك. ونحن نكثف الجهود الرامية إلى زيادة هذا العدد.

كذلك تعمل أولئك الشرطيات كمستشارات بشأن العنف القائم على نوع الجنس، وتبادل أفضل الممارسات بين الشرطيات الأخريات والسلطات المحلية. لهذه الأسباب، نحن ندعم التنفيذ الكامل للقرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٩٦٠ (٢٠١٠)، اللذين يؤكدان على وجوب أن تتضمن جميع ولايات حفظ السلام أحكاما تحدد بالضبط خطوات التصدي للعنف الجنسي. وينبغي أن يتضمن ذلك تحديد المستشارين المعنيين بحماية المرأة تحديدا واضحا، إلى جانب المستشارين الجنسانيين ووحدات حماية حقوق الإنسان.

والمرأة بقدراتها المختلفة، من قبيل توفير الرعاية للأسر والمجتمعات المحلية، وبصفتها قائدة للمجتمعات المحلية، وزعيمة دينية وتقليدية، وممثلة سياسية ومواطنة، يمكنها أن تؤدي أدوارا هامة جدا لمنع الصراعات في المجالين الأمني والسياسي، وفي الوقت نفسه، كوكيلة لتحقيق التنمية. ونحن نعلم جميعا أن منع نشوب الصراعات، وتحقيق السلام، والأمن، والتنمية هي أمور متصلة بعضها ببعض.

وموافقة الدول على خطط عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، هي في هذا السياق أداة هامة جدا للقيام على نحو فعال بتعزيز دور المرأة والفتاة في منع نشوب النزاعات وحلها. ولقد اعتمدت البرتغال في عام ٢٠٠٩ خطة عملها الوطنية الأولى بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، والطبعة الثانية من خطة العمل هذه تم اعتمادها في عام ٢٠١٤ للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨.

كذلك اعتمدت جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، وثمة ستة بلدان أفريقية أعضاء فيها، خطة استراتيجية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتتضمن هذه الخطة إجراءات محددة يتعين الاضطلاع بها في ميدان منع نشوب الصراعات، وتعزيز ثقافة السلام من جانب الدول الأعضاء فيها، والأمانة التنفيذية، وشبكة البرلمانيات لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، ومنظمات المجتمع المدني. أما الأنشطة المقررة التي يتعين تنفيذها بالاشتراك مع منظمات دولية أخرى فهي تشمل إعداد وتنفيذ خطط عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛ وتدريب منسقين للقرار والعمل على بناء قدراتهم؛ وقيام تعاون عسكري وتقني بين الدول الأعضاء في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية لأجل تنفيذ هذا القرار.

ويسهم تعميم المساواة بين الجنسين في القطاعين العسكري والدبلوماسي وقطاعات الأمن والعدالة والتنمية وتنفيذ تلك الخطط إسهاما جديا في النظر إلى المرأة باعتبارها

التنويه بالتقدم الكبير المحرز وإنشاء إطار معياري قوي، نعلم جميعا أن ثمة تحديات هائلة لا تزال قائمة، أيضا بسبب الطبيعة المتغيرة للصراعات.

إن النساء والأطفال يتضررون بصورة جائرة من الصراعات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في أفريقيا. وبالإضافة إلى وقوع النساء والفتيات الأفريقيات ضحايا الصراعات والعنف القائم على نوع الجنس، فهن ممثلات أيضا يؤدين أدوارا مختلفة، ويساهمن في نسج العلاقات القائمة بين الجنسين. وعدد النساء في أفريقيا يتجاوز ٥٠ في المائة من عدد سكان القارة والقوى العاملة فيها. وليس بالإمكان مجرد التفكير أبدا في أن يتحقق السلام المستدام بدون مشاركتهن وتفاعلهن المستمر. فمشاركتهن في جميع مراحل منع نشوب النزاعات وحلها أمر أساسي لكفالة الاستماع إلى آرائهن، وحماية حقوقهن، وتلبية احتياجاتهن.

وأبعد من الثقل العددي للفتيات والنساء في أفريقيا، فإن لديهن تصورات، ومصالح، وأولويات، وحساسيات خاصة بهن، وهي تتصل جزئيا بالأدوار والعلاقات الجنسية في المجتمعات المحلية، والمجتمعات على نطاق أوسع. ويجب الاستماع إلى أصواتهن، ويجب الاستفادة بشكل كامل من إمكاناتهن، واستخدامها تماما، لأن خبراتهن ومواردها باعتراف الجميع تشكل إسهاما أساسيا في منع نشوب النزاعات وحلها وتحقيق المصالحة.

إن جدول أعمال المرأة والسلام والأمن في أفريقيا يشكل مصدر قلق خاص أثناء الصراعات وفي مراحل ما بعد انتهاء الصراعات، لأنه تبقى هناك عقبات عديدة تعترض الإدماج الفعال للمرأة في العمل على منع نشوب الصراعات في أفريقيا. ومن بين المعوقات الأخرى، هناك نقص في التمويل لهذا الغرض، وكثيرا ما تحال المبادرات النسائية إلى جهات غير رسمية.

اضطلع بهما الفريق الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام وفريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، عن أساس سليم للتفكير في وضع إطار دولي للتعاون بشأن منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام، مع التركيز القوي على تمكين المرأة. وأكدت الأمم المتحدة من جديد التزامها الراسخ بتعزيز دور المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها باتخاذ القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥).

إن العواقب الوخيمة للنزاعات على النساء والفتيات في مختلف الأماكن على مستوى العالم لا تزال تشكل تحدياً كبيراً يتعين التصدي له. وعلاوة على ذلك، فإن العالم يواجه الآن أكبر أزمة إنسانية منذ الحرب العالمية الثانية، مع تزايد تدفق السكان المشردين بسبب النزاعات التي طال أمدها وانعدام الأمن والاستقرار، مما يؤدي إلى المزيد من الصعوبات أمام الفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء والفتيات. وعلاوة على ذلك، فإن الأعمال المروعة التي تُرتكب ضد النساء والفتيات من جانب المنظمات الإرهابية، مثل تنظيم داعش وجماعة بوكو حرام، تدل على ضرورة وضع استراتيجية شاملة من أجل مكافحة التطرف العنيف والإرهاب بجميع أشكالهما ومظاهريهما.

إن النساء والفتيات الأفريقيات لسن بمنأى عن الصعوبات والتحديات التي وصفتها للتو. بل على العكس من ذلك، فأثناء أوقات النزاع وانعدام الأمن، لا شك في أن النساء الأفريقيات يعانين أشد المعاناة كضحايا لتفشي العنف الجنسي والجنساني. بيد أنه خلال الأوقات الصعبة، تضطلع النساء بدور أساسي في بناء السلام ودعمه. ونذكر أن النساء في أفريقيا هن من عناصر التمكين لتحقيق التنمية الاقتصادية والسلام والتضامن الاجتماعي. وينبغي التأكيد على أن جهود تحقيق الاستقرار والتنمية عموماً في أفريقيا لا يمكن أن تنجح إذا كانت المرأة تفتقر إلى الأمن وليس بوسعها الوصول إلى السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقضائية الرسمية وغير الرسمية.

من أصحاب المصلحة النشطين والإيجابيين والجهات الفاعلة الرئيسية في سياق هذا الإطار.

وختاماً، أود أن أرحب بتعيين منظمات مثل الاتحاد الأفريقي ومنظمة حلف شمال الأطلسي لمبعوثين خاصين معنيين بالمرأة والسلام والأمن، وبأن عدداً متزايداً من البلدان قد وضعت خطط عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات ذات الصلة التي اتخذها المجلس لاحقاً.

ومن الضروري بذل مزيد من الجهود للحفاظ على ما تم إنجازه حتى الآن والبناء عليه ولضمان تحقيق قدر أكبر من التقدم وقطع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، وبالتأكيد، منظومة الأمم المتحدة بأسرها لالتزامات جديدة بجدول الأعمال هذا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد إيلر (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أعرب عن إدانتنا الشديدة للهجوم الإرهابي البشع الجبان المرتكب في لاهور، باكستان، بالأمس. ونعرب عن تضامننا الثابت مع حكومة وشعب باكستان في كفاحهما ضد الإرهاب.

وأود أن أعرب عن تقديرنا للرئاسة الأنغولية على تنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت بشأن موضوع المرأة والسلام والأمن، مع التركيز بوجه خاص على دور المرأة في منع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها.

لقد كان العام الماضي معلماً رئيسياً للمساواة بين الجنسين وجدول أعمال المرأة والسلام والأمن. فلم نحتفل فحسب بالذكرى السنوية العشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، ولكننا احتفلنا أيضاً بالذكرى السنوية الخامسة عشرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأسفر الاستعراض الرفيع المستوى لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، إلى جانب عمليتي الاستعراض اللتين

تؤيد الجزائر البيان الذي أدلى به ممثل إيران بوصفه رئيسا لحركة بلدان عدم الانحياز.

وأود أن أنوه بعمل المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة فومزيلي ملامبو - نغوكا، فضلا عن الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد تايي - بروك زيرييهون؛ والسفير ماشاريا كاماو (كينيا) بصفته رئيس لجنة بناء السلام؛ وبالطبع السيدة باليكي أيانغ، المديرية التنفيذية لشبكة تمكين المرأة في جنوب السودان، على إسهاماتهم جميعا.

لقد نبه القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن مجلس الأمن إلى الدور الحيوي الذي تضطلع به المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها وفي مفاوضات السلام وبناء السلام وحفظ السلام والاستجابة الإنسانية وإعادة البناء بعد انتهاء النزاع. ويجب أن يكون السؤال المشروع اليوم: ماذا فعلنا منذ ذلك الحين؟ وبالطبع نشدد في كثير من الأحيان على أهمية المشاركة المتساوية والكاملة للمرأة في جميع الجهود الرامية إلى صون السلام والأمن وتعزيزهما، كما ورد في القرار. ولكننا مرة أخرى نؤكد من جديد الحاجة إلى إشراك المرأة في عمليات منع نشوب النزاعات وتسويتها، لأن تلك العمليات ترتبط ارتباطا مباشرا باستدامة اتفاقات السلام وتخفيض مستويات اندلاع العنف مجددا.

وينبغي ألا ننسى أو نتجاهل أبدا حقيقة أن النساء هن في كثير من الأحيان الضحايا الرئيسيون للنزاعات والأعمال الإرهابية وأنه حتى العنف الجنسي وجميع أعمال العنف ضد المرأة باتت سلاحا في حالات النزاع. ودعونا لا ننسى أن لدينا قرارا آخر، هو القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، الذي يؤكد ويشدد على الحاجة إلى ضمان مشاركة المرأة ودورها القيادي في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. ولدى العمل مع الحكومات، نحتاج أيضا إلى أن نمد أيدينا للمجتمعات المحلية، والنساء على وجه الخصوص، من أجل حل الخلافات من

وفي ذلك السياق وفي إطار سياسة الشراكة الأفريقية المتعددة الأوجه، تشجع تركيا زيادة المشاركة السياسية والاجتماعية للمرأة، فضلا عن التمكين الاقتصادي للمرأة في القارة. وتحقيقا لهذه الغاية، تنفذ تركيا مشاريع مشتركة على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف مع الاتحاد الأفريقي والبلدان الأفريقية من أجل بناء قدرات المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتولي تركيا أهمية أيضا للجهود الرامية إلى تعزيز والنهوض بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن في أفريقيا. ومن الأمثلة الأخيرة على ذلك، استضافت تركيا مع الحكومة الاتحادية الصومالية والأمم المتحدة حدثا بشأن المرأة والسلام والأمن على هامش "منتدى الشراكة الرفيع المستوى: الاتفاق الجديد من أجل الصومال"، الذي عقد في اسطنبول يومي ٢٣ و ٢٤ شباط/فبراير. وتضمن الاجتماع مشاركة الشركاء الدوليين وقيادات نسائية من الحكومة المركزية والحكومات الإقليمية في الصومال وممثلين للمجتمع المدني. وأضافت مشاركة السيدتين الأوليين لتركيا والصومال، اللتين ألقيتا ببيانين ختامين في الحدث، صوتا قويا مناصرا لقضية المرأة الأفريقية.

في الختام، أود أن أشدد على أن تركيا ستواصل العمل مع الشركاء الأفارقة والمجتمع الدولي لكفالة مشاركة المرأة مشاركة نشطة في الحفاظ على السلام والاستقرار والرخاء في أفريقيا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد بوقادوم (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): أشكر أنغولا على التركيز المستمر على قارتنا وعلى عقد هذه المناقشة الهامة بشأن دور المرأة في منع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها، وكذلك على الورقة المفاهيمية (S/2016/219، المرفق) التي قمتم، سيدتي الرئيسة، بتعميمها لهذه المناقشة.

واليوم يجري إحراز تقدم في كشف ورصد البوادر الأولى للصراع، وتعزز ذلك المبادرات المحلية التي تيسر الملكية في جميع أنحاء أفريقيا. لقد أنشئت آليات منع نشوب الصراعات على الصعيدين الإقليمي والمحلي وتوفر هذه الآليات رؤى مفيدة بشأن الأزمات المحتملة. بيد أنه ينبغي تعزيزها بحيث يمكنها أن تسفر عن نتائج ملموسة ومناسبة في الوقت المناسب.

يجري في الاتحاد الأفريقي تفعيل النظام القاري للإنذار المبكر ويجري أيضا تطوير التعاون مع آليات الإنذار المبكر الإقليمية. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تستفيد هذه الآلية من الاستراتيجيات التي سخرتها الأمم المتحدة لمنع نشوب الصراعات على الصعيد الوطني، وخاصة فيما يتعلق ببناء قدرة الجهات الفاعلة المحلية في هذا المجال، ومعالجة الأسباب الجذرية للصراعات وليس أعراضها، إذ أن هذه الهياكل ومشاركة المرأة أثبتت أهميتها الحاسمة في منع وقوع الأزمات المحتملة وسرعة معالجتها.

إن تجربة المركز الأفريقي للتسوية البناءة للتراعات على الصعيد الإقليمي في أفريقيا تفيد بأنه تُبذل جهود عملية تركز على نوع الجنس تماشيا مع التزامات الاتحاد الأفريقي على الصعيد الإقليمي، كذلك المتعلقة بالجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، أو السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

لكي تبرهن الجزائر على الأهمية التي توليها للدور الذي تضطلع به المرأة في المجال السياسي، دعت إلى تنفيذ برنامج المساواة بين الجنسين للفترة الممتدة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٧ بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وقطعا سوف نواصل جهودنا بحزم مع شركائنا من الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية من أجل تمكين المرأة على الصعيد المحلي والوطني والإقليمية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ناميبيا.

خلال الحوار والمشاركة الشاملة للجميع. وتحقيق السلام الدائم يتطلب أن تتوفر للجهات الفاعلة الرئيسية، والمرأة على وجه التحديد، إمكانية الوصول إلى المؤسسات. وكما لاحظنا، وكما جاء في الورقة المفاهيمية، فإن عمليات السلام الشاملة للجميع تسفر عن زيادة بنسبة ٢٠ في المائة في احتمالات التوصل إلى اتفاق سلام يستمر لمدة سنتين على الأقل. ومن الواضح أن من الضروري أن نكرر أن تمكين المرأة ليس ترفاً؛ بل إنه ضرورة من أجل إحلال السلام.

وقد يسرت مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات في أفريقيا إدراكا أكثر شمولاً للأسباب والحلول البديلة للنزاعات. وأشكر السفير تيتي أنطونيو، ممثل الاتحاد الأفريقي، على إحاطته الإعلامية في هذا الصباح. فقد أشار عن حق إلى كل ما تقوم به مؤسستنا الأفريقية وما تعزم القيام به، لتضرب بذلك مثالا يجب اتباعه ودعمه. ففي قارتنا، تم إنشاء عدة آليات وسياسات وهياكل لتعزيز تهئية بيئة مواتية لاضطلاع المرأة بدور حاسم في تحقيق السلام والأمن.

إن البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا، وبروتوكول مابوتو، والإعلان الرسمي لعام ٢٠٠٤ بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا ألزما الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) السالف الذكر. وعلاوة على ذلك، هذا العام، عام ٢٠١٦، يصادف سنة حقوق الإنسان مع التركيز بوجه خاص على حقوق المرأة. وقبل بضعة أيام، استضافت عاصمة بلدي، الجزائر، الاجتماع الخامس للجمعية العامة لإعلان مؤتمر كيغالي الدولي بشأن دور الإصلاح الأمني في إنهاء العنف ضد المرأة، وقد اتسم بحضور الأمين العام.

نشدد على أهمية تحسين التأزر بين هياكل الإنذار المبكر الإقليمية والقارية والدولية. وهذه الهياكل استفادت من مشاركة المرأة، ولا سيما في أفريقيا.

خلال القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تم الاعتراف للمرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة بزيادة مشاركة المرأة في عمليات السلام. من المهم الإشارة إلى أنه من خلال اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، استعيض عن الانطباع التقليدي عن المرأة بوصفها ضحية للحرب بالدور الهام الذي تقوم به المرأة في تعزيز السلام والأمن. ونعتقد أنه عندما تشارك المرأة بوصفها عاملاً من عوامل السلام؛ يمكن حينها التصدي للعنف الجنسي ضد النساء والأطفال في حالات الحرب والصراع. إن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أول قرار على الإطلاق يتخذ مجلس الأمن ويتناول بالتحديد الأثر غير المتناسب للحرب على المرأة، ويشدد على أهمية مشاركة المرأة المتكافئة والكاملة في جميع الجهود الرامية إلى صون وتعزيز استدامة السلام والأمن.

تعلق ناميبيا أهمية كبيرة على تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، كانت ناميبيا أول بلد صادق على بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن القضايا الجنسانية والإنمائية، وكان ذلك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. ويهيب البروتوكول بالدول الأعضاء أن تضع تدابير تكفل للمرأة المساواة في التمثيل والمشاركة في المواقع الرئيسية لصنع القرار وعمليات بناء السلام. وهذا يوضح السبب في كون ناميبيا أحد أكبر البلدان المساهمة في عدد الإناث في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. لقد أظهرت المرأة الناميبية في بعثات حفظ السلام التزاماً رائعاً، وكفاءات مهارات عالية من الناحية الابتكارية.

كذلك تتمتع المرأة الناميبية اليوم بترقية مطردة من خلال السلم الوظيفي وتوسع نطاق نفوذها. بمعدل متزايد على الدوام، وتعمل بشجاعة، على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية بطرق مختلفة عديدة. والأهم من ذلك أنها تعمل بشجاعة وتضحية، مثلها كمثل أي رجل هناك، كما فعلت خلال كفاحنا من أجل التحرير.

السيد إمفولا (ناميبيا) بالإنكليزية): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على آرائهم الثاقبة. وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأشكر بلدكم، أنغولا، رئيس مجلس الأمن لشهر آذار/مارس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها في أفريقيا، وهو موضوع قريب من قلوبنا في أفريقيا. وأود أيضاً أن أعرب عن تقدير ناميبيا لكم، سيدي الرئيس، على تركيز رئاستكم على المسائل التي تهم القارة الأفريقية، والشرق الأوسط وأجزاء أخرى من العالم، وهي مسائل تحتاج إلى اهتمام متجدد من المجلس.

تؤيد ناميبيا البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إننا إذ نركز على هذا الموضوع، من المهم الاعتراف بأنه يجب فعل المزيد لإشراك المرأة على نحو كامل في حل النزاعات والوساطة. إن المشاركة الكاملة للمرأة في صنع السلام أمر أساسي لبناء السلم والأمن.

إن ميثاق الأمم المتحدة لا يلزم أعضائها بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب فحسب، بل أيضاً يؤكد مجدداً بصورة قاطعة حقوق الإنسان الأساسية والمساواة في الحقوق بين الرجال والنساء. وعلى الرغم من هذا الالتزام القوي، فإن تفهم أثر الصراع المسلح على النساء والفتيات ودور المرأة في حل النزاعات وبناء السلام يتبلور ببطء داخل الأمم المتحدة.

في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وإبان رئاسة ناميبيا، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن إن اتخاذ ذلك القرار يمثل معلماً آخر في عملية الارتقاء بدور المرأة في السلام والأمن إلى خطة سياسية رفيعة، فقد حث على تعزيز دور المرأة في منع نشوب النزاعات، وتعزيز السلام والمساعدة في إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع، وإدماج المنظور الجنساني في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن

والمتمثلة في تمكين المرأة، والأهم من ذلك، المشاركة الكاملة للمرأة في السلام والأمن. إن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) هو لصالح الجنس البشري بأكمله، وكان يُقصد به أن يكون كذلك منذ اتخاذه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وينبغي أن يُعتبر هدفا عالميا يجسد السلام والمساواة والتنمية. وينبغي تنفيذه بفعالية وحسن نية وألا يكون هناك فتور في ذلك.

السيد بلاساي (تايلند) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر رئاسة أنغولا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. وأود أيضا أن أشكر جميع المتكلمين على منظوراتهم الهامة. تأتي مناقشة اليوم في الوقت المناسب لأنها تتيح المجال لنا لكي نحري تقييمنا للتقدم المحرز حتى الآن ونفكر في أفضل السبل لدعم دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها في أفريقيا وفي غيرها من الأماكن. وفي هذا الصدد، أود أن أتشاطر آراء مملكة تايلند بشأن الكيفية التي يمكن بها لمجلس الأمن والدول الأعضاء أن تدعم المشاركة الفعالة للمرأة في عمليات ومبادرات السلام والأمن.

أولا، يجب أن تتمتع المرأة والرجل بتكافؤ الفرص. وعندما تتمتع النساء والفتيات بالفرص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على قدم المساواة مع الرجال والفتيان، فإن إسهامهن في المجتمع لا حدود له. ولذلك، ينبغي أن تركز الجهود الوطنية على سبل ضمان المساواة في إمكانية حصول النساء على التعليم وفرص العمل والتمويل والضمان الاجتماعي وخدمات الرعاية الصحية والوصول إلى العدالة. وينطوي تحرير المرأة على التعزيز غير الحصري للتنمية والنمو، وهو أمر حاسم في منع نشوب النزاعات وصون السلام.

ثانيا، لا بد من تعزيز حقوق المرأة وحمايتها. وفي أوقات النزاع، يمكن التقليل إلى أدنى حد من معاناة النساء والفتيات إذا وُجدت مؤسسات وطنية قوية من أجل ضمان سيادة القانون والرصد الفعال لانتهاكات حقوق الإنسان والتصدي

أما على الصعيد العالمي، فقد حان الوقت لأن نقوم بوضع وتنفيذ خطة طموحة ولكن قابلة للتحقيق، وبرنامج عمل بشأن المرأة في حالات النزاع المسلح وزيادة دور المرأة في عملية السلام. إن أحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يجب أن تتجسد في التزامات الدولة لمعالجة عدم المساواة الهيكلية والمنهجي والتمييز بين الجنسين من خلال سن تشريعات ووضع سياسات شاملة والقيام بإصلاحات مؤسسية. وينبغي الآن أن يهدف عملنا ودعوتنا إلى النشاط اليومي، وينبغي ألا نستسلم أبدا. ويجب أن ننجح، إذ لا يسعنا أن نخذل جيلنا المقبل من النساء.

يثبت التاريخ بوضوح أن النساء اللواتي أتيت هن الفرصة للمشاركة في بعثات حفظ السلام قد أظهرن أن الشجاعة والقيادة لا يعرفان نوع الجنس، حيث إن النساء المشاركات في بعثات حفظ السلام يقمن بعملهن في مواجهة نفس الأخطار وهن مستعدات للموت ويعشن ويفقدن أطرافا على غرار نظرائهن من الذكور. ويجب أن نضع نصب أعيننا دائما أن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة ذات الصلة، ولا سيما القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، تقتضي منا اتخاذ إجراءات قوية على الصعيد الوطني لوضع سياسات تمهد الطريق لنشر حفظة سلام من الإناث على الصعيد الدولي. ولا يقل أهمية عن ذلك التزامنا بتنفيذ توصيات الدراسة العالمية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

لقد اعتمدنا للتو خطة التنمية المستدامة الجديدة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٧٠/١)، التي تشمل أهدافنا الجماعية التي لن يكون لها تأثير على تغيير حياة مئات الملايين من النساء فحسب، بل ستساعد أيضا على إيجاد عالم أفضل وأكثر إنصافا. ومع ذلك، سيتوقف التنفيذ الفعال لهذه الخطة على بساطتها وقدرتها التحويلية على أن تولد، طوال الفترة المقدرة لتنفيذها، استجابة عالمية هائلة لأشد المسائل إلحاحا

المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وبفضل هذه التجربة المباشرة، يمكننا أن نستنتج باطمئنان أن بوسع حفظة السلام من الإناث التواصل على نحو فعال مع السكان المحليين بدرجة عالية جدا من المراعاة للاعتبارات الثقافية والجنسانية. وفي حالات النزاع، يمكن لذلك أن يساعد على بناء الثقة وهيئة بيئة تفضي إلى تحقيق السلام لصالح النساء والفتيات على وجه الخصوص. ونحث الأمم المتحدة بقوة على تعيين المزيد من مستشاري الشؤون الجنسانية وعلى إدماج منظور جنساني أقوى في ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على أنه في أفريقيا، كما هو الحال في جميع أنحاء العالم، يجب الاعتراف بالنساء والرجال كشركاء متساوين في منع نشوب الصراعات وتسويتها، وكذلك في المساعي الأخرى. وهذا يتطلب إرادة سياسية مشتركة قوية، وهي، في رأينا، ما زالت غير متوفرة على الرغم من التقدم المحرز مؤخرا في تعزيز دور المرأة في عمليات السلام في أجزاء كثيرة من العالم. ومن جانبنا، فإن مملكة تايلند مستعدة للانضمام إلى المجتمع الدولي في جهوده الرامية إلى تعزيز المشاركة الفعالة للمرأة في السلام والأمن في أفريقيا وخارجها، وهي ملتزمة بذلك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الرئاسة الأنغولية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة في ما سُمي "شهر أفريقيا" في المجلس.

وتعنتم بنغلاديش هذه الفرصة للإشارة إلى دور بلدنا الرائد في الإسهام في اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) خلال فترة عضويتنا في مجلس الأمن في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١. وقد كان للدراسة العالمية التي أجريت في السنة الماضية بشأن تنفيذ القرار دور جدير بالثناء في تحديد التقدم المحرز على صعيد الأهداف

لها. كما ينبغي دعم إعادة التأهيل بعد انتهاء النزاع للمتضررين من خلال برنامج شامل لمساعدة الضحايا.

ثالثا، إن النساء، اللاتي كثيرا ما يُنظر إليهن بوصفهن ضحايا حصرا، هن أيضا عناصر تغيير فعالة. إذ إنهن يجلبن منظورات قيمة جدا لمعنى السلم والأمن. ومنع نشوب النزاعات وحلها على نحو مستدام يمكن كفالتهما بصورة أسهل عندما تشارك المرأة بنشاط وبصورة مجدية في صنع القرارات السياسية وعمليات السلام ذات الصلة. وفي عام ٢٠١٥، كلفت البعثة الدائمة لتايلند المعهد الدولي للسلام بإجراء بحوث مرتكزة على الأدلة بشأن هذا الموضوع تحديدا. ويؤكد البحث بالأدلة العملية والمادية أن عمليات السلام التي تشارك فيها المرأة تزيد معدلات نجاحها واستدامتها. ولذلك، فإننا نحث على المزيد من العمل من جانب الأمم المتحدة والدول الأعضاء من أجل تعزيز قدرة المرأة على القيام بدور أبرز في هذا الصدد.

رابعا، إن المبادرات التي أُطلقت مؤخرا في أفريقيا لتحرير المرأة تُحدث بالفعل أثرا إيجابيا. ونرحب بالبرنامج الخمسي المعني بالمساواة بين الجنسين والسلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي (٢٠١٥-٢٠٢٠)، الذي أُطلق في عام ٢٠١٤، وبعقد المرأة الأفريقية. وكلاهما يوفر إطارا ممتازا لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ولدعم دور المرأة في منع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها. ونحن نرى أيضا فوائد في إشراك المرأة في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في إطار البرنامج الخمسي للاتحاد الأفريقي. ومن الواضح أن المنظمات النسائية والمدنية النشطة قد وحدت النساء في أفريقيا من أجل التصدي للتهديدات المشتركة، من قبيل زيادة التطرف.

ونحن نؤيد تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال منع نشوب النزاعات وتسويتها، ولا سيما من خلال عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، نقدم إسهاما ملموسا من خلال المشاركة باعتبارنا أول بلد غير أفريقي في العملية

ومن أجل أن يكون لكلامنا وقع على الحالة في أفريقيا، نود التأكيد على خمس مسائل رئيسية فيما يتعلق بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن، كما نراها من منظورنا الوطني.

أولاً، يتعين ترجمة مجموعة الاستعراضات التي جرى الاضطلاع بها في العام الماضي بشأن جدول أعمال الأمم المتحدة للمرأة والسلام والأمن، من بين أمور أخرى، إلى زيادة التركيز على وضع خطط عمل وطنية تتواءم مع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات المرتبطة به. وهناك عدد من أفضل الممارسات المتاحة في السياقات الاجتماعية والاقتصادية المتنوعة التي يمكن مواصلة البناء عليها من خلال إجراء مشاورات وطنية معمقة. ويحتاج أن يؤخذ الدور الحاسم للرجال والفتيان، وخاصة الشباب، في الاعتبار، عند إعداد خطط العمل.

ثانياً، لا بد من تعزيز دور المرأة في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة والمفاوضات وإبرام اتفاقات السلام بشكل فعلي وبما يتجاوز مجرد العرض. وسيكون من الحاسم الاستثمار في الدور القيادي للمرأة، من أجل دفعها إلى الإسهام بشكل فعال في صنع القرارات والمفاوضات بهدف إدماج الاحتياجات والاهتمامات المحددة للمرأة في الإطار الأوسع لاتفاقات السلام أو التسويات.

ثالثاً، جرى الاعتراف، كما يجب، بالحاجة إلى تعزيز مشاركة المرأة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك في المناصب القيادية العليا، بوصفه عاملاً تمكينياً لضمان حماية المرأة وتعزيز دورها في تمهيد الطريق لتحقيق السلام المستدام. وبوصفنا من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات، فإننا لا نزال على اقتناع بالفرق النوعي الذي يمكن للمرأة أن تحدثه كفرد في قوات حفظ السلام على أرض الواقع. ونحن نعمل مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين لتعزيز مشاركة المرأة في قوات جيشنا وشرطتنا ولتعزيز وتعميم عمل مستشاري الشؤون الجنسانية في البعثات.

الملموسة والنتائج القابلة للقياس. ومن المشجع أن نرى أن المرأة قد اضطلعت بدور محوري في نسبة ٦٧ في المائة من اتفاقات السلام التي توسطت فيها أو يسرها الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة. ونتوقع أن تتكرر هذه الزيادة على الصعيدين الإقليمي والوطني. وكما سمعنا في هذا الصباح من مقدمي الإحاطات الإعلامية، فإن عملية وضع القواعد والمعايير التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي تجسد المبادئ والأهداف الأساسية للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة له.

يميل الطابع المتغير للصراعات ودينامياتها والدوافع المختلفة للجهات الفاعلة المعنية إلى تصعيد الحالة بالنسبة للمرأة أثناء النزاعات المسلحة.

وبينما تظل احتياجات المرأة للحماية الشغل الشاغل لنا، فإن من المهم للغاية تمكين المرأة وإتاحة المجال لها لتكون بمثابة عناصر أساسية وفعالة للوقاية من النزاعات. وليس من المرجح أن يحدث ذلك بإملاءات خارجية، بل حبذا أن يتطور بشكل مثالي بطريقة عضوية داخل المجتمع المتضرر من النزاع.

وأتاح لنا في بنغلاديش استثمارنا المستدام في تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين جعل البيئة العامة مواتية بقدر أكبر لمنع تصعيد وتكرار الصراعات. ولعله ليس من المستغرب، كما يتجلى في سياقات أخرى في جميع أنحاء العالم، أن المتطرفين العنيفين والإرهابيين يعملون حثيثاً من أجل عكس اتجاه تنمية المرأة وتمكينها في سياق الترويج لخطابهم المتلوي بشأن الأعراف والتربيئات الاجتماعية المتعلقة بالمرأة. وسيكون من المهم للغاية أن ترفع الجماعات والمنظمات النسائية صوتهما، احتجاجاً على هذه الاتجاهات، وأن تعزز انخراطها مع النساء اللاتي تم حملهن، قسراً أو دون رغبتهم، على المشاركة في هذه المخططات المضللة للمتطرفين العنيفين ومن هم على شاكلتهم.

وباقى مقدمي الإحاطات الإعلامية على رؤاهم البناء فيما يخص تنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن في أفريقيا.

لقد دعا القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إلى مشاركة المرأة في إدارة الصراعات وحلها وفي إحلال السلام المستدام. ويؤكد وفد بلدي على الدراسة العالمية التي أجريت في عام ٢٠١٥ بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، والتي تشدد على أن المشاركة المجدية للمرأة أمر أساسي لضمان فعالية جميع التدخلات في مجالي السلام والأمن. ويرى وفد بلدي أن تعزيز مشاركة المرأة وانخراطها على نحو مجد في منع نشوب الصراعات وتسويتها وفي بناء السلام بعد انتهاء النزاع في أفريقيا هو ضرورة، يتعين على الأمم المتحدة مواصلة تقديم الدعم لها.

ويرى وفد بلدي وجود حاجة إلى إعطاء الأولوية للدور القيادي للمرأة في مجال السلام والأمن في القارة، وإلى إضفاء الطابع المؤسسي عليه. ويمكن أن يتم ذلك من خلال تعزيز وتشجيع القيادات النسائية في مجالات السلام والأمن والتنمية المستدامة. ومن ثم، فإن من الضروري، في سياق الجهود المبذولة في إطار جدول أعمال المرأة والسلام والأمن، إنشاء منبر للنساء على جميع مستويات المجتمعات الأفريقية لتبادل ومشاركة ومواءمة الاستراتيجيات المتعلقة بالدور القيادي للمرأة ولبناء تحالفات في مجال تعزيز السلام والأمن. وتتمثل الخطوات الأخرى التي يمكن اتخاذها في تعزيز القدرات القيادية للمرأة ومهاراتها للانخراط في عمليات السلام والأمن والمفاوضات، فضلا عن تشجيع تعميم مراعاة المنظور الجنساني، في مؤسسات قطاع الأمن وسياساته، وذلك بهدف ترسيخ المشاركة المجدية للمرأة في السلام والأمن والوساطة في أفريقيا.

وفي الأمم المتحدة، تتجلى الخطوة المهمة التالية التي يمكن أن تدعم الزخم الذي تولد حتى الآن في مواصلة تشجيع اتباع

رابعا، ثمة اعتراف واسع النطاق بدور المرأة في بناء السلام، ولكنه يظل مقيدا بسبب نقص الموارد، وفي بعض الأحيان، جراء نقص الخبرة. وفي إطار الأمم المتحدة، هناك مجال لإعادة تنشيط فكرة اتباع نهج على نطاق المنظومة لتنفيذ الاستراتيجية الجنسانية للجنة بناء السلام لاستخدامها كدليل محتمل لنهج مُخصص لسياقات محددة. ونعكف حاليا، في بنغلاديش، على إنشاء مركز بناء السلام حيث نود إجراء أبحاث وتدريبات متخصصة بشأن دور المرأة في بناء السلام، من بين مسائل أخرى.

وأخيرا، لا يمكن المغالاة بشأن الأهمية الكبيرة جدا لمنع العنف الجنسي والجنساني والقضاء عليهما خلال النزاعات المسلحة. ويجب الحفاظ على الزخم السياسي الذي تولد فيما يخص هذه القضية. ويتعين أن تشكل أهمية ضمان العدالة فيما يتعلق بهذه الجرائم وتعزيز تضميد الجراح وإعادة إدماج الضحايا عنصرا أساسيا في وقف هذه الجرائم في كل مكان من العالم وعكس اتجاهها. وبنغلاديش مستعدة لتبادل خبرتها في هذا الصدد، خاصة فيما يتعلق بتعزيز العدالة والاعتراف لمصلحة ضحايا العنف الجنسي والجنساني الذي وقع خلال حربنا من أجل التحرير في عام ١٩٧١.

إن القارة الأفريقية تضرب أمثلة على مجموعة من المسائل ذات الصلة بوضع القواعد، وأيضا فيما يتعلق بتنفيذها. وفي ظل القيادة المثالية التي أبانت عنها المرأة في أفريقيا، فنحن واثقون بأنه ستظهر أبعاد أخرى جديدة لتعزيز دور المرأة في السلام والأمن في الأيام المقبلة، بما في ذلك لإثراء عمل هذا المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل إندونيسيا.

السيد أنشور (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة

جيد مع الخصائص الجغرافية والثقافية وعلى دراية كبيرة بها. ونثني على الاتحاد الأفريقي لإنشائه الآليات والسياسات والهيكل اللازمة لتهيئة بيئة مواتية للمرأة لكي تقوم بدور رئيسي في مجال السلام والأمن. وتشمل هذه الآليات برنامج الاتحاد الأفريقي للسنوات الخمس (٢٠١٥-٢٠٢٠) المعني بالمساواة بين الجنسين والسلام والأمن ومنظومة السلم والأمن الأفريقية .

إن إندونيسيا على أهبة الاستعداد، للمشاركة والتعاون مع أفريقيا في سياق السلام والأمن. ويقوم التزام إندونيسيا واستعدادها على الأسس السليمة الواردة في إعلان القادة الصادر عن مؤتمر القمة التذكاري السادس بين آسيا وأفريقيا، الذي عُقد في باندونغ في عام ٢٠١٥، والذي أعاد التأكيد على عدة أمور، من بينها مبدأ وفوائد تعددية الأطراف في تعزيز السلام والازدهار في آسيا وأفريقيا، وكذلك فيما يخص زيادة الإسهام في صون السلم والأمن الدوليين من خلال عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بتكرار دعم إندونيسيا وتأكيد التزامها الثابت بمجدول أعمال المرأة والسلام والأمن من خلال الأمم المتحدة، وكذلك من خلال التعاون والتآزر الأقاليميين. وسنواصل الانخراط في المداولات والعمليات القائمة الرامية إلى تقوية الإطار الدولي لتعزيز حماية المرأة في النزاعات ودور المرأة في تحقيق السلام والأمن، وكذلك المشاركة في كل عملية سلام يصدر بشأنها تكليف من الأمم المتحدة وتضم نساء ضمن حفظة السلام المشاركين فيها.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٠

نهج متكامل فيما يتعلق بمجدول أعمال المرأة والسلام والأمن في جميع مجالات عمل منظومة الأمم المتحدة. وينبغي اتباع سبل لتعزيز التفاعل وتدفق المعلومات عبر المنظومة بأسرها من أجل التخلص من التشرد والنهج الانعزالي اللذين يمكن أن يعرقلوا الاستجابات الفعالة. ويتطلب التنفيذ عملا كبيرا من جانب منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا والدول الأعضاء بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني على جميع المستويات.

ويعتقد وفد بلدي أنه لا يجب الاكتفاء بتعميم المنظور الجنساني عند التداول بشأن مسائل السلم والأمن في المجلس، بل توجد أيضا حاجة إلى اتباع أسلوب ونهج مماثلين عندما تنطرق البلدان الأعضاء للأسباب الجذرية للصراع في هيئات الأمم المتحدة الأخرى، مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق الإنسان.

وفي سياق عمليات حفظ السلام، يؤمن وفد بلدي بإيماننا راسخا بأن حفظة السلام من النساء مُجهزات بشكل أفضل بكثير لحماية النساء والفتيات خلال وبعد النزاعات والحروب. ومن هذا المنطلق، تظل إندونيسيا ملتزمة بزيادة عدد حفظة السلام من النساء في إطار ولايات الأمم المتحدة الهادفة إلى توفير الحماية للنساء والفتيات، وهن من الضحايا الأكثر ضعفا خلال الصراعات في القارة. ومن الآن فصاعدا، ستسجل إندونيسيا أيضا دعمها الكامل لطلبات المجلس بزيادة النساء العاملات في قوات حفظ السلام في أفريقيا وخارجها.

وتصبح أي ولاية قوية صادرة عن الأمم المتحدة بهدف تعزيز جدول أعمال المرأة والسلام والأمن أكثر قوة عندما تحظى بدعم المنظمات المحلية والإقليمية التي تتناسب بشكل